قاسيون

العدد 404
السبت 16 أيار 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.881.799) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



يحدث في «بيفرلي هيلز»..

امرأة، تحولت إلى متسولة، تعرض لافتة تقول: «يرجى المساعدة، فأنا حامل وجائعة ومشردة» وذلك في حي «بيفرلي هيلز» فاحش الثراء الذي يستقطب المشاهير في لوس انجلوس. وهي لا تعلم مصير جنينها ولا مصير توقعات رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتجاوز «الأزمة» خلال هذا العام.

الافتتاحية

هل للإصلاح آجال؟

ما هي طبيعة الإصلاح الضروري في سورية اليوم؟ ما يزال النقاش حول هذا الموضوع مستمراً، فالبعض يرى أن الإصلاح يجب أن يكون سياسياً أولاً، والبعض الآخر يرى ضرورة الإصلاح الاقتصادي أولاً، وآخرون يرون أن الإصلاح الاقتصادي لن ينجح دون إصلاح إداري في بادئ الأمر..

وفي الواقع الملموس تتعقد الأمور، ولا تعطي الإجراءات الجارية النتائج المطلوبة المعلن عنها عند اعتمادها، بل تعطي في أحيان كثيرة نتائج معاكسة. فالتطور الاقتصادي يتعثر وينعكس سلبياً على مستوى معيشة الجماهير الشعبية الواسعة.. هذه هي النتائج حتى اليوم، ما يتطلب وقفةً ومراجعةً وتدقيقاً وإعادة تحديد لرؤية الإصلاح نفسها..

إن كل منظومة سياسية- اقتصادية- اجتماعية بسبب مواجهتها لتعقيدات الحياة وما تطرحه من جديد، بحاجة دائمة إلى إصلاح مستمر كي تتوافق مع متطلبات الواقع وتكون قادرةً على معالجته بشكل فعال.. والأمر كذلك، فإن الإصلاحات الجزئية المستمرة على المنظومة القائمة هي ضرورة موضوعية، وتكسبها حيوية دائمة وقدرةً على الحياة..

ولكن إذا حدث لسبب أو لآخر، تأخر في إدخال الإصلاحات الجزئية المطلوبة في حينها على أية منظومة، يجري تراكم للمشكلات غير المحلولة والمؤجلة- وفي هذه الحال سيتطلب الأمر جمع الإصلاحات الجزئية السابقة والمؤجلة في حزمة واحدة، ما سيتطلب إصلاحاً شاملاً يفرض تكوين رؤية لمعالجة شاملة يمكن أن تبدأ من هنا أو هناك، ولكن سيكون هدفها الوصول إلى الحل الشامل لكل المشكلات، الأمر الذي يستدعي ربط الحلول الجزئية بعضها ببعض، بحيث يستدعي الواحد منها الآخر، وهكذا دواليك إلى نهاية السلسلة..

والأمر الذي يجب توضيحه، هو أن الإصلاح الجزئي أو الشامل هدفه معالجة خلل وظيفي جزئي أو شامل، ولكن السؤال هو: إذا ما تأخر الإصلاح الشامل فما بديله؟ إن الخطر يكمن بهذه الحالة في أن التأخر بمعالجة الخلل الوظيفي سيحوله مع الوقت إلى خلل عضوي، وحينها لن يفيد في معالجته حتى الإصلاح الشامل، ما سيتطلب إصلاحاً جذرياً، وهو عادةً صعب ومكلف ومؤلم بالنسبة للمجتمع والدولة. والأسوأ أنه تنشأ حينها إمكانية عدم التحكم به ما قد يخلق ردة حقيقيةً إلى الوراء.. فمفترق الطريق الذي تفتحه ضرورة الإصلاح الجذري يحمل في آن معاً إشارة السالب والموجب، وتحقيق أحدهما حينها، لن تحله فقط المعادلات الداخلية للمنظومة، وإنما ستلعب الإحداثيات الإقليمية والعالمية دوراً هاماً في حلّه..

لذلك نعتقد أن الآجال ليست مفتوحة بشكل مطلق أمام الإصلاح، وهذه الآجال يتحكم بها من جهة نضج المشكلات الداخلية ونضج استحقاقات حلها، ويتحكم بها من جهة أخرى، تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي التي هي اليوم ليست بأحسن حال بحكم ازدياد شراسة الهجمة الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية، بسبب الهزائم المتتالية التي تمنى بها..

ومن نافل القول اليوم إن الإصلاحات الجزئية قد تجاوزها الزمن، وأكبر دليل على ذلك- عبر التجربة- عدم قدرتها على حل أية مشكلة أعلنت أنها تسعى إلى حلها..

ولكن حرصنا على نجاح الإصلاح المطلوب من الشعب السوري، والذي يجب أن يكون اتجاهه الرئيسي: نمواً عالياً، وعدالة اجتماعية، وتحقيق أكبر دور ممكن للمجتمع في حياة البلاد عبر توسيع الحريات السياسية.. كل هذا يدفعنا للقول اليوم: إن الإصلاح الشامل السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- الإداري، هو ضرورة حيوية لمواجهة الضغوطات الأمريكية – الصهيونية المختلفة وألاعيبها المتنوعة، ولكن نجاح هذا الإصلاح نفسه مرتبط بنوعية الخلل الذي إن تحول بسبب استمراره إلى عضوي، فلن ينفع معه حينذاك حتى الإصلاح الشامل، مع كل المخاطر والاحتمالات التي يفتحها واقع موضوعي جديد..

إن السياسات الاقتصادية المتبعة أصبحت مشكلة بحد ذاتها، فعوضاً عن قيامها بمعالجة الخلل الوظيفي القائم، عمقته ووسعته، ما يتطلب الانتقال السريع إلى إصلاح شامل يضع الأمور والحلول على سكتها الصحيحة، ويجنب البلاد آلاماً وصعاباً هي ليست بحاجة إليها، من أجل ضمان كرامة الوطن والمواطن..

■■

«البيئة»..والاستثمارات..والتفاؤل!

بدا النائب الاقتصادي السيد عبد الدردري، مبتهجاً ومتحمساً عندما افتتح في العاشر من الشهر الجاري النافذة الواحدة لهيئة الاستثمار السورية في محافظة حماة، كونه كان يحمل أخبارا سارّة جداً جداً للمواطن السوري الذي لم يعد هناك ما يجعله مبتهجا بسبب ميله التاريخي للكآبة!..

النائب الاقتصادي بشّر السوريين دون أن يستبشروا، بضرورة تفريغ المدن من النشاطات الصناعية المتنوعة، تحت حجة تلويثها للبيئة، فاتحا للمستثمرين الباب على مصراعيه لتقديم الأوراق المطلوبة للاستثمار في مواقع هذه المنشآت، وبالتالي تغيير ملكية هذه المواقع داخل المدن السورية من وزارة الصناعة إلى مجالس المدن، ليؤكد بعدها أن مجلس الوزراء سيصدر القرارات الموجبة لتغيير الصفات العمرانية لتلك المناطق، مبررا هذا الموقف «البيئي» و«الإنساني» بأن القيادة السورية قد فتحت أبواب العالم على سورية، من خلال الزيارات المتواصلة لبلدنا – الممانع، لكي لا ينسى هو وغيره-، التي قام بها المستثمرون والوفود الاقتصادية، مؤكدا أن الاقتصاد السوري مازال قويا ومتنوعا، وقادرا على الوقوف على قدميه، وجلب الاستثمارات في ظل الأزمة المالية العالمية التي لن تمنع كبرى الشركات الاستثمارية العالمية من الاستثمار في سورية، وخاصة في مجال تصنيع المواد الغذائية والسياحة الصحية.

لاشك أن أي عاقل سيقرأ هذا التصريح الذي أدلى به النائب الاقتصادي، سيدرك أنه يخفي الكثير من النوايا المبطنة، وأول ما يلفت الانتباه فيه هو الدوافع، فطالما أن الدافع الحقيقي (المعلن) لهذا الإجراء (التهجيري)، هو الحرص على البيئة، فلماذا ستستبدل المنشآت الصناعية الوطنية بمنشآت أجنبية مماثلة، قد تكون أكثر تلويثا، ولم يجر التفكير في تحويلها إلى حدائق أو ملاعب أو منتزهات بيئية؟

من جهة أخرى، يجب أن تدرك الحكومة أنها حين تتحدث عن السياحة (الصحية)، فإننا لا نفهم قصدها .. هل تقصد إقامة مشاف خمس نجوم أو سبع نجوم؟ ولمن؟ أم لعلها تقصد إقامة المنتجعات الترفيهية لأصحاب الشهوات والنزوات من أرباب المال والأعمال؟ ولماذا يحدث كل ذلك في وقت تتم فيه خصخصة القطاع الصحي بالتدريج؟

هلاّ أخبرتنا الحكومة والناطقون باسم توجهاتها الاقتصادية ما تعنيه بالضبط؟

وإذا كانت سورية، حسب التصريح السابق نفسه، من الدول القليلة في المنطقة التي تمتلك اقتصادا متكاملاً يشمل كل القطاعات (الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي)، فلماذا تلهث خلف تلك الاستثمارات الوافدة التي ذكرها النائب؟! ولماذا يتم فتح باب الاقتراض أمام المستثمرين العرب والأجانب وإغلاقه في وجه المستثمرين المحليين؟ وما عدد الصناعيين الصغار والمتوسطين الذين سيتضررون من هذه العملية التي تفتقت عنها عبقرية النائب الاقتصادي العتيد، وإلى أين سيتم ترحيلهم؟

هي ولاشك أسئلة، لا تبعث الأجوبة عليها على التفاؤل!!

■■

١٩ مليون أفريقي مهددون بالمجاعة، دفعة واحدة!



المجاعة تهدد حياة زهاء ١٩ مليون نسمة في منطقة القرن الأفريقي، حسب تحذيرات أطلقتها الأربعاء الأمم المتحدة، قائلة إن ذلك يعود إلى أسوأ موجة جفاف وقحط تضرب المنطقة منذ عشر سنوات، إضافة إلى غلاء المواد الغذائية وغياب التمويل الكافي لتقديم المساعدات للأكثر تضررا.

وبحسب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جون هولمز، يواجه خطر المجاعة ١٢ مليون شخص في إثيوبيا، و٥, ٣ مليون في كينيا، و٢, ٣ مليون بالصومال، حيث تؤكد المنظمة الدولية أن هذه الملايين بحاجة ماسة إلى المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى، حيث طلبت الأمم المتحدة ٩٨٤ مليون دولار للوفاء بهذه الاحتياجات عام ٢٠٠٩ مما تسمى بالدول المانحة، ولكنها لم تتلقّ حتى الآن سوى ٣٤٪ مما طلبته..

وفي بعض التفاصيل التي أوردها هولمز فإن إثيوبيا، على سبيل المثال، تعاني منذ سنوات من الجفاف والقحط والزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية، محذرا من تدهور الوضع خلال العام الجاري بسبب ضعف موسم الحصاد.

وفي الصومال، يواجه نحو ٢٤٪ من الأطفال دون سن الخامسة خطر سوء التغذية، وفي الشهر الماضي وحده قدّم برنامج الغذاء العالمي مساعدات لما يقرب من ٣, ٢ مليون شخص في البلد المحاصر، ورغم ذلك مازالت الحاجة تستدعي الحصول على مزيد من المساعدات، وسط توقعات بأن يضرب الجفاف أجزاءً من الصومال للسنة الثالثة على التوالي.

أما في كينيا، فمن المتوقع طبقا لإينياس تشوما- منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية هناك- أن تواجه البلاد في الأشهر القليلة القادمة نقصا حاداً في الحبوب بسبب الجفاف.

غير أن ما لم يتحدث عنه مسؤولو وموظفو الأمم المتحدة هو دور سياسات النهب المعتمدة، تحت يافطة الليبرالية الجديدة ووصفات المؤسسات المالية الدولية ومساعداتها المشروطة، ضد المنطقة الواقعة في القارة المعروفة بأنها «سلة غذاء العالم»، ودور سياسات التدخل الأجنبي وإذكاء الحروب والمجازر الداخلية والإقليمية، ونشر الأمراض القاتلة، والتلكؤ في إرسال المساعدات في الكوارث، في ممارسة عملية إبادة جماعية منهجية يقف في آخر طابورها اليوم ١٩ مليون إنسان، دفعة واحدة!! ■■

تساؤلات عديدة في اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات العمال:

كيف ستواجه النقابات عملية تخريب الاقتصاد الوطني؟!!



◄ متابعة: علي نمر

عقد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعه الدوري يومي الأحد والاثنين الماضيين في أجواء سادها الكثير من الخوف من السياسات المتَّبعة بشأن القطاع العام الصناعي، والقرارات الأخيرة المتعلقة بالقطاع الزراعي، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تقلص دور الدولة التدخلي في توجيه مسيرة الاقتصاد الوطني، وتأمين الحد المعاشي الأدنى للمواطن. وعلى الرغم من المطالب الكثيرة التي طرحت في اليوم الأول من المؤتمر، فإن حضور الحكومة في اليوم الثاني، وردودها على المطالب العمالية، كانت دون المستوى المأمول.

ورغم تصاعد اللهجة المطلبية في العديد من المداخلات، فإن الكثير من أعضاء المجلس قد اعتبروا أن على النقابات تطوير أساليب عملها، وأن على النقابيين عدم الاكتفاء بإلقاء المداخلات الملتهبة.

وهكذا فقد تساءل الكثيرون: ما الجديد الذي حمله هذا المؤتمر، رغم تعدد المداخلات والمطالب التي طرحت فيه؟!!

•جمال القادري (رئيس اتحاد عمال دمشق):

يجب أن نغير أساليبنا في العمل النقابي!!



كنا قد قررنا أن نقدم مطالبنا بالتدريج إلى أصحاب القرار، لأن طرحها كحزمة واحدة سيجعلها عصية على التحقيق. وهنا أريد أن أطرح ملاحظة في غاية الأهمية: فسواء كنا في مركز القرار النقابي، أو في مركز صنع القرار الإداري، فإننا نتعرض جميعاً لمصاعب كثيرة، لأن بلدنا واقتصادنا -وهذا ليس بخاف على أحد- يمرُّ بمرحلة انتقالية، بعد قرار حزب البعث بالانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فهناك منظومة جديدة من العلاقات والبنى والتشريعات وضعت لتنظيم الاقتصاد السوري، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه دون مرورنا ببعض المتاعب.

لكن يبدو أن بعض مشاكلنا ناجم عن التسرع في بعض مفاصل العمل عن عملية الانتقال، هذا التسرع يتجلى في نقطة أساسية، هي الانفتاح ا لواسع الذي تم نتيجة الشراكات والاتفاقات التجارية التي وقعناها، فماذا كانت النتيجة هذا الانفتاح على الاقتصاد السوري؟ بعد جولاتنا ولقاءاتنا مع أرباب العمل في القطاع الخاص، وجدنا العشرات من المعامل الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة في القطاع الخاص تئن تحت وطأة هذا الواقع، وتشرع بإقفال أبوابها . وأكبر مثال على ذلك معامل السيراميك، وعمال معامل التريكو الذين يتفرجون على بعضهم دون أي عمل!!

المطلوب هو إعطاء هذه المنشآت الفرصة حتى تقف على قدميها، من خلال توفير عوامل الإنتاج بأسعار معقولة، لكن الحقيقة تؤكد أن الاستجابة ضعيفة جداً، والسوق أصبح مفتوحاً لكل أنواع السيراميك في العالم، ودون أية مراقبة من حيث الجودة والمواصفات، بعد أن كان سوقنا مقتصراً على سيراميك حماة فقط، الأمر الذي وضع أصحاب معامل السيراميك تحت ضغوطات كبيرة، وتقلصت الطاقة الإنتاجية، فالواقع الإنتاجي أصبح في العام والخاص معاً يحتاج إلى متابعة دقيقة جداً حفاظاً على حقوق عمالنا، وأن لا نكتفي بطرح القضية بمستوى شمولي أو عام.

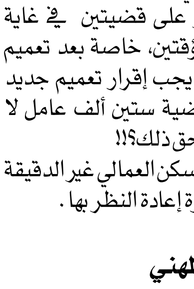
إذا توجهنا اليوم أو غداً بالكلام لأي مجلس فإننا سنواجه بعشرات القضايا والمطالب، وهي محقة بلا شك، لكن من يملك القدرة على الاستماع للخطابات الرنانة، ولكلام ليس له أي معنى أو لون أو طعم.

وعوداً على بدء فإن أسلوبنا القديم بطرح المطالب بالتدريج قد أثبت عدم جدواه، وخاصةً في هذه المرحلة. واقتراح أن نتناول الواقع الإنتاجي للقطاع العام الصناعي، وترك الزراعة لرفاقنا في القطاع الزراعي، وأن يتم التركيز على قضيتين في غاية الأهمية، الأولى هي تثبيت العمال المؤقتين، خاصة بعد تعميم رئيس مجلس الوزراء الذي لم يثمر، يجب إقرار تعميم جديد لمؤازرة هؤلاء العمال، فإذا كانت قضية ستين ألف عامل لا تستحق الاهتمام فأية قضية إذاً تستحق ذلك؟!!

الموضوع الثاني يتعلق بتعليمات السكن العمالي غير الدقيقة منذ اللحظة الأولى لإطلاقها، وضرورة إعادة النظر بها .

•عمر الحلو (رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج)

كيف ضربوا قطاع الغزل والنسيج!!



يطالب قطاع الغزل والنسيج بواقع اقتصادي ربحي وهو غير مهيأ لتحقيق هذا، كما أنه ليس مهيئاً بعد لدخول المنافسة، مع العلم أنه خلال الخطة الخمسية السابعة والثامنة والتاسعة، تم إقامة مشاريع غزل بكلفة تقارب /٢٦/ مليار ل.س، ضحَّت فيها العمالة بشكل عشوائي. وقد بلغ إنتاج الغزول حوالي /١٢٠/ ألف طن سنوياً (غزول ممشطة ومسرحة) أما عدد العمال فقد وصل إلى /٢٩/ ألف عامل.

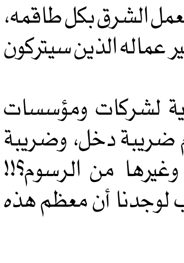
و خلال عام ٢٠٠٨، وحتى الشهر العاشر منه، كانت الدراسات الأولية لقطاع الغزل والنسيج تؤكد أن أرباح هذا القطاع في السوق الداخلية قد وصلت إلى /٨٧/ مليون ل.س. ولكن مع انفجار الأزمة المالية العالمية، صدر قرار من اللجنة الاقتصادية، ورئيس مجلس الوزراء، ببيع الغزول بالسعر العالمي داخلياً . أي أنه منذ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١ ولغاية ٢٠٠٩/٣/٣١ لم يستجر الصناعيون والحرفيون الغزول التي كانت متوقعة، وخلال ستةالأشهر المذكورة خسرت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، بسبب تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء، حوالي /٤٢٨/ مليون ل.س، إضافةً إلى الـ/٨٧/ مليون التي كانت فيما مضى أرباحاً . وبلغت الخسارة خلال ستة أشهر حوالي /٥١٥/ مليون ل.س، بالمقابل انخفضت المبيعات بالكمية بنسبة ٢٥٪، وبالقيمة بنسبة ٣٥٪، وهذه الأرقام موثَّقة.

مع العلم أن قيمة المخزون كانت في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي /١٠/ مليارات ل.س، وفي نهاية آذار من العام الحالي، أي خلال ثلاثة أشهر فقط، زاد المخزون حوالي /١/ مليار، أي أن قيمته قد أصبحت /١١/ مليار ليرة، ونسبة الغزول من المخزون تبلغ نسبة ٤٤٪ من المخزون السلعي، وهنا أشير إلى أن العملية الإنتاجية في تراجع.

نطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإنقاذ هذه الصناعة العريقة والهامة. وذلك بتخفيض أسعار الكهرباء والفيول والمياه، وحماية صناعة الغزل والنسيج من المستوردات المشابهة لها، وفرض ضرائب ورسوم على تلك المستوردات.

•رافع أبو سعد (اتحاد عمال السويداء)

لماذا تتخلون عن المعامل... والعمال!!



إن عدداً كبيراً من العمال هم خارج المنظمة النقابية، وربما خارج سوق العمال، وهذا ناتج عن توقف التعيين بالدولة منذ سنوات. وما ورد في التقرير الاقتصادي للمجلس ربط بشكل صحيح السياسة بالاقتصاد، وذكر أن ما طبَّقته الحكومة هو اقتصاد السوق فقط، ولا معنى لصفة الاجتماعي التي رافقته، وعلى ما يبدو يُتخذ القرار، ولكن الأداة التي تطبقه تصيِّره إلى ما تريد .

ما الهدف من التخلي عن بعض الشركات والمعامل، مثل معمل أحذية السويداء الذي انتقل إلى معمل الشرق بكل طاقمه، ولديه طلبيات إلى نهاية العام؟! وما مصير عماله الذين سيتركون خطوط الإنتاج؟!

فكيف تحسب الجدوى الاقتصادية لشركات ومؤسسات القطاع العام، دون النظر إلى أنها تقدم ضريبة دخل، وضريبة مبيعات، وضرائب أنفاق استهلاكي، وغيرها من الرسوم؟!! بمعنى لو حسبنا مجموع هذه الضرائب لوجدنا أن معظم هذه الشركات رابحة!!

•علي داوود (رئيس اتحاد عمال اللاذقية):

القطاع الإنشائي...يئن!!



القطاع الإنشائي بات يئن رغم أنه هو الذي بنى سورية الحديثة، والسدود والجامعات والطرق، ولكنه حالياً يعاني من قلة جبهات العمل وقدم الآليات.

نهيب بالحكومة تأمين جبهات العمل من المشاريع التي تعرضها الدولة، هذا وقد توقف العمل في شركات الأخشاب والألمنيوم والمحركات. نطالب بتجديد عمل هذه المصانع، وذلك بإيجاد معامل لتصنيع الإنتاج الزراعي المتوفر في الساحل السوري.

تكلمنا كثيراً عن شركة مرفأ اللاذقية، وأن الشركة التي ستأخذ محطة الحاويات هي شركة حديثة قيد التأسيس، والعقد لم يحدد كيفية انتقال العاملين وأعمال الصيانة واهتلاك الآليات.

نرجو إعادة النظر بتحرير أسعار الأسمدة، لأن ذلك يؤثر على المنتجات الزراعية ومستلزمات الأمن الغذائي المتوفر لدينا حالياً .

•حسين الهكل (عضو المجلس العام):

عمال العتالة...وعقود الإذعان!!



إن نقابات العتالة تعاني من بعض المؤسسات والشركات عند إبرام عقود العتالة، موضوع هذه المعاناة هي دفاتر الشروط التي يتم إعدادها من المؤسسات والشركات، ويكون فيها نوع من الإذعان والإجحاف بحق عمالنا .

المؤسسة العامة للأعلاف وضعت في إحدى فقرات العقد شرطاً ينصُّ على قيام المؤسسة باقتطاع نسبة ٣٠٪ من كتلة أجور العمال، لقاء استخدام العمال للسيور الناقلة، واعتبار هذه الاقتطاعات أجوراً للسيور الناقلة، أي أن ثلث أجور العمال هي لقاء أجور السيور الناقلة، علماً أن كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٧٣٣٩ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢ وفي البند الرابع منه، أكدَّ على وجوب قيام المؤسسات والجهات العامة باستخدام التقنيات الحديثة لعمليات الحمل والعتالة في مجال عملها .

مع العلم أن إصلاح هذه السيور الناقلة، في حال تم وقوع أعطال، يقع على عاتق عمالنا وليس للمؤسسة أية علاقة بإصلاحها . علماً أن جميع المؤسسات والشركات المتعاقدة مع نقابات العتالة تقدم السيور الناقلة مجاناً دون أي أجر.

وكذلك الحال في فروع المؤسسة الاستهلاكية في المحافظات، ففي العقود الموقعة في الأعوام السابقة كانت المؤسسة الاستهلاكية تدفع للعمال الذين يتواجدون في المراكز الاستهلاكية يوم السبت راتباً إضافياً بمعدل /٣٠٠ ل.س/ للعامل، أما في العقود الحالية، فالمؤسسة لا تدفع أي أجر إضافي لقاء تواجد العمال أيام السبت في المراكز.

إننا في بعض الأوقات نُرغم على توقيع العقود نتيجة المماطلة الطويلة من المؤسسات والشركات، والسبب هو خشيتنا من وقوع إصابات عمل، إذا لم يكن العقد مسجلاً في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

يجب التوسط لدى الجهات المعنية من أجل إشراك مندوبين من نقابات العتالة عندما تقوم المؤسسات والشركات التي لديها عقود عتالة في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بعمليات العتالة.

•مصطفى هزاع (عضو المجلس العام)

من معاناة المنطقة الشرقية



لا بد أن نقول بعض الكلمات حول الوضع الداخلي للمنطقة الشرقية:

البطالة مخيفة، وخاصة بعد عودة أكثر من ٥٠ ألف عامل من دول الخليج نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وكان نصيب المحافظة أكثر من ٥ آلاف عامل، ونتج عن هذه البطالة أمراض اجتماعية قاتلة، فالسرقات باتت حدثاً يومياً، وعدد

لا بأس به من الشباب بدؤوا بتعاطي المخدرات. فأين وعود الحكومة بالمشاريع الاستثمارية، ووعودها بتأمين ٥٠ ألف فرصة عمل، وإلى الآن وبعد مضي ٥ سنوات،لم تتح المنطقة الصناعية أكثر من ٥٠٠ فرصة عمل.

توزيع فائض عمال معمل الغزل والكونسرة، والذين تجاوز عددهم أكثر من ٦٠٠ عامل، أصاب عمال المحافظة بالإحباط، فلم تقبل أية منشأة أي عامل منهم، مما دفع أكثر من ١٥٠ عاملاً لتقديم استقالاتهم، فهل هو تسريح تعسفي ولكن بلوحة جميلة؟ وهل هذا ما تسعى إليه الحكومة؟!!

إن دير الزور هي بلد الزراعة والنفط والمياه والمواشي، ولكنها من أفقر المحافظات السورية وأقلها تخديماً، مما دفع مئات الآلاف إلى الهجرة إلى الدول الخليجية، وإلى المحافظات الأخرى، فمياه الفرات تسحب إلى حلب عبر مسافة ٦٠٠ كم، بينما في المحافظة تعجز الحكومة عن جر المياه لمسافة ٥٠ كم!!

●محمد حاج حسن (عضو المجلس العام)

مطالب متعددة



نطالب بما يلي:

زيادة الرواتب والأجور بما يتلاءم مع غلاء الأسعار.

التأمين على كامل الأجر لعمال القطاع الخاص.

توزيع المساكن العمالية للعمال الذين لا يملكون مسكناً شرعياً.

إعادة النظر بالمرسوم /٣٢٢/ الخاص بتقييم أداء العاملين باتجاه إعطاء التنظيم النقابي دوره في اللجان كافة، كما نصت المادة /١٤/ من قانون التنظيم النقابي.

تقييم الإدارات بشكل دوري ومحاسبة المقصرين.

متابعة قضايا الفساد ورصدها في كافة مفاصل العمل.

عدم إلزام العمال بالتقارير الطبية إذا كانت مدة الاستراحة لا تتجاوز تسعة أيام.

ضرورة تأمين جهاز مرنان مغناطيسي لأحد مشافي المحافظة، وتأمين جهاز تفتيت حصيات وأيكودوبلر.

العمل على إقامة معامل ألبان، ومعامل عصائر طبيعية في المحافظة، وتسويق وتطوير المنتج الزراعي والحيواني.

إحداث مخبر متطور للكشف عن الهرمونات المستخدمة في البيوت البلاستيكية وأعلاف الدواجن.

استفادة عمال الحمل والعتالة من الزيادات والمنح، والعمل على تشميلهم بمظلة التأمينات الاجتماعية، وتثبيتهم في الجهات التي يعملون بها وفق نظام الأجر الثابت والمتحول.

منح عمال الخزن والتبريد تعويض طبيعة العمل حيث يدخلون غرف تبريد تصل حرارتها إلى /٢٠°/ تحت الصفر، مما يؤدي لتعرضهم إلى أمراض كثيرة (سل رئوي، روماتيزيم، مفاصل)، ومنحهم الوجبة الغذائية.

تشكيل لجنة على مستوى القطر لإعادة النظر بواقع الحمولات المحورية للسيارات، والعمل على حمولة بالمناصفة بين السيارات العامة والاستثمار.

عدم شحن بضاعة القطاع العام إلا عن طريق شركة التوكيلات الملاحية، وتطبيق نص المرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٢ حفاظاً على مصلحة القطاع العام.

عدم المضي في عقد إدارة تشغيل محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية بسبب تحفظ العمال، والتنظيم النقابي، وأعضاء اللجنة الإدارية، ونظراً لعدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لآثار هذا العقد السلبية في المستقبل القريب على القطاع العام والعمال.

●حسن السفان «اتحاد عمال الرقة»:

ماذا أبقت الحكومة من القطاع الزراعي؟!!



نطالب بما يلي:

إحداث لجان جديدة في مواقع العمل التي خلت من التمثيل النقابي، حيث أصبح ١٧٠٠ عامل في لجنة واحدة يعملون في مواقع عمل مستقلة، بعد حل نقابة التنمية الزراعية في الرقة.

إيجاد صيغة عقود عمل سنوية لـ ٧٠٠ عامل مؤقت عملوا سابقاً في مؤسسة تنمية حوض الفرات، واستمروا في عملهم في مؤسسة الاستصلاح.

العمل وبالسرعة القصوى ومخاطبة وزارة الري، من أجل تحويل البوابات على أقنية الري الرئيسية إلى العمل بالكهرباء، بدلاً من فتح وإغلاق هذه البوابات يدوياً، لما في ذلك من مخاطر جسيمة على أقنية الري والعاملين عليها.

ولكن واقع الحال، والقرارات التي تصدر عن الحكومة، يجعلاننا نشك بإمكانية تنفيذ تلك المطالب، فالجميع يذكر هنا سوسة القمح المفتعلة ونتائجها، وزيادة أسعار المحروقات، وكذلك استيراد المواد العلفية في صفقات، إن لم نقل مشبوهة، فإنها جاءت على حساب المنتج الوطني، من الذرة الصفراء التي لم تسدد قيمتها للفلاحين إلى هذا التاريخ، والتي تبلغ في محافظة الرقة فقط ملياري ليرة سورية.

وأخيراً جاء قرار الحكومة بتحرير بيع الأسمدة وزيادة أسعارها. فارتفاع أسعار بعض أنواع الأسمدة من /١٣٠٠٠/ ألف ليرة سورية للطن الواحد من سماد البوتاس إلى /٥٧٠٠٠/ ألف ليرة سورية يجعلنا نمعن التفكير في مستقبل زراعة الشوندر السكري، ومستقبل صناعة السكر في بلدنا، حيث يعتبر سماد البوتاس الأساس في الزراعة الدرنية عامةً. فهل نحن أمام مرحلة توقيف هذه المعامل كما توقف غيرها.

وفي الوقت نفسه يلاحظ إغراق التجار للسوق بالأسمدة المستوردة ذات الفعاليات المختلفة وغير المجربة سابقاً، ألا ينعكس هذا على بضاعتنا الوطنية من هذه المادة، وعلى معاملنا والعاملين فيها؟ كما يجري الحديث حالياً عن لجان من وزارة الزراعة تجوب العالم لاستيراد القمح من الخارج!!

إن هذا القطاع الهام والعاملين فيه يعيشان مرحلة صعبة، ونحن نعلم أن أمننا الغذائي منوط به. فعشرات الآلاف هجروا الأرض والعمل بها، وأخذوا يشكلون تجمعات حول المدن، وخاصة الجنوبية منها وفي لبنان، ولا أريد أن أذكر أسماء المخيمات التي يعيشون فيها.

●بلسم ناصر (عضو المجلس العام):

عيد العمال على الطريقة السورية!!



كل عام وأنتم بخير، يا رفاق النضال... بعيدنا... عيد العمال العالمي الذي أتى في زمن ضاقت فيه مساحة الاهتمام به، حتى بات لا يتعدى خبراً وبعض الصور لحفل مركزي يقام في إحدى المحافظات بمشاركة عدد من الوزراء المهتمين جداً بقضايا عمالنا، ولتصبح سارية العلم بطول ١٦ متراً، بديلاً عما كان يقام سابقاً من تدشين لمصانع ومعامل جديدة، ومشاريع خدمية وإنتاجية، كانت راية الوطن ولا تزال تعلو بإنشائها عالياً، لآلاف وآلاف الأمتار، لتطال عنان السماء..

نحن مع العمل المؤسساتي، المنظم، المؤمن بتراتبية المسوؤلية، على أن لا يؤدي بنا إلى أن تصبح اتحاداتنا ونقابتنا شركات يعمل بها موظفون إداريون تقتصر مهمتهم على إرسال المذكرات عن قضايا عمالنا المطلبية، وانتظار الردود السلبية في معظم الأحيان.

يجب معالجة أوضاع شركات القطاع العام بشكل جذري ومناسب، فالسياسة الاقتصادية المتبعة حالياً ليست معادية للقطاع العام فقط، بل للقطاع الخاص أيضاً، وإلا فكيف نفسر صدور القرارات التي تساوي بين من يستورد السلعة، وبين الصناعي الذي يعمل ويكد لإنتاجها، وكأن هناك قراراً مبطناً بألا تكون هناك زراعة ولا صناعة، بل قطاع خدمات فقط!!

أعتقد أننا نتفق بأن للخصخصة عدة وجوه، أولها السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجالات كانت محصورة بالقطاع العام، وهذا ما تم تطبيقه عندنا في مجال الأسمنت والطاقة الكهربائية وغيرها. والوجه الثاني: السماح للقطاع الخاص بإدارة المرافق العامة، وهذا ما تم من خلال مرفأ الحاويات في طرطوس واللاذقية، وأعتقد أن الحبل على الجرار... بقي الأسلوب الثالث: وهو بيع القطاع العام للقطاع الخاص، وهذا ما أرى أنه يتم تهيئة المناخ والأرضية المناسبة له حسب المعطيات الحالية.

●نزار ديب (عضو المجلس العام)

أصبحنا جميعاً جباةً لدى وزارة المالية!!



كانت الحكومة قد وعدت بعرض نتائج الخطة الخمسية العاشرة، وما أنجز منها وما لم ينجز خلال فترة النصف الأول من الخطة، وها نحن قد تجاوزنا النصف الأول ولم نر أي شيء بعد، وحسب تصريحات كبار المسؤولين الاقتصاديين فإنه قد تم تقديم مناخ الخطة إلى الحكومة، فلماذا لم تعرض الخطة حتى الآن؟ ولماذا تبقى الحكومة متكتمة عليها؟ وكيف سيتم تقييم عمل الحكومة؟

إذا كانت الحكومة تقول أن مهمتها هي صيانة الأمن الغذائي فإن ما يتمُّ تنفيذه من إجراءات حكومية وانعكاساته سيهدد الأمن الغذائي، وذلك باعتكاف المزارعين عن زراعة كامل أرضهم بسبب عجزهم عن السقاية لكلفتها الكبيرة، ولغلاء أسعار الأسمدة بعد تحريرها، والذي سيرتب آثاراً سلبيه كبيرة، منها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والحيواني، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إجمالاً، وارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى العزوف عن العمل الزراعي، رغم أن سورية تراهن على الأمن الغذائي لتحقيق الصمود الاقتصادي الداعم للموقف السياسي، لذلك لا يجوز افتعال أزمة ستؤدي إلى إفقار الشعب، وخاصة في الأرياف والمناطق الشرقية، وهي الأغنى في الموارد الطبيعية (نفط، غاز، مياه، محاصيل زراعية).

نحن في نقاباتنا أصبحنا جميعاً جباة لدى وزارة المالية، حيث ندفع نسبة ضريبية على كل فاتورة شراء وغذاء وقرطاسية، مع العلم أن التاجر وصاحب المطعم يحسمها سلفاً على الفاتورة، ونعود لندفعها ثانية.

أذكّر بما طرح كثيراً ولم يلق أي جواب، وهو إعطاء الحق لعمال الإسكان العسكري الذين يبلغ عددهم أكثر من ٤٠ ألف عامل بتشكيل لجان نقابية.

●إبراهيم عبيدو (رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية)

المؤسسات الرابحة برسم «الاستثمار»:



نعلم جميعاً معاناة عمال المخابز الآلية، وظروف العمل الصعبة التي يتعرضون لها، والمخابز الآلية هي الملاذ الوحيد أثناء الأزمات لتأمين لقمة العيش للمواطنين، لذلك يجب إعطاء العاملين حقوقهم في هذه القطاعات، من الوجبة الغذائية إلى طبيعة العمل.

عدم إعطاء تراخيص إحداث مخابز خاصة من السلطات المحلية في المحافظات، قبل الحصول على موافقة الشركة العامة للمخابز.

يجب العمل على إقرار التكلفة الفعلية لإنتاج /١/ طن من الخبز، لأن عدم إقرار سعر التكلفة يوقع الشركة بمشاكل مالية.

الإسراع في تشغيل معملي العلف في كل من عدرا وطرطوس، نظراً للحاجة الماسة للمنتج العلفي.

عندما حلت المكننة الزراعية تم تشكيل لجان تصفية في حماة وحلب والحسكة، وهذه اللجان لم تنه عملها حتى هذه اللحظة، يجب الإسراع في إنجاز عملها للاستفادة من الآلات الموجودة قبل أن يأكلها الصدأ، وأن توضع في الخدمة بدلاً من تخزينها.

في ظل وجود أزمة عالمية اقتصادية، يجب علينا الاعتماد على أنفسنا أكثر، وإيلاء موضوع عملية استصلاح الأراضي الأهمية اللازمة، وإعادة الحوافز الإنتاجية إلى المراكز الزراعية والحراجية، وللعاملين على الآليات الثقيلة ومشاريع التنمية الزراعية.

إن المؤسسة العامة للمباقر من المؤسسات الهامة التي لها دور اقتصادي مهم جداً، ويتبع لهذه المؤسسة عدد من المنشآت المتخصصة، والتي يحقق بعضها ريعية اقتصادية جيدة، وكلنا فوجئنا بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ بطرح منشأة مباقر مسكنة للاستثمار بالاتفاق مع الشركة السورية القطرية القابضة، ونتساءل هنا: ما مبرر طرح هذه المنشأة للاستثمار؟! علماً بأنها حققت ربحاً قدره /٤١,٨١٩,٠٠٠/ ل.س في عام ٢٠٠٨، وهي تقدم حوالي ٤٠٪ من موارد المؤسسة، وما هو مصير الـ/٢٧٠/ عاملاً الذين يعملون فيها، علماً بأن المؤسسة العامة للمباقر حققت قفزة نوعية، وانتقلت من مرحلة الخسارة إلى مرحلة الربح، نتيجة تعديل الأسعار والانفتاح على السوق!!

هناك في سورية أربعة معامل لتعبئة المياه، وهذه المعامل تنتج أنواعاً مشهود لها عالمياً، وهي قادرة على تغطية السوق المحلية، فلماذا نسمح باستيراد أنواع أخرى من المياه؟!!

معمل مياه الفيجة، تم تدشينه منذ ثلاث سنوات، وحتى هذا التاريخ لم يتم إصدار ملاكه العددي، علماً بأن العمال يتم تأمينهم عن طريق الندب من باقي الشركات.

●نزار علي (عضو المجلس العام)

كيف نلنا رضى البنك الدولي!!



في الوقت الذي يجب أن تتفاعل فيه السلطات المحلية بمحافظة حمص مع واجبها الوظيفي والوطني، نجد الآلاف من الموظفين والعمال والمتقاعدين يعانون مرارة الحصول على رواتبهم، والمعنيون في المحافظة لا همَّ لهم سوى المحافظة على كراسيهم.

عمال فرع المشاريع المائية بمحافظة حمص البالغ عددهم حوالي /٥٠٠/ عامل لم يحصلوا على رواتبهم منذ ثلاثة أشهر!!

إن فعل الحكومة الاقتصادي وسياساتها تخالف التوجه السياسي حول مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي» فالتوجه الحكومي هو اقتصاد سوق ثم اقتصاد سوق، وهذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي والبنك والدولي، وخاصة ما ورد في آخر تقرير في ٢٠٠٩/١/٢٦، حيث أشاد التقرير بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لخفض الدعم على الوقود، وشجعوا السلطات على إلغاء الدعم بحلول عام ٢٠١٠!!

نسجل الملاحظات التالية على حركة الاقتصاد السوري:

تراجع حجم الاستثمارات في القطاع العام الصناعي.

رفع الدعم عن المحروقات، أدى إلى زيادة في الأسعار وارتفاعها مما أضعف القدرة الشرائية.

الحكومة حررت أسعار الأسمدة فوجهت بذلك الرصاصة الأخيرة للقطاع الزراعي، فكيف تنادي الحكومة بدعم القطاع الزراعي، وتقديم التسهيلات للفلاحين، وتحرر الأسمدة وترفع الدعم عن المازوت في الوقت نفسه!!

تراكم الأموال المودعة في المصارف، والتي تجاوزت /٧٠٠/ مليار ل.س، فلم تفكر الحكومة باستثمار هذه الكتل النقدية الضخمة على الأقل.

إن النمو التي تتحدث عنه الحكومة هو نمو في قطاعات هامشية بالنسبة للاقتصاد، والمؤشر يدل على أن نسبة النمو لا يستفيد منها سوى التجار وكبار المتعهدين.

غياب الرؤية والإستراتيجية عند الفريق الحكومي، وانقسامه حول تأثير أو عدم تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد السوري، مما يضع صناعتنا واقتصادنا رهن الاحتمالات!!

ونؤكد على ما يلي:

اعتماد وزارة الصناعة ورقة متكاملة لإصلاح هذا القطاع.

وضع سياسة تسويقية تتفاعل مع الظروف العالمية.

ربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي.

اعتماد وزارة المالية لنهج جديد في الجباية وجمع الضرائب والرسوم، التي تجاوزت /٢٣٠/ مليار ل.س.

إنشاء مجلس وطني لرسم السياسات الاقتصادية، ومراقبة حسن تنفيذها، يكون ممثلوه من خارج القطاع الحكومي، ومن أصحاب الكفاءات الوطنية، وممثلي العملية الإنتاجية.

محاربة الفساد والفاسدين، وخاصةً أن هناك تنامياً بالثروات المفاجئة عند بعض المسؤولين.

ضرورة تعديل القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ الناظم لعمل عمال القطاع الخاص. وبالنسبة لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، فقد أتى التقرير على ذكره، ونحن نرفض تعديله إلا من منطلق أن تكون النسب التأمينية ومستوى الراتب القائم أساساً للتعديل الإيجابي.

توجد في سورية أربع مطاحن وقد كلفت الدولة ملايين الليرات السورية، ومضى عليها أكثر من ربع قرن، نذكِّر بمطحنة تلكلخ التي كلفت عشرات الملايين، وهي لا تعمل منذ إنشائها رغم وجود البناء ولا تحتاج إلاّ بعض الآلات، التي تستطيع الورش العائدة لصوامع وحبوب حمص تصنيع بعضها، مع العلم أن الطاقة الطحينية لسورية هي /١,٨/ مليون طن، والمنفذ منها فقط /١,٤/ مليون طن، والباقي يعود للقطاع الخاص، فلماذا لا تشغل هذه المطاحن؟ مع العلم أن مطحنة تلكلخ تعمل بجانبها مطحنة قطاع خاص، تعود إلى أحد المسؤولين في حمص، وهي تعمل للقطاع العام!! هذا الموضوع يحتاج لتحقيق عاجل.

●أحمد حمادة (عضو مجلس الاتحاد العام)

الازدواجية في التعامل مع القروض



إن المصرف الزراعي التعاوني وحتى تاريخه لم يقم بإصدار أية تعليمات بشأن قروض السكن لموظفي المصرف الزراعي، مع العلم أن موظفي المصارف الأخرى كافة حصلوا على القرض الخاص بالسكن الذي يعتبر حقاً مكتسباً للعاملين.

ويتم التريث بهذا الشأن من الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني بحجة عدم وجود السيولة. مع العلم أن مصرف سورية المركزي يحسم القروض كافة التي تصدر بقرارات من مجلس النقد والتسليف، ومنها قرض السكن الذي صدر عن المجلس المذكور بموافقة رئيس الحكومة، علماً أن هناك ربحاً للمصرف التعاوني بمجرد منحه القرض وإجراء الحسم بنسبة ٣٪، منها ٢,٥٪ للمصرف المركزي، و٠,٥٪ للمصرف الزراعي.

■■



عود على بدء.. والمراوحة في المكان

يقف المواطن في البوكمال مذهولاً عندما يمر من أمام حديقة الجلاء الواقعة وسط المدينة، والتي تحول قسم من مساحتها مطعماً في عهد رئيس البلدية السابق لمصلحة أحد إخوته وراح يستثمره.. فلا عاد المكان حديقة، ولا هو مطعم، بل طلل مهجور، زجاج واجهته تكسر وتهشم، وأمسى ملاذاً ومأوى ليلي للسكارى وممارسي الرذيلة. أما الأشجار الباقية فتشكو العطش والحرمان وقلة العناية والاهتمام.

والسؤال هنا: كيف غيّر رئيس البلدية السابق صفة العقار من حديقة إلى مطعم؟ ومن الذي سانده بذلك؟ وفي حال افترضنا أن المكان أصبح مطعماً، فأين تجهيزات هذا المطعم من كراسي وطاولات وبرادات وإلى ما هنالك من أدوات أخرى؟

الغريب أنه رغم تعاقب عدد من الرؤساء على بلدية البوكمال خلال سنة ونصف، إلا أن هذا الملف لم يفتحه أيٌّ منهم، ولا تزال هذه المنشأة على حالها، ولم يطرأ عليها أي تحسن.. فلماذا هذا التغاضي وهذا الاستعماء؟ علماً أن مدينة البوكمال أحوج ما تكون إلى الحدائق وهي القابعة في قلب بيئة صحراوية..

نحن في قاسيون نطالب بفتح هذا الملف ليتم استرجاع المال العام الذي هُدر على هذا المطعم بغير وجه حق، وسنبقى نطالب ونكتب حول الموضوع حتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح ولو بعد حين، فهذا حق الوطن والمواطن.

هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى، نستغرب بشدّة عجز جميع رؤساء البلدية الذين تعاقبوا على هذا الكرسي عن إيجاد حل عصري وحضاري ودائم لمشكلة باعة الخضار والفواكه في الساحة العامة للمدينة، رغم أن هذه المشكلة كانت ومازالت حاضرة دائماً على طاولة البحث، حتى كأنها الوحيدة في تفكير كل من جلس على كرسي رئاسة بلدية البوكمال، فلطالما جرى الحديث عن الساحة العامة وكأنما لا مشكلة في البوكمال سواها، وكأن مشكلات الطرقات والأرصفة والإنارة قد حلت جميعها..

يعلق أحد المواطنين على الموضوع قائلاً: «إن الساحة هي المشجب الذي تُعلّق عليه أوجاع المواطن وطلباته».

فإلى متى هذا التلكّؤ، فإذا كانت الساحة العامة هي مشكلة البوكمال الوحيدة فلنحولها إلى محلات وكفى الله المؤمنين شر القتال.

أما ما زاد الطين بلاً، فهو حسم وزارة الإدارة المحلية مبلغ مليون ليرة من ميزانية بلدية البوكمال، الأمر الذي اتخذه البعض ذريعة لتبرير العجز في تقديم الخدمات، وأبرز مظاهره قلة عدد عمال التنظيفات، علماً أنه يوجد في بلدية البوكمال عدد كبير من الموظفين معينين بصفة عامل تنظيفات، لكنهم يمارسون أعمالاً إدارية، والحجة في ذلك هي نقص الإداريين.. وهكذا دواليك.. وتستمر الدوامة..

■ البوكمال. تحسين عبد الحميد

قراءة غير اقتصادية:
الموظف السوري.. و«الفيش»

◄ عبد الرزاق دياب

ما أن يستلم سعيد -الذي لا يعرف من السعادة سوى الحروف التي تشكل اسمه- فيش الراتب الشهري من محاسب الوظيفة حتى يندس في ركن قصي ويذهب بعيداً في الخيال، الشرود الاقتصادي الذي يمارسه بداية كل شهر، ويحضّر له في الأيام الخمسة الأخيرة منه.

سعيد يحدق في التفاصيل الكثيرة لما يسمى (الفيش)، وهو الإيصال الذي يحدد تفاصيل الراتب الشهري، يحدق سعيد وهو غائر الفم والعينين، ويرتسم على الوجه الأبيض كورقة الفيش علامات لا يمكن أن تفسر، ومن ثم يبدأ الهمس الذي يعتقد (سعيد) أن لا أحد يسمعه.

على الأصابع والشفاه تبدأ العمليات الحسابية.. بعد برهة يعود إلى المحاسب ويسأل: ألا يوجد خطأ في الراتب يا أستاذ.؟

يجيب المحاسب وهو يعد له الراتب: راجعني بعد (عشرة) الشهر...



حسابات الحقل

في الطريق إلى البيت، الطريق التي يدعو سعيد الله أن تطول، أو ألا تنتهي أبداً، أو يكرمه الله بحادث سير يقصف عمره، فمنذ أكثر من سنتين لم يصل إلى البيت ومعه فروج مشوي، أو حتى صحن بيض، أو كيس موز للأولاد الذين ابتلاهم الله بمحنة أبوته لهم، الأدهى من ذلك يسأله ابنه الأكبر: كم راتبك يا أبي؟

يتذاكى سعيد: المقطوع أم الكامل؟

الابن بخبث: أي واحد شئت.

لم يجب سعيد على هذا السؤال ولا مرة واحدة، لأن كل ما سيقوله سيجعل منه سخرية لأبنائه، فراتبه المقطوع (١٥١٢٦) ليرة، هذا عن كل التعويضات، أما الصافي للدفع (٢٨٨٤) ليرة سورية عداً ونقداً.. وهنا كمن يستيقظ من كابوس: أين ذهب الراتب؟

يستيقظ على صوت سائق السرفيس: آخر موقف.

نعم، بحسبة بسيطة، يقول الفيش ما يلي:

- تأمينات اجتماعية: ١٠٥٩ ل.س.
- ضريبة الدخل: ٦٢٠ ل.س.
- رسم نقابة: ١٥١ ل.س.
- صندوق الزمالة: ١٠٠ ل.س.
- صندوق المساعدة: ١٠٠ ل.س.
- صندوق اتحاد: ١٠٠ ل.س.
- طابع: ١ ل.س.
- مجمعات استهلاكية: ٢٦٢٩ ل.س.
- قروض مصرفية: ٦٣٥٢ ل.س.
- سلف: ٢٠٠٠ ل.س.
- مجموع الحسم: ١٣١١٢ ل.س.
- صافي للدفع: ٢٨٨٤ ل.س.

حساب البيدر

توظف سعيد منذ ٢٧ سنة، أيام كان الموظف باشا، ويومها فرح كل من يعرفه، وعزوا الوظيفة إلى رضا الله والوالدين، وبالأخص دعوات الأم له بأن يمسك التراب فيصير مالاً، وفي إحدى دعواتها قالت: يصير ذهباً.

الرواتب الأولى التي تقاضاها في شبابه كانت مدعاة لفخر العائلة، ومما تبقى من الراتب الأول بعد أن وزع منه على الأهل وسدد بعض الديون، مما تبقى اشترى (طقم رسمي)، وصار يذهب رسمياً إلى الوظيفة والسهرات، وراح يجالس كبار أهل القرية وموظفيها الذين كانوا يعدون على أصابع اليد الواحدة.

بحثت الأم عن عروس لابنها الذي يرفع الرأس، وأصرت على أن تكون من أسرة ذات مستوى وسمعة.

يقول سعيد وهو يتذكر: كانت ساعة نحس.

تزوج سعيد، استأجر منزلاً في ضواحي المدينة، ثم اشتراه بالتقسيط من صاحبه الذي أشفق عليه كموظف فيما بعد، وبدأ رحلة الحياة القاسية، وأنجب سعيد الولد الأول، أما بقية الأولاد فجاؤوا إلى الحياة دون رغبة، من أجل سلالة العائلة، والحلال والحرام، وأخيرا بسبب الضجر.

يكثر الأولاد، تزداد الأسعار، يزداد قسط البيت، لوازم المدرسة التي لم تعد مجانية، المونة، مصاريف الأعياد، المرض، أثاث البيت..إلخ، ولا يزيد راتبه إلا مرة كل سنتين بالترفيع أو ما تسمى الدرجة، أو بمرسوم زيادة.

على الواقع .. على الفيش

تعويض التدفئة على الفيش ما زال منذ زمن ٨٧٠ ليرة للموظف السوري، ولا يعرف سعيد على أي أساس تم حسابه، أما ما يثير جنونه فهو تعويض العائلة، فالولد الأول ٢٠٠ ليرة في الشهر، والثاني ١٥٠ والثالث ١٠٠، والبقية في حساب الريح.

تعويض الزوجة ٣٠٠ ليرة سورية.. يضحك بأسى، الزوجة فقط تكلفني ٣٠٠ ليرة، والولد الأول ٢٠٠ ليرة أي ثمن كيس فوط لمؤخرته.

هذا كل ما يزيد تحت بند التعويضات، إذ لا يتقاضى تعويض اختصاص، عمل، أخطار مهنة..الخ، أما الحسميات فحدث ولا حرج، ينكشون الحسميات (نكش) على رأي سعيد، والأهم أنها لا تعود عليه بالفائدة، سوى واحدة (بتهكم)..تعويض الوفاة (١٠٠) ألف ليرة تسلم لذوي المتوفى، وذلك ليقولوا أثناء دفنه: (الله يرحمو)!.

الفيش يفضح صاحبه، أين ذهب ١٣١١٢ ليرة من راتب سعيد، بعد حذف ما يدفعه للنقابة وصندوق الزمالة والتأمينات الاجتماعية التي ستعطيه إن لم يمت راتب التقاعد، وصندوق الزمالة والاتحاد، بحذفها، يأتي بند مجمعات استهلاكية.

أقساط تتجاوز السنتين، وفي كل شهر يدفع سعيد تحت بند المجمعات الاستهلاكية ٢٦٢٩ ليرة سورية، من أين جاءت؟؟.

زوجة سعيد: كل نساء الحارة لديهن غسالة أوتوماتيك، أو على الأقل حوضان، وأنا زوجة الموظف ما زلت أغسل على الغسالة العادية.

زوجة سعيد: الأولاد خف نظرهم من التلفزيون ١٤ بوصة سيرونكس، سجل لنا في الوظيفة على تلفزيون ٢١ بوصة مسطح.

زوجة سعيد: يا حبيبي يا سعيد، كسرت المكنسة القش ظهري، مكنسة كهربائية من المجمع الاستهلاكي..وتريح حبيبتك.

القروض المصرفية

طلبات زوجة سعيد ليست تعجيزية في بند المجمعات الاستهلاكية على فيش سعيد، فهي من أبسط ما يحتاجه أي بيت عادي وصلته الكهرباء، لكن لماذا يحمل بند القروض المصرفية رقماً يوازي نصف راتب سعيد: أي ٦٣٥٢ ليرة سورية؟

على راتبه المقطوع، يحق لسعيد أن يقترض مع كفيلين من زملائه الموظفين أكثر من ٢٥٠ ألف ليرة، هكذا حسبت العائلة في إطار تفكيرها الاستراتيجي بتغيير شكل المنزل الذي لم يتغير من ١٥ سنة على الأولاد والزوار. على الأقل، أراد سعيد أن يغير شكل المطبخ، الأرضية الأسمنتية، الجدران الملوثة بزيت القلي، ويحسن منظر الحمام، من الاستحمام بالجرن إلى (الدوش) العادي، فلا يحلم أي مواطن سوري مثل سعيد وشريحته (بالجاكوزي) لا سمح الله.

تورط سعيد واقترض لبناء مطبخ جديد وحمام عتيد، دفع رشوة للبلدية، لشرطي البلدية، لمهندسي المكتب الفني، ولجهات أخرى، الرشى المدفوعة تعادل ربع القرض، أي قبل أن يضع حجراً على حجر.

المطبخ بدأ بالسيراميك، كان فرحاً وهو يمشي من محل إلى آخر، من معمل لآخر، وفي النهاية انتقى مع زوجته أرخص الأنواع. يقول سعيد: إذا رأيته تعتقد أنه (سيراميك).

الاسمنت من السوق السوداء، البلوك بالتقسيط، المجلى من أسوأ أنواع الرخام، بواري الصحية والحنفيات وقطع الصحية ليست بأفضل حال من السيراميك.. كل المواد الأولية منسجمة على نسق واحد هو السوء.

السلف

باب الحسميات الأخير كان السلف، فقط ٢٠٠٠ ليرة سورية. استلف في المرة الأولى ١٠٠٠٠ ليرة، وهي ما يحق له، ولا يحق له الاستلاف مرة أخرى قبل أن يسدد السلفة الأولى، ولكنه (دبرها)، استلف ٢٠٠٠٠ ليرة.

أما لماذا استلف مرة أخرى؟ فلأن القرض طار، والبضائع والحاجيات التي أخذها بالتقسيط لم يستطع أن يدفع ثمنها، مما اضطره للاستلاف، وهكذا صار راتب سعيد بين القرض والمصرف في خبر كان.

مات الفيش

بعد أن كان حلماً يراود الشباب السوري، وحلماً يراود الفتيات بفتى لديه فيش، مات الفيش، الراتب الشهري والآلاف الجديدة التي كما كان يقول جدي: تجرح الكف، لم تعد تداوي جرحاً بكف.

الأيام الأولى من الشهر هي أيام الإحساس لدى الموظف بأنه عامل، وبقية أيام الشهر تعيش معه بشعور العاطل عن العمل، الباحث عن وظيفة أخرى، عمن يدينه لآخر الشهر، وسعيد ليس قصة من خيال، سعيد موظف في دائرة حكومية محترمة، وما زال على قيد الحياة والعمل.

سعيد وشريحة موظفي الدولة الذين يمكن أن تلتقي بهم خلف كراسيهم في مكاتب نظيفة، ولدى البعض منهم مستخدمون يلبون طلباتهم في الشاي والقهوة، وبعضهم لديه موظفون يأتمرون بأمره، قد يكون سعيد رئيس ديوان، أو رئيس شعبة.

في سجل هؤلاء الشرفاء يعبر الفيش عنهم، وبعضهم يعمل في وظيفة أخرى ليحافظ على فيشه الآخر دون ملاحظات، أما من تبقى خارج الوصف، فلا يحتاج لفيش وإنما يقدمه كدليل براءة عن سوء الحال، وهؤلاء أكثر في ظل البيروقراطية وتفشي الفساد والرشى في مفاصل العمل البيروقراطي الحكومي.

الفيش كان الدليل الأخير على وضاعة الدخل الذي تتقاضاه شرائح عريضة، ولكن بعد أن اعتمدت البطاقات الالكترونية في صرف رواتب الموظفين، ولن يحمل معظم الموظفين سوى بطاقة برقم سري.. مات الفيش. ■■

● ملاحظة:
أحد أصحاب (الفيش) لم يرض أن يعطينا صورة عنه، ينتهي بعبارة: «الصافي للدفع: ١ ليرة» ليس خوفاً. بل عاراً!!

احتكار النقل السيّئ في «رأس العين»

◄ كاوا عيسو

تقع مدينة رأس العين على بعد ٨٠ كم شمال الحسكة، وتتمتع بجمالية رائعة، ويقارب عدد سكانها الـ ٣٠ ألف نسمة، ولكن حركة النقل منها وإليها بغاية الصعوبة..

إذ لا يخدم المدينة سوى شركة واحدة تتحكم بذهاب وإياب أهلها والوافدين إليها، والمتابع لهذه الشركة في المدينة لا يرى أياً من العناوين البراقة التي تطرحها كدعاية، فالبولمانات قديمة والخدمة سيئة جداً، وعدم الدقة في المواعيد عنوان تعاملها.

افتُتحت شركات كثيرة في هذه المدينة وذهبت كلمح البَصر، ولم يثبت سوى الشركة الوحيدة الموجودة حالياً، بعد أن قامت برشوة الشركات الأخرى لإغلاق مكاتبها في المدينة. إذ طالما اتبعت هذه الشركة سياسة خفض سعر البطاقة ريثما تغلق الشركة المنافسة، لتعود بعدها إلى رفع سعرها إلى ما فوق السعر التمويني..

والسؤال: أين المراقبة التموينية في مديرية النقل.. وإلى متى يستمر هذا الاحتكار؟ ■■

بيئة.. بلا رتوش

◄ عصام اسحق

«بلا رتوش» برنامج تعرضه الفضائية السورية، ويناقش مواضيع وقضايا جدية تهم المواطن والمجتمع..

في حلقة الأسبوع الفائت طرح البرنامج عبر مقدمته (ظلال حيدر)، ومعدّته (رؤيا كنعان)، موضوعاً ملحاً جداً، ألا وهو (البيئة)، وذلك ضمن إطار مساءلة المواطن والمسؤولين بوصفهم المناط بها الحفاظ عليها ... وفي هذه الحلقة تم استضافة كل من الدكتورة (سها نصار) وهي باحثة في شؤون البيئة، بالإضافة إلى الإعلامي (ميشال خياط) لاهتمامه وبحثه في حقل البيئة.. والحق يقال، فإن جهد المعدّة (كنعان) كان بارزاً من خلال إعدادها للحوار والتقارير المتنوعة التي رصدت آراء الشارع، أما الإعلامية (حيدر) فكانت مناورة لا محاورة، حيث جعلت الحوار الذي بين يديها يصنع جوّاً من الموضوعية، والأخذ والرد، فجاءت الحلقة بعيدة عن المجاملات المملة والإملاءات المدرسيّة — التي اعتدنا مشاهدتها وسماعها على شاشتنا المحلية، وخاصة بوجود أشخاص ضمن بوتقة الحديث واقفين على طرفي نقيض. فتأكيد (حيدر) منذ بداية الحوار حتى نهايته على مسؤولية الدولة في الحفاظ على البيئة بقوة، جعل الباحثين يتماهيان مع هذا التيار، حيث وافقت د. نصار — في البداية — على أوليّة دور الحكومة في هذا الشأن، ثمّ استدركت وضعها، فتراجعت وأخذت تدافع عنها وتلقي بعبء القضية على المواطن، الذي لا حول له ولا قوة على حد تعبير الإعلامية (حيدر)، التي أضافت بأن المواطن هو من يدفع ثمن التلوث ومن الطبيعي أن يأخذوا دوره، ولكن أين الخطط الوزارية والمشاريع الّتي تؤكد نيّة الدولة في حماية البيئة؟ فلو وجدت لما توانى عن تنفيذها وحماية نفسه قبل أية جهة أخرى. أما الإعلامي (خياط) فبرز كمحامي دفاع عن موكلين هما البيئة والمواطن، وتابع في دفاعه إلى آخر الحلقة بثبات المحاربين.

هذا وقد تم خلال الحلقة استعراض أشهر بؤر التلوث البيئي في سورية، وخاصة في الساحل السوري كمحيطيّ مصفاة بانياس ومعمل إسمنت طرطوس، بالإضافة إلى تدفق مياه الصّرف الصحي إلى عرض البحر مما ينذر بكوارث بيئية.



وفي هذا السياق لا يمكن نسيان معمل السماد في قطينة صاحب الفضل في اندثار البحيرة كمعلم سياحي طبيعي، وانقراض أنواع نادرة من الأسماك وإصابة معظمها بتشوهات جينية، وامتداد ذلك إلى البشر والشجر، هذا إن لم نتكلم عن مصفاة حمص العريقة الّتي جعلت المدينة تنعم بهواء تملؤه السرطانات والأوبئة، وطبعاً لن ننسى العاصمة دمشق التي أضحت سحابة الدخان والأبخرة الصناعية تحيط بها كما يحيط السوار بالمعصم، بدلاً من أن تحيط بها غوطتها التي كانت ذات يوم، مع أذرع بردى السبع، على قيد الحياة.

لقد أنهكت الشفاه والألسن من استجداء المسؤولين لكي يتحملوا وزر التخطيط العشوائي للمشاريع الصناعية والحيوية، وإنقاذ تردي الوضع البيئي في هذه البؤر وغيرها .. ولكن دون طائل.

نذكّر بأن كل ما برز في حلقة بلا رتوش، سبق ونوّهت عنه (قاسيون) في أعداد سابقة ضمن تحقيقات مطولة دقت ناقوس الخطر، وأظهرت الوجه الحقيقي لكوارث بيئية قائمة أو محتملة ذات بعد خطير على المواطن والمجتمع، وجعلت من هذا الملف حديث الناس، وبالتالي حفزت الاهتمام باتجاه الحفاظ على البيئة، وقاسيون ماضية في إبراز هذا الهمّ المؤرق والمتزايد لكي تكون بيئتنا حقاً: بيئة بلا رتوش. ■■

مزارعو طرطوس يسألون الوزير:
ما الذي تفعله وزارة الزراعة؟!

◄ محمد سلوم/طرطوس

لم تشهد محافظة طرطوس أن تقاطر عليها المسؤولون والمحاضرون في فترة زمنية متواصلة وقصيرة كما حدث خلال الشهرين الماضيين، فإضافة إلى المحاضرات والندوات الاقتصادية المتتالية كان لها الحظ الوفير بمقابلة ثلاثة وزراء؛ الأول كان وزير المالية والثاني وزير التجارة والاقتصاد، والثالث وزير الزراعة..



وقد خالف وزير الزراعة الأسلوب المتبع في اللقاءات، لم يتكلم أولاً بل أفسح المجال للحضور الكثيف بطرح الأسئلة، وعلى ما يبدو كان لكثافة الحضور سببان: فالقسم من الحضور أتى ليطرح مشكلة خاصة أو عامة، والآخر حضر ليستمع إلى كلام الوزير، لذلك عندما طالت الأسئلة وتجاوزت ثلاث ساعات، وتأخر السيد الوزير في الكلام، انسحب قسم لا بأس به من الحاضرين الواحد تلو الآخر.

الأسئلة كانت تطرح بصوت مرتفع وهذا أمر غير مألوف في مقابلات من هذا النوع، ويمكن القول إن الأسئلة إنما كانت تعبر عن الألم والغبن اللذين يشعر بهما المتداخلون، فحديث معظم المتكلمين تمحور حول اعتبار طرطوس محافظة زراعية وما يتطلبه ذلك من تأمين مستلزمات للإنتاج مرتفعة التكاليف مقابل مراديد منخفضة، والحال هذه فقد كانت الشكاوى المطروحة أكبر من أن يجاب عنها خلال الساعات القليلة التي خصصت لإتمام اللقاء.

كما طرح الحاضرون قضية مصورات عام ١٩٥٨ وتعارضها مع الواقع الراهن، مطالبين بإعادة النظر في قانون أملاك الدولة الذي صدر عام ١٩٨٦، وبالقرار الذي يصدره وزير الزراعة بكف اليد الذي يراه الأهالي قراراً مجحفاً بحق الفلاح، وطرح بعضهم أيضاً قضية الحمضيات وزيت الزيتون والزراعات المحمية، ومشاكل السهل الزراعية- ومشاكل أقنية الري- والملكية. وسأل أحد المواطنين: عندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية يستوردون من البلدان المجاورة، لكن عندما لا يصبح الإنتاج يغطي التكاليف، ماذا تفعل الوزارة؟! وقال غيره للوزير: لو تم توسيع دائرة التبليغ لحضور هذا اللقاء، لوجدت عشرات الآلاف من فلاحي السهل يصرخون بكلمة واحدة: لماذا ارتفاع أسعار السماد يا سيادة الوزير؟!.

وطرح الحاضرون مشكلة الطرق الزراعية- إقامة صناعات غذائية- حماية المياه الجوفية من التلوث.. ومن ضمن الأصوات التي ارتفعت كان صوت مواطن تكلم عن معاناته معتبراً نفسه يعيش منذ سنوات وعائلته مع (إرهابي) يسمى «مراقب حراج» معينٌ من وزارة الزراعة ووسيلته (الإرهابية) هي الضبوط الزراعية!. وتناولت الأسئلة المطروحة الأمن الغذائي في سورية والسياسة الليبرالية التي تعمد على أن يكون البلد مستهلكاً وغير منتج، وتضمنت المداخلات إشارات إلى أنه رغم انخفاض أسعار العلف إلا أن أسعار اللحوم ارتفعت، وتجاوزت الهموم الزراعية إلى ملحقاتها من الأبنية الزراعية والصيد البحري في المياه الإقليمية والدولية، وإنشاء حيد بحري صناعي، وهموم البيطرة والمداجن غير المرخصة. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه منذ أربع سنوات لم يتم إجراء مسابقة للأطباء البيطريين.

خلال ذلك أصغى الوزير، ثم حاول الإجابة عن الأسئلة والهموم تباعاً، وأوضح أن لطرطوس خصوصيةً تحتاج لمعالجة خاصة، وأكد على أن الزراعة هي أساس الاقتصاد الوطني، ولم يخف أنه وعلى مستوى العالم كله لا يعتمد قطاع الزراعة على جدوى اقتصادية فنية بقدر ما يجب أن يدعم هذا القطاع. وأكد كذلك على ضعف الحلقة التسويقية، وتحدث عن صندوق الدعم الزراعي وتصنيف المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية، قائلاً: الآن نبدأ بدعم (المحاصيل) الاستراتيجية ثم الرئيسية.

كما أكد الوزير اتخاذ القرار باستلام معملي أعلاف عدرا وطرطوس، وقال مطمئناً الحاضرين: إن منتجاتنا مرغوبة عالمياً ولا خوف من المنافسات في الشركات. واعتبر أن مياه الشرب خط أحمر، وتكلم عن خطورة الفساد الإداري الذي لا يقتصر على سرقة الأموال بل يعيق تطور البلد. وتحدث مطولاً جداً لإقناع الحضور بردوده التي تزاحم الفلاحون البسطاء لسماعها.

نهايةً، من المعروف أن هناك مشكلات كبيرة جداً طالت الأرض والبيت والمواطن ذاته في محافظة طرطوس، وتفاقمت هذه المشكلات خلال السنوات الماضية، إما بسبب عدم الجرأة في اتخاذ القرار أو بسبب الإهمال والفساد، والأمر سيان في كلتا الحالتين، فسوء الظروف تفاقم إلى حد بعيد وأصبح الضغط على حياة المواطنين كبيراً ما دفع المتداخلين إلى الصراخ بأعلى صوتهم حين الاستفهام عن قضية ما.

المشاكل كبيرة ومتراكمة، وعلى الجهات المسؤولة أن تبادر فوراً إلى حلها دون تلكؤ وتباطؤ، لأن استمرار المشكلات وتفاقم الظروف الصعبة للمزارعين والناس سيجعلان الصوت أعلى وأمرّ بمرات مضاعفة!. ■■

إعادة توزيع العجاج لمستحقيه من المسؤولين؟!

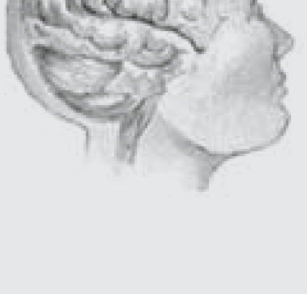


لا يستطيع الإنسان منع غضب الطبيعة، لكن يقدر على تجنبه أو التخفيف من أضراره البيئية والصحية، إذا لم يستطع التحكم بها!! وهو لا يستطيع إلغاء قوانينها، لكن لديه الإمكانات للاستفادة منها، خاصة أنه نجح في امتطاء صهوة الهواء والتحليق في السماء، كما أمسك بناصية الماء وقاده حيث يشاء، فهل يعجز عن مواجهة العجاج وإيجاد حلّ لما يعانيه سكان المنطقة الشرقية عامة وأهالي دير الزور خاصة، وتحديداً في فصل الصيف، رغم أنه كثيراً ما راح يتكرر في الشتاءً ونحن على ضفاف نهر الفرات!؟

فلو تصرف المسؤولون بجدية عبر السنوات الماضية، لكان لدينا بيئة نظيفة وطبيعة جميلة، فباديتنا كانت تزخر بالنباتات والحيوانات البرية المتنوعة، وكانت تشكل مراعي جيدة لثروتنا الحيوانية. وقد طرح منذ سنوات طويلة جرّ ساقية من غرب دير الزور لإحياء البادية، ولو تم ذلك لكسبنا منها ثروة نباتية، ولخففنا وطأة العجاج على المواطنين. لكن الآن، وبعد كل هذا الإهمال والتراخي واللا مسؤولية، حتى الحزام الأخضر بات يتعرض للهلاك، والأشجار فيه تموت واقفة!!

لذا يطالب أهالي محافظة دير الزور والمنطقة الشرقية عموماً، بإعادة توزيع العجاج لمستحقيه من المسؤولين الذين يقيمون في فلل فخمة متنعمين بالمكيفات الحديثة، ويركبون السيارات المكيفة، فلا يعانون من العجاج، حيث يقضون الصيف في المصايف الجميلة، ويتمتعون بخيرات الوطن على حساب المواطن الكادح المنتج الذي يضطر لهجرة أرضه ومسكنه ومسكن آبائه وأجداده الذين أنشؤوا أقدم الحضارات البشرية فيه منذ آلاف السنين.. فمتى يعود الوطن لأبنائه الحقيقيين؟؟ ■■

إعانة مرضى الشلل الدماغي..
لماذا تبقى مجرد تعاميم؟



إن قضية تشخيص حالات إعانة مرضى الشلل الدماغي التي تستحق الحصول على المساعدة، مثلت عقدة أساسية عجزت التعاميم السرية والعلنية لكل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الصحة- وتعاميم الجهاز المركزي للرقابة المالية التي دخلت على الخط أيضاً- عن حلها!..

فمنذ التعميم الأول الذي صدر منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، أي بعد مرور ثلاث سنوات، لم يحصل هؤلاء المحتاجون وبموجب القانون على حقوقهم المالية التي هم بأمس الحاجة لها، والتي تعدّ في الوقت ذاته واجباً على الدولة تجاه هؤلاء المعوقين غير القادرين على العمل، أو تأمين أبسط احتياجاتهم، كما أنها تمثل ضرورة قصوى لأسرهم الفقيرة العاجزة عن تأمين ما يلزمها دون مساعدة الوزارات المعنية، لأنها لو لم تكن كذلك لما قررت اللجوء إلى كل من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل طالبة المساعدة، وبشكل خاص في ظل الحالة الاقتصادية السيئة التي يعيشها ٨٠٪ من الشعب السوري.

ولا بد هنا من الإشارة إلى موضوع التعاميم السرية والعلنية التي تتناقض في التعميم ذاته في أحيان كثيرة، إذ كيف ينص الجانب السري من أحد التعميمات على تنظيم صرف الإعانات المالية للأسر الفقيرة التي تتولى رعاية المعوقين الذين لديهم شلل دماغي، بينما يأتي التعميم العلني على نقيضه تماماً مطالباً بإعادة فحص جميع حالات الشلل الدماغي؟!!..

هذا يعطي مشروعية للسؤال: لماذا تظهر بعض التعاميم في القرار السري فقط دون أن يتم الإعلان عنها؟؟ ومن هي الجهات المستفيدة من إيقاف وتأخير صرف إعانات هؤلاء المحتاجين لسنوات متتالية؟!

أعلام الوطن والرايات الحمراء ترفرفان في سماء عفرين

◄ رفعت شيخو /عفرين

توافد المئات من شيوعيي عفرين وأصدقائهم صباح يوم الجمعة ٢٠٠٩/٥/١ من كافة أنحاء قرى ونواحي جبل الأكراد إلى مزرعة بريف عفرين للاحتفال بالأول من أيار عيد العمال العالمي، وذلك بناءً على دعوة مشتركة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين واللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري (النور) في عفرين، وهم يهتفون بملء حناجرهم: عاش الأول من أيار! نعم للوحدة الوطنية.. نعم للأخوة العربية الكردية.. لا وألف لا لسياسات الفريق الاقتصادي الليبرالية المتوحشة.. نعم لوحدة الشيوعيين السوريين.

وزُيّن مكان الاحتفال بالأعلام الوطنية والرايات الحمراء وصور الثائر الأممي تشي غيفارا، وأبت الطبيعة إلا أن تشارك الشيوعيين الاحتفال فأتحفتهم بيوم ربيعي جميل..

بدأ الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لشهداء الحزب والوطن والحركة الشيوعية والعمالية وحركات التحرر الوطنية مع النشيد الوطني، ثم بكلمة ألقاها الرفيق رفعت شيخو عضو لجنة محافظة حلب لوحدة الشيوعيين، رحب فيها بالضيوف الشيوعيين وأصدقائهم، وممثلي الأحزاب السياسية.. أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والأحزاب الكردية.

كلمة اللجنة المنطقية ألقاها الرفيق محمد حبش أمين اللجنة المنطقية، فاستذكر ذكرى الجلاء العظيم الذي تحقق بإرادة المقاومة والحرية المتأصلة لدى أبناء الشعب السوري، وتحدث عن تاريخ الاحتفال بالعيد ونضالات الشيوعيين من أجل حقوق الطبقة العاملة، ودعا إلى التمسك بالوحدة الوطنية ومحاربة الفساد والمفسدين وتوطيد دور الدولة الريادي والقيادي في دعم قطاعي الزراعة والصناعة وتمتين الجبهة الداخلية عبر الالتفات إلى الشعب وتلبية مطالبه وتوسيع الحريات الديمقراطية.

أما كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين فألقاها الرفيق د. جمال الدين عبدو، فتحدث عن الأزمة التي تعصف بالنظام الرأسمالي، والتي ضاعفت من معاناة الشعوب ومن استغلالها، وزادت من النهب الوحشي والمدمر للثروات البشرية والمادية، وشرح آثارها على الاقتصاد السوري والتراجع الحاد لمستوى معيشة المواطنين وازدياد الفقر والمعاناة بسبب السياسات الليبرالية ووصفات صندوق النقد الدولي التي يطبقها الفريق الاقتصادي فأوصلت البلاد والعباد إلى حافة الكارثة عبر سياسات رفع الدعم وتحرير الأسعار وتخسير القطاع العام وخصخصته، وأكد على التصدي لهذه السياسات عبر الصمود وتشديد النضال ضدهم ورص صفوف قوى التحرر والتقدم ووحدة الحركة النقابية والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة بما فيها حق الإضراب والتظاهر. كما تطرّق إلى ضرورة معالجة مشكلة الأكراد المجردين من الجنسية وإحقاق الحقوق الثقافية والمدنية للشعب الكردي في سورية وتعديل المرسوم ٤٩ لما له من آثار سلبية بما يضمن مصالح المواطنين.

وألقت الرفيقة شينار مصطفى كلمة إتحاد الشباب الديمقراطي، وتحدثت عن الذكرى الستين لتأسيس الاتحاد وعن هموم الشباب وتطلعاتهم وواقع الشبيبة السورية ومعاناتها في ظل سياسات الفريق الاقتصادي الليبرالية..

واختتم المهرجان الخطابي بالنشيد الأممي، لتبدأ الفقرات الغنائية التي قدمها الفنانون (علي أشتي – صادق دليار – رستم علي- زكريا هاجر – نعيم حمدوش) الذين ألهبوا قلوب الجمهور بأغانيهم الوطنية والحماسية، فغنوا لكل أحرار العالم وكادحيه.

عاش الأول من أيار عيد العمال العالمي..

■■

مطبات

الحافة

◄ عبد الرزاق دياب

كأنهم لم يكونوا بالأمس، ولم نقرأ لهم، ولم نفتش في حواري الكتب القديمة عن أسمائهم، ليس زمناً بعيداً طويلاً هذا الذي اتخذ فيه قرار الرحيل، لقد استشاطوا غيظاً من عالمنا الذاهب إلى الانفتاح.

مروا سريعاً على أيامنا، ولكنهم تركوا فينا هوة لن تردمها سنوات القحط التي تحاصرنا بالفضائيات، ولقمة العيش السريعة، والفتات الثقافي العَجول، اللغة الغارقة في الجوع، المدارس التي تربي أبناءنا على النذر القليل من الدروس الخاصة، والبرامج الثقافية الجافة على تلفزتنا المحلية، وسقوط عصا الأستاذ أمام حق الطالب في الوقاحة.

مروا سريعاً، وتركوا مساحة لنا لننسى، قصائدهم، حماقاتهم، أحلامهم، تفاؤلهم، توقعاتهم عن جيلنا الذي سيكمل رسائل اعتقدوا أنها لن تسقط بغفوة موتهم السريع، وراهنوا على ذاكرتنا الفطرية التي سوف ترمي بسرعة فقاقيع العابرين، مغني اللحظات العابرة، شعراء المواسم والمناسبات، سبايا اللغة الجديدة، راهنوا على استمرارهم فينا، فماتوا في صدورنا، ماتوا مجرد فحم من قصيدة، توابيت من حفظة، ومومياء في صدر يئن من نفث الدخان في المقاهي.

جئنا بعدهم، تكراراً مملاً، وحفظة جهلة، مخادعون في فراش عابرة نهسهس في أذنها قصائد ليست لنا، عن الحب، النضال، المشاغبة.. جئنا مواسم لتمضية الوقت، كراسي في حانة نلهث وراء قدح يانسون مخففً بالماء، أو زجاجة بيرة لمجرد إطلاق رائحة الثقافة المقهورة، لم نشبههم حتى في انحدارهم إلى الرذيلة، فكيف سنشبه ألقهم.

على عجل نحيا، نحن أبناء السوق المفتوحة على اجتهادات خطة الفريق الاقتصادي، نحن الذين نحيا في وقت اللهاث وراء كتابة مقال من أجل لقمة عيش، لا من أجل صرخة مخنوقة في صدر أرملة مطرودة من بيتها في كفرسوسة، متسول في الثمانين يجأر من حاجة أذلته، من صوت امرأة هربت إلى الشارع من خوفها من السكون، من فتاة اختارت شارع الظلمة لتهرب من زقاق الذل، اختارت حياة الليل من أجل المال على الموت من كثرة الشرف، لماذا هنا فقط تتساقط النساء من أجل جريمة شرف في سوق مفتوحة على الاحتكار وكلمة الشرف التي ينطقها تاجر ليلمّ ما تبقى من قروش في جيب معوز.

إنها السوق التي تورطنا في الذهاب بعيداً عن شفافية أرواحنا الحالمة بقصيدة غنتها فيروز أمام حشد في معرض دمشق الدولي، أيام كان لبردى صوت لا يسكت، أرواحنا التي كانت تتوق لحضور مسرحية مفاجئة في مهرجان دمشق المسرحي قبل أن نواريه النسيان، أرواحنا التي طالما أعيت الضجر لحضور فيلم من ثلاث ساعات (الإمبراطور الكبير)، أرواحنا التي لم تنسَ بعد أيام مهرجانات السينما الطلابية، أفلام لم تستطع السوق قهرها في ذاكرتنا (يوم الأحد في جهنم)، أو مسرحية لجواد الأسدي (تقاسيم على العنبر رقم ٦).

من منا لم يدفعه أحمق لذيذ أمام سينما الشام عندما كان المسرح قاسماً لليل دمشق، ومجانين دمشق، من منا لم يتورط في مواعدة بريئة لمشاهدة عرض في الهواء قبل أن تدخل دار الأوبرا حياتنا، وقبل أن تتحول خيلاؤنا في شوارع دمشق القديمة لمجرد حفريات مفاجئة، ورائحة الياسمين الدمشقي ذكرى ترميها رائحة الصرف الصحي المار في جوار قلعة دمشق الكبرى، من منا لم يرأف لحال خولة بنت الأزور وشرحبيل بن حسنة في باب توما من زكام النهر الآسن، ويتشوق لسماع الماغوط يتحدث عن عيون نساء باب توما.

مروا سريعاً.. محمد الماغوط، عدوان، قباني، رياض الصالح الحسين... درويش آخرهم، مروا أحياء.. اليوم مروا أمواتاً.. نحن على الحافة.. هوة من الزمن الضائع لم نستطع ردمها.. السوق المفتوحة التهمتنا، والسير الطويل على الحافة لن يطول بنا، هناك كثير من البرد سيقودنا هائمين إلى الحافة.

■■

توالت الانعكاسات السيئة لرفع الدعم عن الأسمدة
القلق والاضطراب والإحباط مقدمة لعزوف الفلاحين عن الزراعة

◄ إعداد: يوسف البني

تتابع الحكومة وطاقمها الاقتصادي نهجها وسياستها المرتكزة على رفع يد الدولة وتخليها عن ممارسة دورها في قيادة الاقتصاد الوطني، لمصلحة أوامر وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، ولمصلحة التجار ومن يساندهم من المتنفذين. ولعل أخطر قرارين أضرّا بالزراعة: رفع سعر المازوت ورفع الدعم عن أسعار السماد، وإذا كانت التبريرات التي قدمت لرفع سعر المازوت غير حقيقية ومنها بسبب تهريبه إلى البلدان المجاورة، ثم اخترعت بدعة أخرى هي إعادة توزيع الدعم لمستحقيه، والنتيجة تقلص الدعم للمواطنين وبخاصة الفلاحين. وما نجم من فساد كبير كلف الدولة ملايين الليرات في التلاعب ببطاقات المازوت والتي يتم التستر عليها وعدم كشفها، ناهيك عن ضرب الزراعة في المحاصيل الإستراتيجية التي يعتمد عليها الوطن في أمنه الغذائي، فتحولنا بين ليلة وضحاها من دولة مصدرة للقمح إلى دولة مستوردة له، وانعكاسات ذلك على الفلاحين الذين اضطروا لهجرة أراضيهم من الجزيرة الفراتية. وآخر ما ابتكرته الحكومة رفع سعر السماد، ولا يزال هذا القرار يثير غضب الفلاحين وقلقهم، لأنه لا توجد مبررات كالتي ساقتها عند رفع سعر المازوت، فالسماد لا يهرب إلى الخارج، ويتوفر في السوق السوداء نتيجة الفساد الموجود في الحكومة، فالهدف هو القضاء على القطاع الزراعي، لمصلحة التجار والأوامر الخارجية، فعشية رفع سعر السماد دخل السماد المستورد ومنه المصري إلى الأسواق، ودخل التجار اللعبة بعروضهم المغرية بإيصال السماد إلى الفلاح، وكان اتحاد الفلاحين من المعارضين لقرارات كهذه، وطالب باستمرار الدعم.



تحرير أسعار المحروقات والأسمدة أدى إلى خسارة فادحة للفلاحين، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وسينتج عن ذلك ازدياد السرقات واتساع رقعة الجريمة ومشاكل أخرى

محافظة الحسكة: أزمة زراعية حقيقية

حول الانعكاسات السلبية لقرار رفع الدعم عن السماد على الزراعة في محافظة الحسكة وافانا مراسلنا بالتقرير التالي:

القطاع الزراعي هو احد روافع الاقتصاد الوطني الرئيسة, وواقعه يؤثر على المصالح المباشرة لأغلبية أبناء شعبنا, كما أنه صمام أمان الأمن الغذائي, وهذا الأخير جزء لا غنى عنه لضمان الأمن الوطني. كلام قلناه مراراً، وسنظل نردده مع الإخوة الفلاحين وجميع الشرفاء في هذا البلد حتى يسمعه القابعون في مكاتبهم الصماء, وبغية تسليط المزيد من الأضواء على واقع القطاع الزراعي، وخاصة بعد رفع الدعم عن السماد، تابعت «قاسيون» مجريات المؤتمر السنوي لاتحاد فلاحي الحسكة والروابط الفلاحية، ومطالب الإخوة الفلاحين التي تمحورت حول:

1 - ضرورة إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم للمصرف الزراعي نظراً لتوالي سنوات الجفاف.

2 - إعفاء الفلاحين من أجور المثل.

3 - حث الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية على استنباط أصناف جديدة تكون أكثر قدرة على تحمل الجفاف.

4 - الإسراع في تطبيق المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث, وتسهيله بالشكل الذي يساعد الفلاح ويأخذ بيده.

5 - تعديل قانون العلاقات الزراعية.

6 - إيجاد بدائل لمحصول القطن في مناطق الجنوب بما يتناسب مع الظروف الجوية.

7 - تشكيل لجنة من مديرية الصحة للوقوف على الآثار السلبية للمواد المستخرجة من حقول النفط التي تحيط بمئات القرى, وأثرها على صحة سكان المنطقة.

8 - إحداث مصرف تجاري في المالكية.

9 - إعطاء سندات التمليك للإخوة الفلاحين أسوة بباقي المحافظات.

10 - الاستمرار بتوزيع المعونات الغذائية في المناطق المتضررة.

11 - تفعيل دور صندوق الدعم الزراعي بأسرع وقت ممكن.

12 - الوقوف على أسباب الفساد الإداري في مؤسسات ودوائر الدولة, ودور هيئة الرقابة والتفتيش في الكشف عن المفسدين بغية محاسبتهم.

وحول آثار قرار رفع الدعم عن السماد كان لنا حوار مع رئيس اتحاد فلاحي الحسكة الرفيق خضر محيسن الذي أجاب عن تساؤلات تهم الفلاحين:

س١- الزراعة قطاع الإنتاج الحقيقي، ماذا بعد رفع الدعم عن مستلزمات العملية الإنتاجية (المحروقات والأسمدة)؟

– إن رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج له آثاره السلبية على الزراعة والفلاحين، وستكون نتائجه ليست بالاتجاه المطلوب، بالإضافة إلى تأثيره على الواقع الاقتصادي لأبناء الريف، ما ينعكس على الواقع الاجتماعي لأن هناك نسبة كبيرة من أبناء المحافظة يعملون بالزراعة، من أجل تأمين دخل دائم لتلك الأسر التي لا تملك سوى العمل بالأرض. رفع الدعم أضر كثيراً بالمساحات غير المرخصة، أما المساحات المرخصة المشمولة بصندوق الدعم الزراعي، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب، لكنه يغطي جزءاً من التكاليف المرتفعة، ويعوض الفلاحين المرخص لهم عن جزء من الخسارة، علماً أن دعم المحروقات لا يشمل إلا المحاصيل الصيفية المرخصة، التي تروى على الآبار الارتوازية التي تعمل بالديزل فقط، أما المحاصيل الشتوية فالأسمدة مدعومة فقط بـ800 ليرة للدونم المرخص.

س٢- العجز المائي، الأمن الغذائي والاجتماعي، علاقة تأثير وتأثر، للجزيرة خصوصية في هذا المجال بعد سنين عجاف، ما هي الحلول المقترحة؟

– لاشك أن المحافظة بأمس الحاجة إلى المياه ولكافة الاستعمالات، حيث هناك عجز مائي سنوي، أدى إلى تخفيض المساحة في محصول القطن، وهذا له تأثيره السلبي على واقع أبناء هذه المحافظة من الفلاحين. وباختصار: الحلول تكمن في جر مياه نهر دجلة أو الفرات لإنقاذ المحافظة من براثن الجفاف، وإعادة الحياة والخضرة إلى سهولها، والأمل في نفوس أبنائها، مع التنويه إلى أن استجرار المياه من نهر الفرات أقل كلفة ووقتا ومسافة.

س٣- قانون العلاقات الزراعية الجديد لعام 2004 أثار الكثير من التساؤلات، وخاصة المادة 106 التي تخص الفلاحين واضعي اليد، أين يقف اتحاد فلاحي المحافظة من هذا القانون وتلك المادة تحديداً؟

– منذ صدور قانون العلاقات الزراعية رقم 56 كان للمنظمة بعض الآراء حول بعض مواد القانون المذكور ومنها المادة 106، حيث طلبنا من خلال الكتب والمراسلات التي أرسلناها إلى الجهات المعنية، أو من خلال المداخلات التي نتقدم بها أثناء الاجتماعات والمؤتمرات، تعديل القانون رقم 56 لاسيما المادة المذكورة، ليكون التعديل لصالح الفلاحين، ولازلنا متابعين لهذه القضية من خلال قيادة الحزب والمنظمة الأعلى. هناك مذكرة مقدمة بشكل اعتراض رسمي من الاتحاد العام للفلاحين مودعة لدى القيادة القطرية بهذا الخصوص، تطلب تعديل المادة المذكورة والمادة 110 أيضاً.

س٤- هل يمكن الحديث عن تعويضات لفلاحي ومزارعي الزراعة البعلية لعام 2008 – 2009؟

– لا شك أن موسم البعل بالمحافظة متضرر بشكل عام تقريبا بسبب قلة الأمطار وانحباسها، ونحن مع تعويض الفلاحين ولو بشكل جزئي، أو على الأقل إعفائهم من ديون المصرف الزراعي عن الموسم الحالي والموسم الشتوي الماضي، لأنه يشبه هذا الموسم إن لم يكن أسوأ. إن فلاحي الزراعة البعلية تعرضوا لخسائر جسيمة في السنتين أو الموسمين الشتويين الحالي والماضي، ويحتاجون إلى التعويض والإعفاء من ديون الموسمين المكورين لإنقاذهم من الفقر والحاجة...

رئيس اتحاد فلاحي الحسكة: نطالب بتعديل القانون 56 لعام 2004 لمصلحة الفلاحين وخاصة المادتين 106 و 110

محافظة ديرالزور : ملامح فراتية مشابهة

في محافظة ديرالزور وفي إطار متابعة «قاسيون» لانعكاسات قرار رفع أسعار السماد وتحريرها، كان لها بعض اللقاءات مع بعض المسؤولين الإداريين وفي الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية.

– معاون مدير الزراعة بدير الزور المهندس حسن بعاج أفادنا بالتصريح التالي: «إن رفع سعر المازوت هو الذي أثر على خطة زراعة القمح في الموسم السابق، فكان المقرر زراعة 89290 هكتاراً، نفذ منها 69573 هكتاراً، والانخفاض في التنفيذ بسبب اعتماد الآبار على المازوت، وانخفض الإنتاج المقرر استلامه في ديرالزور من 100 ألف طن على الأقل، إلى 40 ألف طن فقط، رغم الإجراءات المشددة التي تعرّض لها الفلاحون بسبب توقيت رفع سعر المازوت، وفي الخطة الحالية تم زراعة 30000 هكتار المقررة في خطة القطن بالكامل، وهي أكثر من السنة الماضية. وإن رفع سعر السماد سيتم تعويضه، فقد خصص لكل دونم 800 ليرة من صندوق الدعم الزراعي، وتقديم الدعم للفلاحين سيضاف على الفاتورة، ولن يقدم قبل ذلك، لضمان أموال الدولة وأن تصل للفلاح المنتج فعلياً».

ـ وعند سؤال الفني الزراعي فؤاد العلوش من مصلحة موحسن عن تأثير رفع سعر السماد على الزراعة والفلاح، اقتصادياً واجتماعياً، قال: «إن رفع تكاليف الإنتاج الزراعي ومنها السماد سيؤدي إلى إحجام الفلاحين عن الزراعة وتقلص المساحات المزروعة، وتدني مستوى المعيشة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية والحيوانية، وهذا سيكون له انعكاسات اجتماعية حيث ستزداد نسبة الفقراء من الفلاحين، وتزداد البطالة والأمراض والجريمة بأنواعها، بل سيعاد إنتاج التوترات العشائرية والعصبية القبلية، كما سيؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي العام وعلى السياسة، حيث أن السياسة هي تعبير عن نمط الاقتصاد».

ـ المهندس الزراعي عبود البرجس قال: الفلاح محبط، ورفع أسعار السماد دفعه للاتجاه إلى المحاصيل الرعوية وتربية المواشي، وخروج مساحات كبيرة من الاستثمار في الزراعة، والضربة الأولى التي تلقاها كانت برفع سعر المازوت، والثانية برفع سعر السماد، ولن تكون الأخيرة! كما ستكون الآثار كبيرة على الأمن الغذائي والوطني، فارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية ونقصها سيهدد حياتنا، واستيرادها يعني التبعية، ومن يعطيك بيد يأخذها أضعافاً بالأخرى، وكل ذلك يصب في مصلحة أعداء الوطن في الخارج، والتجار والمحتكرين المرتبطين بتعليماتهم بشكل مباشر أو غير مباشر. والحّل لن يكون إلا بعودة الدعم لجميع مستلزمات الإنتاج الزراعي، وزيادة أسعار المحاصيل بما يتناسب والتكاليف، فالزراعة والفلاح في خطر، وبالتالي سيكون المواطن والوطن في خطر».

الأسمدة	البندورة			البطاطا		
	الكمية/للدونم	تكلفة قديمة	تكلفة جديدة	الكمية/للدونم	تكلفة قديمة	تكلفة جديدة
بوتاس	50 كغ	900 ل.س	2800 ل.س	50 كغ	900 ل.س	2800 ل.س
ترابة	50 كغ	600 ل.س	1200 ل.س	150 كغ	1800 ل.س	3600 ل.س
مواد آزوتية	100 كغ	2100 ل.س	4200 ل.س	100 كغ	2100 ل.س	4200 ل.س

خيرات الجنوب أيضاً تحت ضغوط كبيرة

ليس حال الزراعة في سهول حوران وجبل العرب بأقل خطراً من المنطقة الشرقية والجزيرة، فانعكاسات رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي هدد مستقبلها بالتراجع والانكماش، ما يهدد الأمن الغذائي والوطني. وحول ذلك أجرى مراسلنا بعض اللقاءات الهامة:

ـ محمد منصور شحادات، فلاح وعضو مجلس إدارة جمعية مدينة داعل: «تحرير أسعار المحروقات والأسمدة أدى إلى نتائج وخيمة وخسارة فادحة للفلاحين، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وسينتج عن ذلك ازدياد السرقات واتساع رقعة الجريمة ومشاكل أخرى. أما حول صندوق الدعم الزراعي، فقد ذهبنا إلى المصرف الزراعي لاستجرار حاجات الفلاحين من الأسمدة وأخبرونا أن لا وجود للصندوق كما يدعون. زادت تكلفة الإنتاج ثلاثة أضعاف التكلفة السابقة. مع العلم أن منتوج الفلاح من الخضار والفواكه يحكمه قانون العرض والطلب ومتطلبات الموسم، وغالباً عندما يبدأ إنتاج الموسم في منطقتنا، يبدأ استيراد المادة نفسها على أساس الرزنامة الشهرية من الدول المجاورة».

ـ المهندس الزراعي مهند الشرع قال: «بالنسبة للمزارعين الذين يعتمدون على زراعة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح مثلاً، فإن تحرير أسعار الأسمدة والمحروقات أدى إلى ارتفاع التكلفة لهذا المحصول، وهذا يؤدي إلى عزوف المزارع عن استخدام السماد، وبالتالي تراجع في كمية ونوعية المحصول. وبالنسبة لمزارعي الخضار سيضطرون لاستعمال الأسمدة الذوابة التي تشكل عبئاً كبيراً عليهم، علماً أن الدولة ليست معنية بتصريف المنتوج، على مبدأ إذهب أنت وربك فقاتلا. ما سيؤدي إلى عزوف عدد كبير من المزارعين عن العمل في هذا القطاع، الذي يعتبر المورد الوحيد لديهم، ما يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل».

المهندس الزراعي ع س قال: «لقد كان الارتفاع في أسعار الأسمدة هو بمثابة القشة التي قصمت ظهر الفلاح، فبعد الارتفاع الكبير بأسعار المحروقات، التي مازالت ثلاثة أضعاف السعر السابق حتى بعد التخفيض الأخير، أكتمل السيناريو بارتفاع أسعار الأسمدة، واللافت للانتباه أن التسعيرة التي وضعتها الدولة أكبر من أسعار السوق السوداء، مع عدم توفرها في مراكز المصرف الزراعي. فأية هدية هذه التي قدمتها الحكومة لتُجّار الأسمدة على حساب المزارعين؟!!

احتياجات الدونم الواحد من الأسمدة لمحصولي البندورة والبطاطا:

بالإضافة إلى ارتفاع أجور النقل (نقل مستلزمات الإنتاج واليد العاملة والإنتاج نفسه) وارتفاع أجور التشكيل في المشاتل بنسبة 30٪ وارتفاع تكاليف المكافحة والصيانة، والكومسيون للتجار من 5٪ إلى 7٪. كل هذه الزيادات بالتكاليف، جعلت الكثير من المزارعين يُبدون رغبة حقيقية بترك العمل بالزراعة، ولكن ارتفاع الأسمدة حصل في وقت محرج للفلاحين، فالبذار في الأرض، والمواسم على وشك الإنتاج، ودفعوا الكثير من التكاليف ما جعلهم يستمرون في زراعاتهم مع علمهم المسبق أن الخسارة بانتظارهم».

ـ أما الفلاح (كـ ي) فقد كان له وجهة نظر أخرى فقد قرر مع أبنائه الاستمرار في العمل بالزراعة ولكن ليس فلاحاً بل عاملاً زراعياً، فهم قد لا يحصلون على دخل جيد، ولكن يكفي أنهم لن يخسروا. وقد بين لنا وجهة نظره من خلال المثال التالي: قال إنه يزرع سنوياً سبعة دونمات جزر، بتكلفة زراعة وري تبلغ 200000 ل.س، يضاف إليها تكلفة جني المحصول وغسيله البالغة 130000 ل.س، ويكون إنتاج الدونمات السبعة حوالي 35 طناً، يبيعها بسعر 7 ل.س للكغ الواحد، فتكون خسارته في نهاية الموسم 120000 ل.س».

رئيس اتحاد فلاحي محافظة درعا ماجد الشحادات قال: «تحرير الأسمدة وغلاء المحروقات وعدم الموافقة على تركيب أجهزة تحويل كهربائي للأغراض الزراعية، وارتفاع أجور اليد العاملة وأجور النقل، وزيادة نسبة البطالة بين الفلاحين، وعزوف الفلاحين عن الزراعات غير المدعومة، وخصوصاً الخضار مثل البازلاء والفول والكوسا والخيار والملفوف والزهرة وغيرها، جميع ذلك سيكون سبباً رئيسياً في تدمير الزراعة بالبلد، وهذا أمر اقتصادي ـ سياسي يجب أن يحظى برعاية المسؤولين في الحزب والدولة، ويدخل في أولويات اهتمامهم. وكفانا ضغوطاً على شريحة الفلاحين التي أوصى بها السيد رئيس الجمهورية، وأكد مراراً على دعمها، وإننا على قناعة أن صندوق دعم الإنتاج الزراعي غير مجد وغير فعال في حسم وإنجاح المسألة الزراعية، دعوا الفلاحين يعملوا ضمنً خطط الدولة، وتحت رعايتها، فقد نقلوا البلد من الندرة إلى الوفرة، وأدى ذلك إلى استقلالية قرار سورية على الصعد كافة».

لا.. لسياسة تخلي الدولة عن دورها الرعائي

لا شك أن المنطقة الشرقية والجزيرة والسهول الجنوبية، المعتمدة على الزراعة اعتماداً كلياً، كنمط دائم للحياة، من أكثر المناطق في الوطن تضرراً نتيجة السياسة الزراعية المتبعة، وهذا يتنافى مع التوجه بتنميتها, كما أن زراعة المحاصيل الإستراتيجية تتركز فيها، وسيكون لذلك انعكاسات سلبية خطيرة وكبيرة على اقتصاد الوطن، وعلى أمننا الغذائي، وبالتالي على أمننا الوطني، وأيضاً على الوضع المعيشي والاجتماعي، حيث تخلق بؤر توتر داخلية، والمستفيد هم أعداء الوطن في الخارج، والتجار والمحتكرون في الداخل، كما أنّ إدخال المواطنين، وخاصة الفلاحين في هذه الدّوامة، عبر رفع سعر السماد ونتائجه، والدعم عبر صندوق لم تتضح آلياته بعد، ألا يولّد فساداً جديداً كما تمّ مع رفع الدعم عن المازوت؟! فعلى الشرفاء الوقوف بحزم ضدّ هذه السياسة وهذه الممارسات للدفاع عن كرامة الوطن والمواطن..

■■

في ندوة الثلاثاء الاقتصادي..

المؤسسات.. وإصلاح الاقتصاد الوطني

"الإصلاح هو عملية تفاعلية مستمرة وليس مجرد عملية آنية محدودة بفترة زمنية محددة تهدف إلى معالجة الاختناقات والحد من الاختلالات في الاقتصاد الوطني". هكذا عرف الدكتور رسلان خضور- عميد معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق- الإصلاح الاقتصادي في معناه العام، وجاء ذلك في الندوة الأخيرة التي أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية الثلاثاء الماضي تحت عنوان "المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي"..



انطلق د. خضور في بحثه من فرضية مفادها: إن ضعف إنجازات الإصلاح في سورية والإخفاقات التي حصلت في بعض جوانب المسيرة التنموية وعملية الإصلاح، إن هذا الضعف إنما يعود إلى إخفاق المؤسسات، أي إن عدم سلامة المؤسسات القائمة وعدم وجود مؤسسات ديناميكية وفاعلة هو السبب الجوهري في المشاكل والإخفاقات التي يعاني منها الإصلاح الاقتصادي في سورية، وليس السبب في ذلك السياسات الاقتصادية رغم وجود نواقص وعيوب وثغرات فيها تعود بحسب فرضية الباحث إلى أسباب مؤسساتية بالأصل، لأن أفضل البرامج والسياسات لا يمكن لها أن تنجح في غياب المؤسسات المتطورة القادرة على تنفيذها.

وأعرب د. خضور عن اعتقاده بأن الإصلاح الاقتصادي في سورية يجب أن يكون متركزاً على إصلاح المؤسسات، يلي ذلك من حيث الأهمية إصلاح التشريعات والقوانين والسياسات، ولم يغفل الباحث أن عملية الإصلاح هي عملية تكاملية بين هذه المكونات وليست تسلسلية حيث أكد أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية تشكل المحدد الضمني للأداء الاقتصادي، كونها الضامن لجعل القواعد والسياسات الاقتصادية واقعاً ملموساً.

ورأى الباحث أن الإصلاح الاقتصادي في سورية حقق بعض المكاسب ولكنها كانت محدودة بفئة ضيقة من المجتمع في حين دفعت الغالبية العظمى منه تكاليف هذا الإصلاح، وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى عدم قدرة المؤسسات على جعل الغالبية العظمى من السكان تستفيد من المكاسب ومن النمو المتحقق في الناتج، وهو النمو الذي يوافق الباحث على صحة ما تعلنه الحكومة حول معدلاته في سورية مرجعاً تحقيق هذه المعدلات إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة نشاط قطاعات الإنتاج غير الحقيقية في البلد (المصارف والتأمين..) خلال السنوات السابقة، وأكد الباحث على أن قطاعات الإنتاج الحقيقي لم تحقق أي نمو يذكر مستنداً في أمثلته إلى الإحصاءات الرسمية.

وعن دور المؤسسات في التنمية والإصلاح قال د. خضور: لقد أكدت تقارير ودراسات عديدة أن إخفاقات التنمية جاءت نتيجةً للإخفاقات المؤسسية أكثر مما هي نتيجة لنقص الموارد أو لخلل في السياسات، واستند في استنتاجه إلى تقرير البنك الدولي المشير إلى أن المؤسسات العامة تمثل ركيزة رئيسية في استراتيجية التنمية وفي مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية. وتابع الباحث بعد عرضه لمجموعة من الدراسات مستنتجاً: إن المجتمعات التي تملك مؤسسات جيدة تكون أكثر قدرةً على تشغيل وتفعيل محركات النمو وتحفيز الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي التكنولوجيا الأفضل وفي استغلال الجغرافيا والموارد الطبيعية بالشكل الأمثل وفي وضع سياسات تنموية وسياسات إصلاحية بشكل أفضل.

وأوضح د. خضور أن الحديث عن دور المؤسسات لا يقتصر على المؤسسات الاقتصادية بل يطال السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية منها، مشيراً إلى أن ما يقصده بالمؤسسات قد يكون مؤسسات الإدارة العامة والخدمة المدنية ومؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص على السواء، ورأى أن المؤسسات الأكثر أهمية في المسيرة التنموية وفي عملية الإصلاح هي المؤسسات القادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المؤسساتي والقادرة على ضمان سيادة القانون بصورة غير انتقائية وعلى إنفاذ وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة وتأمين المشاركة، إلى جانب المؤسسات القادرة على وضع قيود على أعمال السياسيين والجماعات القوية الأخرى بحيث تضمن عدم انتزاع الحقوق والدخول وتلك القادرة على تأمين فرص متساوية لمختلف شرائح المجتمع وتحقيق توزيع متكافئ للفرص والأعباء.

وبعد عرضه لتجارب بعض البلدان في الإصلاح الاقتصادي، تطرق الباحث إلى المعهد الوطني للإدارة العامة في سورية بوصفه مشروع مؤسسة رائدة- ربما وحيدة في البلد-، ثم أورد نماذج اقتراحات لمؤسسات رائدة يمكن العمل على إنشائها في سورية، منهياً بحثه بالتأكيد على أهمية الإصلاح المؤسساتي وأفضليته في عملية الإصلاح، ومشدداً على أن نجاح أية عملية إصلاح لا يتم دون بناء مؤسسات ديناميكية وفاعلة قادرة على إنجاز الإصلاح وضمان استدامته، ورأى الباحث أن مسؤولية بناء وتطوير المؤسسات الرائدة في سورية لا تقع فقط على الدولة وإنما تقع أيضاً على قطاع الأعمال الخاص أيضاً. ■■

«الاستث/عمار».. الجديد!

◄ **وسيم الدهان**

بدأ الإنسان حياته على هذا الكوكب جامعاً للثمر، واستمر كذلك إلى أن تطورت قدراته ففكر في إنتاج الثمر، وترافقت القدرة على الإنتاج حين ظهورها لدى الإنسان مع قدرته على الإعمار أي بمعنى أقرب: استعمار الأرض وحرثها تمهيداً لقطف ثمارها المنتجة. وهنا لابد من التنويه إلى أن الاستعمار والاستثمار الإنسانيين للأرض وخيراتها اشتدا أكثر فأكثر مع تحول الملكية المشاعية إلى ملكية خاصة، فما كان إلاّ أن انقسم الاستعمار إلى نوعين: داخلي قديم (من سكان الأرض الأصليين)، وخارجي حديث (من سكان أراض أخرى شحت خيرات أرضهم أو ازداد طمعهم التملكي)، وكذلك انقسم الاستثمار..

ولكن كلمة الاستعمار- بمعناها التقليدي العسكري والخارجي- احتلت موقعاً سلبياً في نفوس الشعوب التي رزحت تحت الاحتلالات الاستعمارية في العصور الحديثة. وبعد انحسار الاستعمار بشكله القديم وتحرر الشعوب من مستعمريها إبان الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد انكفاء التجربة الشيوعية المتجددة بالضرورة، اتخذ الاستعمار لبوساً جديداً كانت سمته الأساسية هي الاحتلال المالي، أي بكلمة أبسط وأقرب إلى قلوب الشعوب: الاستثمار!..

وبهذا استبدل الطغاة الاستعمار بالاستثمار ليعاودوا نهب الخيرات، ولكن.. بشكل مالي هذه المرة، كون الاحتلال العسكري بات يكلف غالياً جداً، فضلاً عن أنه يوقظ الشعوب على حقوقها، ومن البديهي أن كلمة استثمار تعود في أصلها اللغوي إلى الفعل "ثَمَرَ"؛ وتحمل هذه الكلمة معنىً موازياً ومتلازماً لـ"استعمار" التي تعود إلى "عَمَرَ"؛ وبهذا فإننا أمام مصطلحين يفيدان معنيين متوازيين ومتلازمين: الاستفادة بشكلها الطبيعي كنتيجة لفعل سابق. وإذا ما تمت ملاحظة اشتراك الكلمتين السابقتين (استثمار واستعمار) بالصفات نفسها من حيث الجهة (داخلية وخارجية)، والبعد نفسه بالمعنى الفلسفي (رأس المال بتجلياته العسكرية والمالية)، يمكن القول إن الاستثمار هو الاستعمار نفسه ولكن بفرق بسيط هو: تحطيم عين الاستعمار أمام الشعوب، بحيث يتم اليوم خداعها بـ"الثاء" بغية تسهيل سرقة الثمار لحفنة من اللصوص المقنعين.. ألاّ هل بلغت؟!. ■■

الحكومة تخالف قراراتها!!

بعض مظاهر فساد التخطيط والإدارة

◄ **نزار عادلة**

في الشركات الإنشائية بشكل عام، وأمام الحاجة لمشاريع كبيرة أمام انهيار وخسارة هذه الشركات، كانت المذكرات ترفع منذ عشرات السنوات إلى رئاسة مجلس الوزراء من أجل المساعدة والتوسط لتأمين جبهات عمل عن طريق التعاقد بالتراضي مع الجهات العامة. وقبل سنوات صدر قرار أو تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء بمنح ٣٠٪ من المشاريع العامة للشركات الإنشائية، وكان الالتزام بهذا القرار ضعيفاً، لأن الجهات العامة تفضل القطاع الخاص لوجود سمسرة ومحاصصة بين المتعهد والمدراء.

- هناك ٢٧ شركة غزل ونسيج، بين قديمة وحديثة، وهناك شركات للألبسة الجاهزة والألبسة الداخلية، وشركات خيوط ونايلون وجوارب، وشركات لصناعة السجاد منذ أكثر من ١٠ سنوات. والنقابات وبعض الإدارات تطالب بتوجيه شركات القطاع العام والجهات العامة لاستجرار الكسوة العمالية من جهات القطاع العام، كالشركة الصناعية للملبوسات زنوبيا وشمرا ووسيم، وصدر قرار أو تعليمات بذلك ولكن أكثر الإدارات لم تلتزم تحت حجج عديدة تقول إن الإنتاج نمطي وسيئ إلخ والحقيقة غير ذلك تماماً. فالواقع يقول إن الاستجرار من شركة عامة إلى شركات عامة يخلو من محاصصة وفساد وعمولات، لذلك يلجأون إلى القطاع الخاص.
- الوزارات والدوائر الحكومية تغطي أرضيات مكاتبها بالسجاد، ولكن ليس من القطاع العام وإنما من القطاع الخاص والمستورد، رغم أن الشركات العامة تنتج جميع أنواع السجاد الآلي والصوفي من النوع الممتاز، كالشركة العامة لصنع السجاد في دمشق وشركة السويداء، وكانت هناك وحدات إرشادية تنتج السجاد وتم إغلاقها بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وشُردت العاملات فيها.

بعض الفاسدين في الجهات العامة يفضلون دعم القطاع الخاص لوجود سمسرة ومحاصصة بينهم وبين المتعهد.

- الشركة العامة للإطارات: كانت من الشركات الرابحة على مدى عقود، وأثبتت الشركة نجاحها في إنتاج الإطار السياحي والشامل. وطالبت رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الصناعة الجهات العامة وخصوصاً الشركات الإنشائية بالاستجرار من هذه الشركة، والتزمت شركة إنشائية واحدة، وباقي الشركات لم تلتزم، ولم تلتزم أية وزارة أو مؤسسة عامة بالاستجرار من الشركة، ووصلت إلى الخسارة بسبب إغراق الأسواق بالمستورد، فتراكم المخزون، ووصلت خسائرها إلى أكثر من ٢٠٠ مليون ل.س سنوياً، ووصل مصيرها إلى الانهيار.
- الشركة العامة للأحذية: وصلت إلى الخسارة بمعاملها الأربعة بسبب قلة السيولة المالية وقلة المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، وكانت أرباحها تُرحّل إلى خزينة الدولة، ولم تجدد الآلات، على الرغم من عشرات المذكرات التي رفعت للجهات الوصائية. ولكن تم تسييرها إلى حتفها بإفلاسها وخسارتها.
- شركة البورسلان والأدوات الصحية: معمل البورسلان متوقف منذ عدة سنوات عن العمل وتعاني الشركة من مشاكل لا حصر لها بعد إقامة مئات المعامل من قبل القطاع الخاص، وفتح الباب أمام الاستيراد، وتراكم المخزون وتراكمت الديون، وكل الجهات الحكومية والشركات الإنشائية والجمعيات السكنية تبتعد عن الاستجرار من هذه الشركة.
- الشركة العامة للأصواف: شركة رابحة متخصصة بفرز وغسيل وتصنيع الخيوط الصوفية، تسير نحو الخسارة بسبب عدم استجرار شركات السجاد العامة مخصصاتها من المنتج، وتعاني الشركة من عدم توفر السيولة، بسبب ديونها على شركات السجاد وغيرها، البالغة أكثر من ٨٠٠ مليون ل.س.
- شركة الصناعات المعدنية بردى: نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية ٤٪، وخطة المبيعات ٨٪ من الإنتاج، وخسارة الشركة ٤١٥ مليون ل.س جميع موظفي الدولة يرفضون الاستجرار من الشركة لمكاتبهم أو بيوتهم، وقد وصلت إلى الانهيار الكامل.
- الشركة العامة للدهانات أمية: نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية ٧٧٪ نسبة المبيعات ٧٠٪ قيمة المخزون ١٦٩٣٤٩ ل.س، الشركات الإنشائية والوزارات والجهات العامة ترفض الاستجرار من أمية وتفضل المستورد.
- معامل الألبان التابعة لوزارة الصناعة عبر سنوات طويلة ترفض استجرار الحليب من المؤسسة العامة للأبقار التابعة لوزارة الزراعة، وكان من السهل أن تدمج المؤسسة مع المعامل لكي يكون هناك تكامل حقيقي. المعامل تفضل استجرار المواد من القطاع الخاص، فوصلت المؤسسة إلى الانهيار بسبب عدم تصريف المنتوج، وبسبب الفساد الإداري.
- الشركات الإنشائية بشكل عام خاسرة وتشكو من تراكم الخسارات ومن قلة جبهات العمل، وعندما تتوفر جبهات عمل من الجهات العامة تُسلَّم المشاريع إلى المتعهدين مع المعدات والعمال، ومن هنا تم تدمير هذه الشركات وإيصالها إلى الدمار الكامل. علماً أن هناك عمولات وحصص وكمسيونات وصلت إلى جيوب بعض المدراء بنسب تزيد عن ٣٠٪.
- مرسوم هام صدر مؤخراً تشجيعاً للصناعة الوطنية ويقضي بخفض رسم الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٥٠٪ عن المكونات المصنعة محلياً لسيارة «شام»، وعلم أن سعر السيارة نقداً هو ٥٩٥ ألف ل.س متضمنة رسوم الرفاهية والتسجيل، وسيارة شام ١٦٠٠ س.س تتمتع بمواصفات جيدة وجديدة وهي أرخص سيارة في سورية مقارنة بمثيلاتها من حيث المواصفات الفنية والتقنية الموجودة فيها، فلماذا لا يقتنيها الوزراء والمدراء ويكونون عبرة لغيرهم؟ سؤال لا أستطيع الإجابة عليه، مع أنها صناعة سورية بمواصفات جيدة وبسعر معقول قياساً إلى السيارات اليابانية والأميركية والفرنسية والصينية والكورية والتركية.
- منظمة شعبية اشترت قبل أقل من عام أكثر من ٢٥٠ سيارة يابانية بسعر أكثر من ٣ مليون ل.س للسيارة الواحدة.
- أحد الوزراء اشترى أربع سيارات (لكزس) وسعر السيارة الواحدة ٤ مليون ل.س كيف نقنع المواطن بشراء سيارة شام؟ وكيف نقنع المدراء بالاستجرار من القطاع العام، إذا كانت الجهات الوصائية تنتهك القطاع العام؟

ما وصل إليه القطاع العام كان مدروساً ومخططاً له، وليس لكونه قطاعاً عاماً فقط، والحكومة هي المسؤولة عن انهياره وخسارته. فإذا كانت الحكومة لا تلتزم بما تقره، فكيف نطالب الإدارات بالالتزام في دعم الإنتاج الوطني وحمايته؟!!! إنها كارثة الكوارث!!! ■■

منظمة التجارة العالمية.. والأوهام الكبرى



◄ **حسان منجه**

تهدف منظمة التجارة العالمية فيما تهدف، إلى تحرير اقتصاد البلد المنضوي تحت عباءتها عبر إلغاء جميع الرسوم الجمركية فيه، وبالتالي ضرب خط الدفاع الأول عن اقتصاد البلدان الناشئة والصغيرة، غير القادرة على منافسة المنتج الأجنبي كمّاً ونوعاً. وتعد قراراتها ملزمة للدول الأعضاء حتى في حال تعارضها مع القوانين الداخلية لهذه الدول، لذلك فهي منظمة فوق قومية. كما يمثل إدخال التعديلات على الدستور والقوانين شرطاً ضرورياً لقبول الدولة عضواً في هذه المنظمة، وأهم هذه التعديلات إلغاء الرسوم الجمركية.. وهذا الشرط لا يفرق بين دولة كبيرة ودولة صغيرة، وخير مثال على ذلك الصين، التي أُجبرت على إدخال تعديلات كبيرة على دستورها وقوانينها، على الرغم من كونها الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن تصل إلى المرتبة الأولى في عام ٢٠٢٠.

فإلغاء الرسوم الجمركية، هو حجر الزاوية الذي ترتكز إليه سياسات تحرير الاقتصاد، وقائمة مطالب المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها منظمة التجارة الحرة العالمية، على الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه الرسوم في حماية المنتج الوطني والصناعة الوطنية، خصوصاً بالنسبة للاقتصادات الناشئة أو الصغيرة، ونحن أبرز مثال لها، ودورها مورد أساسي في مختلف دول العالم، ويستعان به كممول لمشاريع التنمية أو لسد العجز الذي تقع فيه الموازنة العامة. فكيف يمكن تفسير رفض الرئيس الأمريكي أوليس غرانت بين عام ١٨٦٩ - ١٨٧٧ مبدأ حرية التجارة الذي اقترحته بريطانيا قائدة العالم في تلك الفترة؟ وقال في معرض رفضه: «خلال قرون عديدة استطاعت بريطانيا الاستفادة من نظام الحامية بحده الأقصى، ودون شك فإن قوتها الاقتصادية الحالية تعود أساساً إلى هذا النظام، وبعد قرنين من الزمن وجدت انكلترا أنه من المناسب تبني حرية التجارة، لأن نظام الحماية لم يعد يفيدها..«فما أعرفه أنه عندما ستكون الولايات المتحدة قد أخذت كل ما يمكنها الحصول عليه من نظام الحماية ستتبنى هي أيضاً حرية التجارة».. هذا التصريح يؤكد بشكل قاطع أهمية الرسوم الجمركية في حياة أي اقتصاد، ومدى الضرر الذي يسببه تحرير التجارة على أي اقتصاد!! فكيف سنركض إلى منظمة التجارة ونحرر اقتصادنا ونفتح أمامه أعاصير المنافسة مع المنتج العالمي، إذا لم نكن قد مشينا بعد في أول خطوة في تطوير الصناعة أو الزراعة وتأهيل الاقتصاد الوطني؟

هذا يذكرنا بالمثل الهندي القائل: إذا أردت أن تركض يجب أن تتعلم المشي، ونذكرُه بعد استماعنا لتأكيد معاون وزير الاقتصاد خالد سلوطة «أن سورية باشرت بإعداد مذكرة سياسة التجارة الخارجية، تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية... على الرغم من أن الوصول إلى عضوية المنظمة يتطلب جهوداً مضنية»، وهو ما يناقض منطق الاقتصاد، ويخالف رأي معظم الأكاديميين الموضوعيين الذين يصرون على عدم وجود أية منفعة اقتصادية سيجنيها الاقتصاد والمواطن السوري من وراء الانضمام للمنظمة، فهذا إسماعيل ولد الشيخ أحمد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق، يرى أن تحرير التجارة لن يضمن بحد ذاته نمواً اقتصادياً أعلى، أو انخفاضاً في معدل الفقر، فإذا لم يحقق هذا الانضمام أية منفعة ملموسة للمواطن السوري من تخفيف البطالة وتحقيق نسب نمو حقيقية لا وهمية، يكون لها منعكسات إيجابية على الاقتصاد، فما هي المصلحة الحقيقية من الانضمام في هذه الحالة؟؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أن سورية حررت كامل تجارتها الخارجية، كما قامت بتحرير استيراد أكثر من ٢٥ ألف سلعة ومادة، وأدخلت تغيرات عميقة على الأطر المؤسساتية، بما يتناسب مع مصالح المنظمة ودولها الكبرى.. فيا للوهم!!.. ■■

من بورصة الأزمة...

البطالة في أمريكا بأعلى مستوياتها منذ ٢٦ عاماً

وفقاً لبيانات نشرتها وزارة العمل الأمريكية، سرح أرباب العمل الأمريكيون في نيسان الماضي وحده ٥٣٩ ألف عامل وموظف، وقالت وزارة العمل الأمريكية إن معدل البطالة ارتفع إلى ٨.٩٪، وهو أعلى معدل منذ أيلول ١٩٨٣ . وفي آذار الماضي، كانت وزارة العمل قد ذكرت أن معدل البطالة على المستوى الاتحادي بلغ ٨,٥٪.

عجز نادر بالموازنة الأمريكية في نيسان!

أعلنت الخزانة الأمريكية الثلاثاء الماضي لأول مرة عن عجز مالي في شهر نيسان الماضي بلغ ٢١ مليار دولار، في الوقت الذي قفز فيه إجمالي العجز الحكومي خلال الشهور السبعة من العام المالي الحالي إلى ٨٠٢ مليار دولار. وذكرت الخزانة أن هذا العجز، وهو الأول من نوعه منذ ٢٦ عاماً، أمر نادر الحدوث في الشهر الرابع من العام، والذي عادة ما ترتفع فيه العائدات جراء الضرائب.

غيثنر: طريق الانتعاش الاقتصادي طويلة

أكد وزير الخزانة الأمريكي تيموثي غيثنر أن هناك مخاطر من أن الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة قد يستغرق وقتاً طويلاً. وقال غيثنر في مقابلة تلفزيونية إن خبراء الاقتصاد يشعرون عموماً بالقلق من أن الركود الحالي يتطلب فترة أبطأ وأطول للانتعاش من فترات الركود السابقة لأن الأفراد عليهم تخفيض ديونهم والعمل على توفير موارد أكبر للادخار. وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أكد أيضاً أن خروج بلاده من حالة الركود قد يستغرق سنوات، مشيرا إلى أن عجلة الاقتصاد بدأت تتحرك ببطء.

النقد الدولي: الأزمة ستؤثر على مصدري النفط

اعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير نشر الأحد أن اقتصادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة العربية قد تتأثر في حال امتداد الأزمة الاقتصادية وانخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره. وجاء في التقرير أن الدول المصدرة للنفط اعتبرت حتى الآن الأقل تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية نتيجة دعم الاحتياطات التي تراكمت خلال سنوات الرواج، ولكن الهبوط الحاد في أسعار النفط يتسبب في تقليص إيرادات البلدان المصدرة للنفط وكذلك تكاليف الاستيراد بالنسبة للبلدان المستوردة له.

المركزي الأوروبي: على العالم أن يبقى «يقظاً»!

حذّر محافظ المصرف المركزي الأوروبي، جان كلود تريشيه من أنّ على العالم أن يبقى «يقظاً» لأنّ عمليّة التعافي الاقتصادي قد بدأت للتوّ، حسب تقديره. وقال: «علينا البقاء متيقّظين لأنّ عدم اليقين» لا يزال يحكم الأوضاع الاقتصاديّة «حتّى لو كانت هناك مؤشّرات إيجابيّة». كذلك شدّد تريشيه في هذا الإطار أيضاً على أنّ «الوقت لا يقبل الليونة».

تغييرات جذرية في النظام الرأسمالي؟!

خلص مسح، شمل المئات من كبار المسؤولين التنفيذيين حول العالم إلى أن الأزمة المالية العالمية أحدثت تغييرات جذرية في النظام الرأسمالي وفي الطريقة التي تنظر فيها الحكومات ورجال الأعمال إلى العالم. وبينت الدراسة التي أعدتها مجلة «ذي ايكونوميست» البريطانية أن معظم من استطلعت آراؤهم يرون، ولكن دون تقديم القرائن، أن «الرأسمالية تدخل عهداً جديداً يتسم بالبعد عن المخاطر، وتشريعات مالية صارمة، وتباطؤ في النمو». ولكن المشاركين في الاستبيان أكدوا أيضاً أن ثقتهم الراسخة والطويلة بالسوق المفتوحة تزعزعت إلى حد كبير، وأن «اليد الخفية» التي تحدث عنها آدم سميث تبدو اليوم قاصرة!

■■

اعتراف في محله: الليبرالية الاقتصادية فاشلة

اعترف رئيس الحكومة السلوفاكية روبرت فيتسو بوجود أزمة في بلاده من جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلاده، مرجعاً أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى سياسات ترك السوق من أية رقابة وتقنين.

وأكد فيتسو أن الليبرالية المتطرفة والأحادية أخفقتا، وأنهما سبب الأزمة المالية. ولهذا لا يمكن أن يصوغا أفكاراً مناسبة في التصدي للأزمة العالمية. وشدد على أنه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تحيد النتائج السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بل لا بد من تعاون دولي في هذا المجال، ولكنه لم يحدد طبيعة هذا التعاون وقواه المحركة..!

وطن للفلسطينيين

◄ محمد الجندي



أقر مجلس الأمن بحل الدولتين في الشرق الأوسط (أخبار ٢٠٠٩/٥/١٢) وطالب قداسة البابا في «إسرائيل» بوطن للفلسطينيين (أخبار ٢٠٠٩/٥/١١) وتنادي الأطراف العربية من كل حدب وصوب بالضغط على إسرائيل لإعطاء وطن للفلسطينيين

يذكرني كل ذلك بعنوان رواية «نقود لماريا»، ربما للأديب الروسي راسبوتين. ماريا كانت تعمل محاسبة في أحدى المؤسسات، وسُرقت لها نقود، فأصبحت مهددة بالعقوبة والطرد، وبدأت الرحلة الشاقة في الحصول على نقود لماريا من أجل إنقاذها.

الوطن هو حق للفلسطينيين، وليس منحة، وهو حق لا يتعلق برضى الإدارة الإسرائيلية، أو عدم رضاها، وهو حق غير مطلوب من الإسرائيليين، وإنما مطلوب من الفلسطينيين أنفسهم بالدرجة الأولى، ومطلوب أيضاً من العرب، إدارات وشعوباً.

عندما تسولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وطناً، حصلت في ظروف دولية مؤاتية، نسبياً على اتفاقات أوسلو، التي مسخت فيما بعد إلى اتفاقات أشد إذلالاً. واليوم، حيث الإدارة الإسرائيلية اليمينية العنصرية، وحيث الإدارة الأمريكية وحدها في الساحة الدولية، لن يعطى الفلسطينيون سوى الإبادة الجارية حالياً.

كلمة وطن فلسطيني على الصعيد الدولي هي نكتة أكثر منها أي شيء ملموس. ما هو ملموس هو عملية «رصاص مصهور»، والعمليات المشابهة لها، التي جرت قبلاً، أو المبيتة، وهو القتل اليومي في الخليل أو بجوار السور، وهو المداهمات والاعتقالات والاغتيالات، وهو هدم البيوت وتوسيع الاستيطان.

قداسة البابا، في الوقت نفسه الذي يطالب فيه بوطن للفلسطينيين، يدين بشدة معاداة السامية، التي تعني إسرائيلياً معاداة الصهيونية، ويدين بشدة إنكار المحرقة. والإدانة البابوية ليست بابوية فقط، وإنما هي دولية، إدارات العالم عموماً تدين، إذا لم يكن عن طيب خاطر، فقسراً، معاداة السامية، بمعنى معاداة الصهيونية، وإنكار المحرقة.

المحرقة، أيا تكن حقيقتها التاريخية، هي جواز سفر الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وإنكارها يعني إنكار حق الصهيونية الدولية بذلك الاحتلال، ولذا فإن إنكارها أو التشكيك بها يعاقب في أوربا بجريمة لا علاقة لها بها، بجريمة التحريض على الكراهية: ما علاقة الكراهية بتحقيق تاريخي يتناول المحرقة؟ أيضاً معاداة السامية، تعني معاداة الصهيونية أي تعني معاداة إسرائيل، وهذه جريمة تحريض على الكراهية في أوربا تستوجب العقاب، إسرائيل في المنظور الدولي على صعيد أوربا هي كيان مقدس يجب عدم المساس به، مهما فعل. قتل الفلسطينيين، مصادرهم، مصادرة أملاكهم الخاصة، أو أتلافها، هدم بيوتهم، كل ذلك هو دفاع عن النفس ضد «الإرهاب» الفلسطيني. وقداسة البابا لا يستطيع أن يخرج عن المنظور الأوربي.

الوطن الفلسطيني، والحالة هذه، هو في مهب الريح، هو ذكرى، إذا لم يتمسك به الفلسطينيون، هم وحدهم يستطيعون أن يحولوه إلى حقيقة. ولكن ذلك يتطلب النضال.

(م.ت.ف.) كانت وما تزال ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف الإدارات العربية، وبكونها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وهمشت باتفاقات أوسلو، والنضال من أجل الوطني الفلسطيني يقتضي منها العودة إلى دورها الأساسي، إنها الآن أمام خيارين، إما أن تنتهي من التهميش الذي وقعت فيه، وتعود إلى الدور النضالي، أو تغيب تدريجياً عن التاريخ الفلسطيني.

والنضال ليس مجرد تحرش بإسرائيل، تحرش قد يحمل الكوارث للفلسطيني، من جهة، ويسهل مهمة العسكرية الإسرائيلية في التوسع والاستيطان وارتكاب مختلفة الجرائم، من جهة أخرى.

النضال الفلسطيني معقد، وهو في شقه الدولي يعمل على تحويل عدوانية إسرائيل من دفاع عن النفس إلى عدوانية، وتحويل النضال الفلسطيني من «إرهاب» إلى نضال تحرري، ومن أجل ذلك من المفروض أن يكون النضال الفلسطيني نضالاً ضد الاستعمار، أي موجهاً ضد الإدارة الأمريكية، من جهة، وغير عرقي أو طائفي، من جهة أخرى، فالنضال الطائفي والعرقي يصب في النهاية في سلة الاستعمار.

على الأرض، هناك تجارب للنضال الفلسطيني يمكن الاستفادة منها، ولكنها غير كافية، ومن الضروري تطويرها نوعياً، حتى الآن، مثلاً، لم يوجه النضال الفلسطيني على الأرض، ضد الاستيطان، أو ضد السور، أو ضد الحواجز، أي لم توجه ضد أدوات الإذلال التي تستخدمها العسكرية الإسرائيلية. من الضروري ألا تشعر هذه أن الشعب الفلسطيني فريسة سهلة، لأنه، متى كان كذلك، لا يستطيع أن يوقف العدوانية ضده عند حد.

ولكن لكي يكون هناك نضال، من الضروري الاقتناع به، ليس النضال مهمة فئة فلسطينية دون أخرى، وليس من جهة أخرى نفياً له من فئة دون أخرى. المطالبة بالوطن الفلسطيني لا معنى لها، إذا لم تترافق بالنضال. ولا معنى للنضال، إذا لم يكن قراراً للشعب الفلسطيني كله. هناك «اجتهاد» يقوم على الاستمرار في مستنقع أوسلو، ليكن. هل يوافق الشعب الفلسطيني كله على ذلك، إن كان لا، فعلى ماذا يوافق؟

لقد ارتكبت القيادات الفلسطينية أخطاءً تاريخية في ثلاثينات القرن الماضي، وفي أربعيناته، وبعدما بدأت م.ت.ف. تتنفس في الهواء الطلق، وتحمل الأمل الفلسطيني، ارتكبت قيادتها الخطأ «الأوسلوي». والكوارث الجديدة التي تحل بالشعب الفلسطيني تجعل الأخطاء مميتة بعد الآن. ومع الآسف يلمس المرء استمرار الأخطاء.

منطقة الشرق الأوسط أصبحت كلها على كف عفريت. لا يرى المرء أحداً في الإدارات العربية يحسب حساباً لما سيجري. الجميع عموماً يتفيؤون ظل الإدارة الأمريكية في انتظار ساعة الحقيقة. الجميع يسهلون عمل الإدارة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وعمل الإدارة الأمريكية ضد العراق، وربما ضد غير العراق، ويسهلون نهب ثرواتهم وتخريب اقتصاداتهم، ولن ينالوا أجراً على ذلك سوى الاستغناء عنهم في النهاية.

وفي هذا الجو المعتم يعاني الشعب الفلسطيني من العدوانية الإسرائيلية، من جهة، ومن الاغتراب الأوسلوي- الطائفي، من جهة أخرى. وليست معاناته نظرية، وإنما هي معيشية- يومية. لا يعرف الفلسطيني متى يهدم بيته، أو متى يقتل، أو متى يعتقل أو كيف يجتاز حاجزاً أو كيف يحصل على الماء، أو على اللقمة.

معاناة الشرق الأوسط، ومعاناة الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، لا خلاص منها سوى في النضال.

قد ترتكب الأخطاء التاريخية مرات ومرات، وتدفع الشعوب أثمانها، ولكن لابد من أن تتعلم الشعوب من تجاربها، فتدافع عن نفسها الدفاع المجدي، وتتخلص من آلامها.

الالتصاق بالإدارة الأمريكية لن يأتي بنقود لماريا، نضال الشعب الفلسطيني هو الذي يخلصه من معاناته ويعطيه الوطن.

■■

الطبخة المسمومة..

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة



تحركات عارمة تجري هذه الأيام. أتانا رئيس وزراء كيان العصابات الصهيونية. ويشد الرحال إلى واشنطن كل من مبارك وعباس ونتنياهو بعد عودة ملك الأردن من هناك. يأتينا أوباما ليخاطب المسلمين من بلادنا..

تروج أبواق التبعية في المنطقة ببزوغ عصر جديد على يد المبارك، باراك، أوباما. ولا يخجل هؤلاء بفشل رهاناتهم على العدو الأمريكي طيلة السنوات الماضية.

لم ينتج لقاء شرم الشيخ بين مبارك ونتنياهو أي جديد. كرر الأخير كل ما قاله في حملته الانتخابية واستحوذ به على عقول وقلوب العصابات الغاصبة لفلسطين.

الطبخة التي يجري إعدادها هي مقايضة تاريخية. يريدون أن يقايض العرب حاضرهم (ما بقي منه)، بل ومستقبلهم، مقابل مجرد وهم يطلقون عليه اسم «السلام».

نتائج هذه المقايضة أكثر بشاعة من نكبة ١٩٤٨، ومن وطأة هزيمة ١٩٦٧، حيث لم يتمكن العدو من هزيمة إرادة المقاومة والإصرار على التحرير. ثم أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ — التي تم اغتيالها — أننا قادرون على هزيمة العدو. وأثبتت المقاومة أثناء عدوان ٢٠٠٦ على لبنان وعدوان ٢٠٠٨ على غزة، ومواقف الجماهير العربية وغير العربية، أن العدو ليس عصياً على الاقتلاع.

الجديد الآن ليس جديداً بالمطلق، بل هو استمرار لما بدأه السادات، حيث حصل العدو سلماً على ما لم يتمكن من الحصول عليه بالحرب. إذ خرجت مصر الرسمية — وليس الشعبية — من معادلة الصراع. وكان الثمن باهظاً لدرجة هائلة بالنسبة للشعب المصري أولاً، وبالنسبة للعرب. بل أكاد أجزم بأنه أحدث تأثيراً سلبياً عميقاً على الأوضاع الاستراتيجية العالمية، إذ مكن للعدو الأمريكي أن يكون اللاعب الأساسي في المنطقة للمرة الأولى منذ هزيمة مشروع حلف بغداد ونظرية ملء الفراغ، بفضل التمسك بخط التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية. ولكن النتيجة اليوم بالنسبة لنا في مصر هي الخراب والجوع والتبعية والتهميش إقليمياً ودولياً ...الخ.

إن ما يحدث الآن هو محاولة تعميم هذه التجربة رغم حصادها المر، مستهدفاً:

إنهاء كل مقاومة عسكرية أو سياسية... الخ

اعترافاً كاملاً بالكيان الصهيوني من كل البلدان العربية والإسلامية

تطبيعاً اقتصادياً كاملاً بين العدو وجميع البلدان العربية والإسلامية

إنهاء الصراع والتنازل عن كل الحقوق الفلسطينية، بوهم إقامة كيان فلسطيني ضعيف وتابع ومنزوع السلاح وتحت السيطرة الكاملة للعدو الصهيوني، وإنهاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم المساس بالمستوطنات الصهيونية، أي تحويل مابقي من أرض فلسطين إلى مجرد كانتونات.. وضياع القدس نهائياً

ضمان أمن الكيان الصهيوني بمثل ما اتبع في سيناء منزوعة السلاح بالنسبة لأية أرض عربية يمكن أن ينسحب منها العدو وفي سياق ذلك تجري تصفية الحساب مع سورية وإيران.

إن ذلك لا يعني فحسب فتح الطريق أمام التغلغل الصهيوني بشكل واسع وعلني في كل البلدان العربية والإسلامية، ولكنه يعني — وهذا هو الأهم — تنفيذ مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي يعني إتمام الهيمنة على الاقليم العربي الإسلامي من حدود الصين والهند حتى الأطلسي، بكل ما يعنيه ذلك من تفتيت لكل هذه البلدان، والعودة إلى ما هو أسوأ من الاستعمار القديم والجديد معاً، إذ سيكون هذه المرة استعماراً استيطانياً يعمل حثيثا على إبادة شعوبنا.

إن المقابل الوحيد لهذه المقايضة هو حماية النظم والطبقات العميلة الحاكمة.

إن أوباما ليس أكثر من ابن بار للمؤسسات الأمريكية بطبيعتها الطبقية، وهو مجرد موظف لدى طواغيت المال الأمريكيين والصهاينة، وبالتالي فهو ليس ثورياً يناضل من أجل الحقوق، كما أن الاستراتيجيات لا تتغير بمثل هذه البساطة.

ومن الغريب حقاً أن هذا المخطط يراد تمريره بينما العدو الأمريكي في أضعف حالاته، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية. إذ يتداعى اقتصاده وتتردى أوضاعه الاجتماعية، ويفقد هيبته دولياً، ويتلقى الهزائم والصفعات عسكرياً وسياسياً في إقليمنا وفي العالم. وبالمثل يعاني كيان العدو الصهيوني منذ هزيمته في لبنان وغزة أكثر من أي وقت مضى من اهتزاز يقينه في القدرة على البقاء.

في علم الإستراتيجية فإن الإمبراطوريات (وحتى الدول) لا تحمي كياناتها القوة العسكرية فحسب (وإن كانت القوة العسكرية من أهم عناصر القوة الشاملة التي يمكنها أن تؤخر الانهيار ولو إلى حين)، لذا فإن تآكل عناصر القوة الشاملة الأخرى هي عوامل لا يمكن كبحها في إحداث الانهيار. لكن القوى الحاكمة في غالبية بلداننا، التي دخلت في خندق الامبريالية والصهيونية طلباً للحماية من شعوب بلدانها، تسير بعكس تيار التطور التاريخي، لا تتعلم لأن التعلم لا يحقق مصالحها. فهي عمياء لا تدرك أن امبراطوريتين هائلتين تم دق آخر مسمارين في نعشيهما في منطقتنا، وكانت كل منهما تمتلك قوة عسكرية جبارة كما كانت كل منهما تمتلك ترسانة نووية (بريطانيا في السويس عام ١٩٥٦، وفرنسا في الجزائر عام ١٩٦٢).

وهنا تكمن المفارقة في أن منطقتنا يراد منها أن تمد العدو الصهيو — أمريكي بـ«اكسير الحياة» رغم حالته الصعبة.

هل نأكل الطبخة المسمومة التي يعدها العدو الصهيو — أمريكي وعملاؤه المحليون؟ أم ننهض بمسؤولياتنا، فنقاوم ونقاوم حتى تحقيق النصر عليه وتمام هزيمته. لأن هزيمته لن تتم من تلقاء نفسها؟

■■

السفير الكوبي في دمشق: «نضالنا من أجل التحرر مستمر ودائم»..



خاص قاسيون- تحت شعار «حتى النصر دوماً» نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والسفارة الكوبية في سورية احتفالاً بمناسبة الذكرى الخمسين لانتصار الثورة الكوبية، تضمن معرضاً للصور والأفلام عن الثورة الكوبية ومحاضرة للسفير الكوبي، لويس ماريزي فيغيريدو، تناول فيها تاريخ الثورة الكوبية بالقول «من الصعب التحدث باختصار عن نصف قرن من الزمن ببضع دقائق، ولكن بإمكاني أن أشير إلى بعض المواضيع الأساسية التي قمنا بتطويرها».

ثم تحدث السفير عن كوبا منذ تشرين عام ١٨٦٨ والثورات التي خاضتها إلى أن تكللت أواخرها في عام ١٩٥٩ باستعادة الشعب الكوبي استقلاله وسيادة أرضه وضع النهج السياسي الذي يريده بقيادة القائد الأول فيدل كاسترو بعد حرب عصابات استطاعوا أن يهزموا فيها جيشاً «مؤلفاً» من ٧٠ ألف رجل.

وأكد السفير أن كوبا منذ استقلالها وحتى اللحظة حققت منجزات كبيرة في المجال الاجتماعي والتعليم والصحة وفي مجال الثقافة والإعلام والاقتصاد. وحول التحولات المنتظرة من الإدارة الأمريكية الحالية أكد السفير أن الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على تغيير صورتها في مقابل التحولات الكبيرة في أمريكا اللاتينية والجبهات المستمرة لليسار في العالم أجمع، مؤكداً أن الحلم الأمريكي لن يتحقق كما في السابق، فأمريكا اللاتينية وحتى الوسطى لم تعد ما كانت عليه سابقاً، حديقة خلفية لأمريكا، وهذا تحول كبير في تغير موازين القوى وقراءتها.

وأضاف السفير أن أوباما الآن يرى ضرورة تغيير وجه أمريكا القبيح بكل شيء سواء بالأرقام الفلكية التي تعلنها أو بالنكوص عما فعلته الإدارة السابقة من حروب ودمار في العراق وأفغانستان وحماية إسرائيل، وإطلاق سمة الإرهاب على الإسلام والمسلمين. واستنكر السفير الطريقة الأمريكية الفجة في التعامل مع الدول وخاصة الجنوب الفقير، ومنبهاً في الوقت ذاته من خطورة المفاهيم التي تصدرها الإمبريالية العالمية إلى هذه الدول.

وأشار السفير إلى أن اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لأية سياسة مخالفة لسياسة بوش «الابن والأب معاً» هي بسبب المشاكل التي تعيشها من جراء الأزمة المالية العالمية، ولكسب ود الناخبين لديها.

وفي معرض حديثة عن التطورات في دول أمريكا الجنوبية، أكد السفير أن الكتاب الذي أهداه الرئيس نشافير لأوباما هو من أجل مساعدته على فهم وضع أمريكا الجنوبية وما يجري فيها. وأبدى السفير امتعاضه من المواقف الكاذبة للإدارة الأمريكية في موضوع الحصار التي تؤكد سوء النوايا وزيف الديمقراطية التي تتبجح بها في مسألة الانفتاح على كوبا حيث استشهد السفير بما قاله راؤول كاسترو رئيس مجلسي الدولة والحكومة حين قال «إننا نقبل بلغة الحوار معهم في أي مكان يرغبونه ولكن شريطة أن يكون الحوار قائماً على الاحترام المتبادل وعدم المساس بسيادة كوبا واستقلالها».

وفي حديثة عن الشأن العربي، وبالأخص القضية الفلسطينية، أكد السفير أن حق العودة حق مشروع للشعب الفلسطيني ولكن ما يجري الآن من مفاوضات وتحركات لليبرمان تؤكد أن الأمريكيين والإسرائيليين لم يحددوا حدود الدولة الفلسطينية وأن إطلاق حل الدوليتين لن يحل المشكلة كما يناورون بها، محذراً الفلسطينيين من مغبة الانجرار خلف الحملات الإعلامية وتصديقها.

وفي الختام قال السيد فيغيريدو إن الحقائق والوقائع تؤكد أن الذي تغير هو الرجل فقط، ولكن الإمبريالية ظلت كما هي وما علينا إلا الاستمرار في النضال ضد الغزاة والمحتلين بقيادة العمال والفلاحين لأن نضالنا من أجل التحرر مستمر ودائم.

■■

«عبد الثاني» يرتدي عباءة «الحرب»..!

◄ عبادة بوظو



«إما السلام الآن وإما الحرب في العام المقبل»... عبارة تحولت إلى «مانشيت» لدى الكثير من الصحف والمواقع الالكترونية في تغطيتها خبر تصريحات أدلى بها العاهل الأردني عبد الله الثاني لصحيفة بريطانية، عشية قدومه إلى دمشق بالتزامن مع توجه مجرم الحرب الصهيوني بنيامين نتنياهو إلى القاهرة!

«يا سلام..!»، عبد الله الثاني يتحدث عن «الحرب»، فعن أية حرب يتحدث، وبأي جيش سيخوضها؟ وهل هو يتحدث عن حرب ضد «إسرائيل» أصلاً، أي بالأحرى إلى من يوجه تهديده بـ«الحرب»، وما هو «السلام» الذي يتحدث عنه؟ وإلى من يوجه ذلك كله، وبماذا، وبمن يستقوي، وهو الذي ينطبق عليه المثل الشعبي: «شفناك فوق، وشفناك تحت»، يعني «السلبية» الأردنية الرسمية إبان عدواني تموز ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩!

خلف الشعارات والعناوين البراقة سرعان ما يكشف العاهل الأردني عما يعمل على تسويقه، وهو «يستل سيف الحرب المبهبط عليه»: مشروع أمريكي «شامل للسلام في المنطقة يقضي باعتراف ٥٧ دولة إسلامية بإسرائيل لكي يعم السلام»، ويسمي ذلك «الجائزة الكبرى» لإسرائيل مقابل الانسحاب والتوقف عن الاستيطان، مع إسقاط الحديث عن حق العودة، علماً بأن الأردن هو أكثر المتضررين من ذلك مع استمرار وجود الطروحات الإسرائيلية الأمريكية حول «الوطن البديل» والتوطين في دول الشتات والعلاقة مع الضفة الغربية..!

صحف النظام المصري «تلقفت» الطرح وروجت له بوصفه تطويراً لما يسمى «مبادرة السلام العربية»، لكي تشمل الأمتين العربية والإسلامية، في وقت أعلن فيه نتنياهو أمام مبارك في القاهرة أن للسلام مرتكزات ثلاثة: السلام والأمن والاقتصاد، وأيضاً مع إسقاط حق العودة بالمطلق، ولكن مع طرح تشكيل حلف عربي- إسرائيلي لمواجهة إيران..! في وقت باتت تتسرب فيه أحاديث عن «قنبلة» سيفجرها مبارك خلال استقباله المرتقب لأوباما في القاهرة، من شأنها إسقاط حق العودة أيضاً، مقابل تعويضات مالية لمن يريدون التخلي عنه، و«ضمانات» بألا يعود من يرفض إلا إلى أراضي «السلطة الفلسطينية»..! وضمن السيناريو ذاته، جاء إعلان القيادة الفلسطينية في رام الله عن تشكيل حكومة سلام فياض، قافزة فوق الحوار الفلسطيني ومجهضة إياه، حسب تأكيد أكثر من فصيل مقاومة فلسطيني.

ما نحن أمامه، هو أن سورية، ونتيجة السلوك والتعاطي الإسرائيلي، أعلنت بشكل منطقي «موت» مبادرة السلام العربية، فجاء العاهل السعودي ليلتف على ذلك ويقول: «إنها لن تبقى على الطاولة إلى الأبد»، وبعد التطبيل والتزمير لذلك الموقف «القومجي» السعودي المفاجئ، جاء دور مبارك والعبد الثاني، ليتوليا تقديم هذه «المبادرة» بنسختها «المحسنة والمغربلة» لإكثار بذار تشبثهم بالسلطة عبر الاستقواء بالأمريكي والإسرائيلي والانتصار لمشروعهما، ودائماً على حساب الحقوق العربية والفلسطينية.

وكما كانت الحال مع مسار كامب ديفيد وصولاً لأنابوليس مروراً بأوسلو وخارطة الطريق وخطتي «ميتشيل» و«تينت»، وما أعطته من تطبيع واعتراف ونتائج ترجمها الكيان الصهيوني على الأرض تهويداً وعدواناً، أصبح مطلوباً من الدول الإسلامية التي تطالب بمحاسبة إسرائيل، أن تسلك نهج الاعتدال العربي الذي خان القضية، ولكن مع إضافة نوعية تتمثل في تثبيت صورة عدو وهمي هو إيران، واعتبار «إسرائيل» جزءاً من نسيج المنطقة بالمعنى السياسي والاقتصادي والسكاني الاجتماعي، وربما الديني، رغم اليهودية المعلنة إسرائيلياً لطابع دولة الكيان، وكل ذلك خدمة للمشروع الأمريكي الكبير.

ويبدو واضحاً أن «وحي الحرب» سقط على العاهل الأردني بينما كان في واشنطن، وسيسقط «الوحي» ذاته على أوباما خلال زيارته المرتقبة للقاهرة، ليس بوصفها مدخلاً للعالم العربي أو للعالم الإسلامي، حيث سبق له أن أعطى هذه المكرمة الأخيرة لتركيا، بل من باب تهديد دول الممانعة وقوى المقاومة للقبول بمشروع من يقفون خلفه، ولاسيما مع بدء المنظرين حول أوباما إطلاق التكهنات التبريرية له مسبقاً لما هو متوقع أن يجبر عليه خلال مئة يوم التالية من حكمه في البيت الأبيض في ساحة تمتد من آسيا الوسطى إلى فلسطين المحتلة مروراً بباكستان والعراق.

o.bozo@kassioun.org

«الشيوعي اللبناني» بين مطرقة الموالاة وسندان المعارضة

◄ عاصي حسني

من الواضح تماماً تكرار هذا المشهد على الساحة اللبنانية على أبواب الانتخابات البرلمانية. ففي كل دورة يبرز الموقف نفسه، ولا جديد. جميع القوى الطائفية والمدعية العلمانية تتخوف دوماً من برنامج الحزب الشيوعي اللبناني الانتخابي الذي ينطلق من المصالح الطبقية للشعب اللبناني ولا يراعي المصالح الطائفية التي تسيطر بها القوى الأخرى على النظام اللبناني بواسطة قانون انتخابي يكرس الطائفية والمناطقيه والفئوية، وكان آخر إبداع قانوني وحقوقي هو قانون عام /١٩٦٠/ والمعدل والمفصل على قياس تلك القوى والمحدث على طريقه صنع في القرن الواحد والعشرين والذي يحسم سلفاً أكثر من /١٠٠/ مقعد نيابي.

الدراسات المتوفرة في مراكز مختلفة تؤكد أن الشيوعي اللبناني يمثل بين ١٢٪ إلى ١٥٪ من مجموع أصوات الشعب اللبناني، إذا اعتبر لبنان دائرة واحدة، وعلى قانون النسبية، أي أنه يحصل على حوالي /٧/ نواب. والسؤال المطروح: هل تخاف تلك القوى من وصول صوت واحد إلى الندوة البرلمانية، وهو الذي لا يغير في مجريات الاقتراع داخل البرلمان البالغ تعداد أعضائه /١٢٨/ نصفهم مسيحي ونصفهم إسلامي على الطريقة العلمانية.

ومن المعروف أن السيد «سنيور» رئيس الحكومة اللبنانية المشكوك في انتمائه الوطني والقومي طوال فترة حكمه الحالية امتنع عن استقبال أي ممثل للحزب الشيوعي اللبناني، وهي سابقة خطيرة، حيث اعتاد جميع رؤساء الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على استقبال ممثلي الحزب الشيوعي اللبناني، ماعدا السيد سنيور. وهذا قرار الموالاة.

مع الانحياز الكامل إلى المشروع المقاوم بلا هوادة إلا أنه من الواضح أن موقف المعارضة من المرشحين الشيوعيين غير مفهوم وغير مقبول وهو يضعف المشروع المقاوم. وكيف للمعارضة أن تتجاهل أول من أطلق رصاصه على العدو الصهيوني وأعلن ولادة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال والوجود الصهيوني؟ كيف لا تستطيع المعارضة أن تتقبل شهداء الشيوعيين اللبنانيين والمقاومة الوطنية اللبنانية؟ كيف لا تتقبل الأسير المحرر أنور ياسين مع /١٤/ عاماً من الأسر؟ أسئلة كثيرة يجب الوقوف عندها بموضوعية.

أكد الجنرال عون في الانتخابات الفرعية السابقة في المتن أن الشيوعيين أهدوه /٣٠٠٠/ صوت كانت حاسمة في نجاح النائب كميل خوري.

توجه مرشحو الحزب الشيوعي اللبناني الخمسة إلى الانتخابات النيابية على أساس البرنامج الانتخابي الذي يحافظ على وجه الحزب الطبقي الواضح والناصع والمنحاز للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني والمتجه إلى تفعيل المجتمع والإجابة على كثير من الأسئلة التي تحاول القوى الطائفية إخفاءها وبالتالي يكون الحزب هو المنتصر الأكبر في الانتخابات البرلمانية قبل صدور النتائج. وبالتالي لا السنيور ولا الحريري ولا القوى الفئوية المرتبطة بالمشروع الصهيوني تستطيع أن تربح بالرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي يعاني منها الشعب اللبناني. أخيراً، وبخروج الضباط الأربعة من المعتقل التعسفي بعد حوالي /٤/ سنوات من الرياء والكذب يكون السؤال هل سورية ما زالت متهمة بعد السقوط المريع لورقة التوت. إن المتهم الحقيقي بمقتل الحريري بات الآن واضحاً للعالم، وهو حكومة سنيور والحريري وامتداداتها الخارجية، والجواب عند إسرائيل التي تريد مكافأته بالخروج من قرية الغجر قبل الانتخابات دعما للموالاة. فهل تعيد المعارضة ترتيب الأوراق؟

■■

أوباما والنزاعات الدولية: ما خفي كان أعظم..!

تحت هذا العنوان كتب الصحفي الأمريكي جيم لوب، في نشرة «أي بي اس»، ما يندرج في سياق التبرير المسبق لأية «قرارات عسيرة قد يضطر لاتخاذها الرئيس الأمريكي باراك أوباما»، وذلك ضمن قراءة صحيحة نسبياً لتطورات الأوضاع الأمريكية والعالمية ولكن من منظور مختلف لجهة من تخدم هذه القراءة، التي نعيد نشرها دون تحرير أو تعليق:

نجح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أول مائة يوم من حكمه في تحسين سمعة الولايات المتحدة في الخارج، لكنه غالباً ما ستثير المائة يوم القادمة أمامه سلسلة من التحديات الضخمة في مجال السياسة الخارجية، سوف **تضطره** إلى اتخاذ قرارات عسيرة تجاه النزاعات الراهنة والمرتقبة.

فإلى جانب احتمال تمخض الأزمة الاقتصادية عن تداعيات تفوق تقديرات البيت الأبيض، وكذلك آثار انفلونزا الخنازير، سوف **يضطر** الرئيس أوباما إلى مواجهة صعوبات جمة أغلبها في الشرق الأوسط جنوب غرب آسيا، دون استبعاد أن تتشعب الأزمات لتتجاوز حدود ما يسمى «أوراسيا».

فمثلاً، لا يستبعد أن يتسبب قيام كوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية ثانية، الآن وقد طردت خبراء الأمم المتحدة في بداية أبريل، أن يتسبب في سلسلة من التوترات في شمال شرق آسيا، وفي اختبار التحالف الأمريكي الياباني، وتقوية ساعد الجناح اليميني في واشنطن الذي يرى في عزم أوباما التحاور مع خصوم البيت الأبيض «سذاجة وخطورة».

لقد انقضت أول مائة يوم دون أحداث كبرى، وهنأ الجميع أوباما على وعده بالتغيير والتحاور، وسط مناخ من الأمل والتحفظ والتشكيك، ليساعده كل ذلك على بدء المائة يوم التالية انطلاقاً من موقف سياسي قوي، والاعتماد على تأييد شعبي واسع لسياسته الخارجية، حسبما تكشف استطلاعات الرأي.

لكن كل هذا لا يحول دون **اضطرار** الرئيس الأمريكي إلى مواجهة مصاعب خارجية جمة.

وربما تكون الأزمة الأكثر إلحاحاً، والتي أعرب أوباما في الأيام الأخيرة عن قلقه «البالغ» تجاهها، هي الوضع في باكستان حيث وسعت طالبان نطاق تحكمها في مناطق القبائل في الشمال الغربي بما يشمل وادي سوات وضواحي تبعد مائة كيلومتر، لا أكثر، عن العاصمة إسلام أباد.

يكاد ضعف حكومة الرئيس علي زرداري وتردد الجيش الباكستاني في وقف زحف طالبان باكستان، يثير إحساساً بالجزع في صفوف إدارة الرئيس أوباما وخاصة وزارة الدفاع التي تخشى كل الخشية من احتمال فشل هذه الدولة النووية في التحكم بزمام الأمور.

الآن وقد ضغطت الولايات المتحدة على الجيش للرد على الهجمات، وواصلت القوات الأمريكية غاراتها على أهداف تشتبه في انتمائها لتنظيم القاعدة وطالبان، كثف البيت الأبيض ضغوطه على الكونغرس أيضاً للموافقة على تخصيص نحو ملياري دولار بصورة مساعدات عسكرية واقتصادية لباكستان.



ثم يأتي العراق في الوقت نفسه، حيث وعد أوباما بسحب جميع القوات الأمريكية المقاتلة بحلول ٢٠١١. لكن الأوضاع في العراق تتقهقر، ليصبح شهر أبريل أكثر الشهور المنقضية منذ مارس العام الماضي عنفاً ودموية في العاصمة بغداد.

فإذا استمر العنف أو تصاعد في الشهور القادمة، وإذا لم تحل سلسلة من المشاكل الحاسمة ومنها التوتر القائم حول مصير كركوك، وفشل الحكومة المركزية أو رفضها لاحتواء الميلشيات، وتفعيل آليات تجريد القوانين من الشوائب البعثية، إذا لم يحدث كل ذلك ربما **سيضطر** أوباما إلى إعادة النظر في خطة سحب القوات، مع المجازفة بإثارة حفيظة الديمقراطيين القلقين من التصعيد العسكري في أفغانستان وباكستان.

كما أن باراك أوباما يواجه مشكلة فورية أخرى **ستحمله على** اتخاذ قرارات عسيرة أيضاً عندما يزوره رئيس حكومة إسرائيل اليميني بنيامين نيتانياهو في واشنطن في منتصف مايو. ومن الواضح أن أوباما ونتنياهو يحاولان تحاشي أية مواجهة علنية، ومع ذلك فسيكون من الصعوبة بمكان التمويه على خلافاتهما العميقة.

فإذا وقعت قطيعة بينهما، **لاضطر** أوباما إلى مواجهة تحديات لا مع الجمهوريين فحسب، بل والديمقراطيين المقربين من القيادات اليمينية لجماعات الضغط الإسرائيلية. أما إذا ظهر أوباما بمظهر المتهاون مع نتنياهو، خاصة حول القضية الفلسطينية، **فيجازف** حتماً بخسارة الكثير مما كسبه في الدول الإسلامية طيلة أيامه المائة الأولى.

■■

أزمة منهجية.. الجوع والفوضى

◄ جيل بوناڤي

يهدّد الجوع أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون من الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة أعوام. في أي بلد أفريقي؟ ببساطة في الولايات المتحدةً الأمريكية. المصدر: أما في العالم الثالث، فستكون «مجزرة» حقيقية!

هكذا، أعلنت الدكتورة إيلين باسوك، رئيسة المركز القومي للأسر المشردة أنّ مليوناً ونصف المليون من الأطفال يعيشون في مخيمات العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل، بلغت نسبة العاطلين عن العمل هناك ٨.٩ بالمائة. هنالك إذاً ١٣.٧ مليون عاطل عن العمل (نيسان ٢٠٠٩). ينبغي أن نضيف إلى هذا الرقم ٥.٥ مليون شخص غير محتسبين (لوموند بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٩) و٩.٣ مليون شخص مرغمين على العمل الجزئي.

والحال أنّه مع زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٦٥٠ ألف شخص وسطياً، سوف يبلغ عددهم الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩ مليون عاطل عن العمل في نهاية العام (إذا سارت الأمور على ما يرام!)، أي ١١ بالمائة.

وإذا أضفنا عدد الأمريكيين القابعين في السجون، والذين يبلغ عددهم ٢.٣ مليون شخص (وهو رقمٌ قياسي عالمي لأنّ الصين لا تحتجز «إلا» ١.٦ مليون شخص) و٣.٥ مليوناً من المقيمين في مخيمات المشرّدين، نحصل على رقم ٤٠.٢ مليون شخص.

ينبغي أن نضيف كذلك المتقاعدين الذين خسروا الجزء الأساسي من رواتبهم التقاعدية. من المفترض أن يضمن اتحاد ضمان التقاعد، الذي خسر حتى الآن ١٣ مليار دولار (تقييم محكمة الحسابات الأمريكية)، رواتب ملايين الأمريكيين المتقاعدين، وهو أمرٌ مستحيلٌ بالنسبة إليه. على سبيل المثال، سيتوجب على شركة جنرال موتورز أن تدفع ١٢.٣ مليار دولار للتقاعد قبل العام ٢٠١٤. هنا أيضاً، سيتوجب على الدولة التدخّل لتجنّب انهيار نظام التقاعد. المصدر: تقرير محكمة الحسابات الأمريكية بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٨.

من جانب آخر، ومثلما يشير إليه بول جوريون في مدوّنته بتاريخ ٩ أيار، فإنّ «عدد الأمريكيين الذين لا يزالون موظفين على الرغم من بلوغهم سنّ التقاعد يواصل الارتفاع، ليصل للمرّة الأولى إلى ١٦.٩ بالمائة».

أنا شخصياً أعتقد (ولست وحدي من يعتقد ذلك)، أنّ هذه الأرقام أقل من مستوياتها الحقيقية. في نهاية العام، سوف يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية خمسين مليوناً من الأشخاص الذين يعيشون حالة ضنك شديد. وليس من المستبعد حصول حًرب أهلية وقيام دكتاتورية.

أولئك الذين اعتقدوا أنّ أوباما سيغيّر الأمور كانوا مخطئين. فبين الشعب والتمويل، اختار التمويل وسقط القناع. أشير إلى أنّ مشكلات المصارف تنبع من الصعوبات التي يعاني منها الأمريكيون في تسديد قروضهم. وبدل أن يحلّ باراك أوباما المشكلة من جذرها، واصل تزويد النظام المالي بالأموال، وهي كارثةٌ لأنّنا حالياً نملأ مغطساً مفتوح المصرف.

بطبيعة الحال، سوف يتمّ إيجاد حلول سياسية. اتحاد شمال أمريكا قيد التأسيس، وسوف يرى النور دولارٌ جديد (وبالتالي فقيمته أقل). كما تمّ التصويت على اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في سوق واسعة عابرة للأطلسي سراً في البرلمانً الأوروبي، وسوف يسري مفعول هذا القرار في العام ٢٠١٥.

▪ ترجمة قاسيون

لماذا يتنامى الفقر بشدّة في القرن الواحد والعشرين.. وكيف يمكن اجتثاثه؟

◄ داميان مييه - إيريك توسان*
ترجمة قاسيون

كيف نفسّر أن تتواصل موجة الفقر بالتعاظم في القرن الواحد والعشرين، حيث يعاني واحدٌ من كلّ سبعة أشخاص على سطح الكوكب من جوع مزمن؟! الأسباب معروفة: ظلمٌ عميقٌ في توزيع الثروات، استيلاء أقلية محدودة من ملاك كبار على الأراضي.. ووفق منظمة الفاو[1]، بلغ عدد الجياع في العالم 963 مليونَ نسمة في العام 2008. من الناحية البنيوية، ينتمي هؤلاء الأشخاص إلى الريف، ويا للمفارقة! معظمهم منتجون زراعيون ليست لديهم ملكيات، أو أنّ ما يملكونه من الأرض الزراعية غير كاف، وليس لديهم وسائل أو إمكانات لتحسينها.



من الذي أثار الأزمة الغذائية للعامين 2007-2008؟

ينبغي الإشارة إلى أنّ عدد الجائعين قد ازداد في العام 2007–2008 بمقدار 140 مليون نسمة. تعود هذه الزيادة الواضحة إلى انفجار أسعار المنتجات الغذائية[2] في العديد من البلدان، بلغت هذه الزيادة في أسعار بيع الأغذية بالمفرّق نحو 50 بالمائة، بل أكثر من ذلك أحياناً.

لماذا مثل هذه الزيادة؟ من المهم أن نفهم ما جرى منذ ثلاث سنوات للإجابة على هذه السؤال، ثمّ وضع سياسات بديلة مناسبة.

من جانب، زادت سلطات الشمال الحكومية مساعداتها ودعمها للوقود الزراعي (المدعو خطأً «الوقود الحيوي» في حين أنّه ليس فيه ما هو حيوي). بذلك، أصبح إحلال زراعة العلف والبذور الزيتية محلّ زراعات القوت، أو تحويل جزء من إنتاج البذور (الذرة، القمح...) إلى إنتاج الوَقود الزراعي، أكثر إدراراً للمال.

من جانب آخر، وبعد انفجار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة، ثمّ في بقية أرجاء العالم بتأثير ارتدادي، تحوّلت مضاربة كبار المستثمرين (صناديقَ التقاعد، مصارف الاستثمار، صناديق التحوّط...) إلى أسواق البورصة، حيث يتم التفاوض على عقود السلع الغذائية (بصورة خاصة ثلاث بورصات أمريكية متخصصة في أسواق البذور الآجلة: شيكاغو، كنساس سيتي ومينيابوليس). من الملحّ إذاً أن ينشط المواطنون لمنع المضاربة على الأغذية بأسلوب قانوني... وعلى الرغم من انتهاء المضاربة على رفع الأسعار في منتصف العام 2008 ومن أنّ أسعار الأسواق الآجلة قد هبطت بعد ذلك هبوطاً سريعاً، لكن لم تتبع أسعار المفرّق الحركة نفسها.

دخلُ الغالبية الساحقة من سكان العالم منخفضٌ جداً، ولا يزال هذا الدخل اليوم يعاني من العواقب المأساوية لارتفاع أسعار الأغذية للعام 2007–2008. وسوف تؤدي خسارة عشرات ملايين العاملين لوظائفهم، المتوقعة للعام 2009– 2010 على المستوى العالمي، إلى تفاقم الوضع. للوقوف في وجه ذلك المد، ينبغي أن تمارس السلطات الحكومية مراقبةً على الأسعار الغذائية بهدف خفضها.

إنّ زيادة الجوع في العالم لا تعود حالياً لتغيّر المناخ، لكنّ هذا العامل ستكون له عواقب سلبية جداً في المستقبل في مجال الإنتاج في بعض مناطق العالم، ولاسيما المناطق المدارية وتحت المدارية. يتمثّل الحلّ في عمل جذري لإنقاص إصدار الغاز المتسبب في ظاهرة الدفيئة (توصي GIEC [3] بإنقاص الإصدار بنسبة 80 بالمائة بالنسبة للبلدان الأكثر تصنيعاً، وبنسبة 20 بالمائة بالنسبة للبلدان الأخرى).

هل يمكن اجتثاث الفقر؟

اجتثاث الفقر ممكنٌ تماماً. تمرّ الحلول الأساسية لبلوغ هذا الهدف الحيوي في سياسة سيادة غذائية وفي إصلاح زراعي. أي إطعام السكان انطلاقاً من جهد المنتجين المحليين، مع الحد من الصادرات والواردات.

ينبغي أن تكون السيادة الغذائية في قلب القرارات السياسية للحكومات. ينبغي الاستناد إلى الاستثمارات الزراعية الأسرية التي تستخدم تقنيات مكرسة لإنتاج أغذية «عضوية». سوف يسمح ذلك أيضاً بالحصول على غذاء جيد النوعية: دون بذور معدلة وراثياً، دون مبيدات حشرية ومبيدات للحشائش، دون أسمدةً كيميائية. لكن لبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن يتمكّنً أكثر من ثلاثة مليارات من الفلاحين من الحصول على أرض كافية، والعمل فيها لحسابهم الخاص بدل إثراء كبار الملاّكين وشركات تجارة الأغذية عابرة القومية والتجار. ينبغي أيضاً أن تتوافر لديهم بفضل المساعدة الحكومية وسائل لزراعة الأرض، دون استنزافها.

لتحقيق ذلك، لا بدّ من إصلاح زراعي، وهو إصلاحٌ لا تزال بلدانٌ كثيرةٌ تفتقر إليه مثل البرازيل وبوليفيا وباراغواي وبيرو وآسيا، وبعض بلدان إفريقيا. ينبغي أن ينظّم مثل هذا الإصلاح الزراعي إعادة توزيع الأراضي بمنع ملكيات الأرض الخاصة الشاسعة، وبتقديم دعم حكومي لعمل المزارعين.

من المهم الإشارة إلى أنّ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي خصوصاً، يتحملان مسؤوليةً هائلة عن الأزمة الغذائية، لأنهما أوصيا حكومات الجنوب بإلغاء صوامع الحبوب التي كانت تستخدم في تزويد السوق المحلية في حال عجز العرض و/ أو انفجار الأسعار. لقد دفع القيّمون على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حكومات الجنوب إلى إلغاء هيئات الإقراض العام للفلاحين، ودفعوهم للوقوع بين براثن المقرضين الخواص (غالباً من كبار التجار) أو المصارف الخاصة التي تفرض أسعار فائدة ربوية. وقد أدى ذلك إلى انتشار المديونية بين صغار الفلاحين، سواءٌ في الهند أم في نيكاراغوا والمكسيك ومصر والعديد من بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء. وفق التحقيقات الرسمية، فإنّ فرط مديونية الفلاحين الهنود هو السبب الرئيس لانتحار 150 ألف فلاح في الهند في السنوات العشر المنصرمة. وهو بلدٌ جهد فيه البنك الدولي بنجاح في إقناع السلطات بإلغاء وكالات الإقراض الحكومية للفلاحين. وهذا ليس كل شيء، ففي السنوات الأربعين المنصرمة، دفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً البلدان المدارية لإنقاص إنتاجها من القمح أو الرز أو الذرة، وإحلال زراعات تصديرية محلها (كاكاو، بن، شاي، موز، فول سوداني، أزهار...). أخيراً، ولاستكمال عملهما لمصلحة كبرى شركات التجارة الغذائية وكبرى البلدان المصدرة للحبوب (بدءاً بالولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية)، دفعا الحكومات إلى فتح حدودها على مداها لواردات الغذاء التي تستفيد من دعم مكثّف من حكومات الشمال، ما أدى إلى إفلاس العديد من منتجي الجنوب وإلى تناقص شديد في إنتاج القوت محلياً.

باختصار، من الضروري تطبيق السيادة الغذائية والإصلاح الزراعي. ينبغي التخلي عن إنتاج الوقود الزراعي الصناعي، والتخلي عن تقديم الدعم الحكومي لمنتجيه. ينبغي أيضاً إعادة إقامة مخزونات عامة من الاحتياطيات الزراعية في الجنوب (بصورة خاصة الحبوب: رز، قمح، ذرة...)، و(إعادة) تأسيس هيئات عامة لإقراض المزارعين، وإعادة تنظيم أسعار الأغذية. ينبغي ضمان استفادة السكان من ذوي الدخل المنخفض من أغذية جيدة بأسعار منخفضة. يتوجب على الدولة ضمان أسعار بيع مجزية لصغار المنتجين الزراعيين بحيث تسمح لهم بتحسين شروط حياتهم تحسيناً واضحاً. كما يتوجب على الدولة تطوير الخدمات العامة في الأوساط الريفية (الصحة، التعليم، الاتصالات، الزراعة، «مصارف» البذور...). كذلك، تستطيع السلطات الحكومية ضمان أسعار مدعومة لمستهلكي الأغذية وأسعار بيع مجزية لصغار المنتجين الزراعيين لتحسين دخلهم.

أليس هذا الكفاح ضد الجوع جزءاً من كفاح أشمل؟

لا نستطيع ادّعاء مكافحة الجوع جدّياً دون الهجوم على الأسباب الأساسية للوضع الحالي. والحال أنّ الدين هو أحد هذه الأسباب، ولا تفلح مفاعيل الإعلان حول هذا الموضوع، المتواترة في السنوات الأخيرة في قمم مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين، في إخفاء أنّ هذه المشكلة تبقى على حالها. الأزمة الشاملة التي تمسّ العالم اليوم تفاقم وضع البلدان النامية في مواجهة كلفة المديونية، وهنالك أزمات ديون جديدة في الجنوب قيد التحضير. والحال أنّ هذهً الديون قد أدّت إلى إفقار عام لشعوب الجنوب، الغنيّة غالباً بثروات بشريّة وطبيعية هائلة. الديون نهبٌ منظّمٌ ينبغيً وضع حدٍّ له في أسرع وقت ممكن.

وبالفعل، فإنّ آلية الدينً العام الجهنمية عقبةٌ أساسيةٌ أمام تلبية الحاجات البشرية الأساسية، ومن بينها الحصول على غذاء لائق. ما من شكٍّ في أنّ تلبية الحاجات البشرية الأساسية ينبغي أن تفوق أيّ اعتبار آخر، جيوسياسي أو مالي. وعلى الصعيد الأخلاقي، لا تمثّل حقوق الدائنين، من أصحاب الأموال أو المضاربين، وزناً بالمقارنة مع الحقوق الأساسية لستة مليارات من المواطنين الذين تسحقهم الآلية الضارية التي تمثلها الديون. من غير الأخلاقي الطلب من البلدان المفقرة بأزمة شاملة ليست مسؤولةً عنها إطلاقاً تكريس جزءٍ كبير من مواردها لتسديد مستحقات الدائنينً الميسّورين (سواءٌ أكانوا من الشمال أم من الجنوب) بدل تلبية هذه الحاجات الأساسية. كما ينتج الطابع غير الأخلاقي للديون عن أنّ من استجرّها كان في غالب الأحيان أنظمةٌ غير ديمقراطية لم تستخدم المبالغ التي حصلت عليها لمصلحة شعوبها، واختلست في كثير من الأحيان، مبالغ كبيرة منها بموافقة ضمنيةً أو فعّالة من بلدان الشمال والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد قدّم دائنو البلدان الأكثر تصنيعاً ديوناً لأنظمة كانوا يعرفون أنها فاسدة على الأغلب، وبالتالي، لاً يحقّ لهم مطالبة الشعوب بتسديد هذه الديون غير الأخلاقية وغير الشرعية.

باختصار، الديون هي إحدى الآليات الرئيسية التي تتم بوساطتها عملية استعمار جديدة على حساب الشعوب. وهي تأتي لتضاف إلى انتهاكات تاريخية قامت بها البلدان الثرية: العبودية، القضاء على الشعوب الأصلية، النير الاستعماري، نهب المواد الأولية، نهب التنوع الحيوي ومهارة الفلاحين (عبر استيلاء شركات الشمال عابرة القومية في المجال الزراعي على براءات منتجات الجنوب الزراعية مثل رز البسمتي الهندي) والخيرات الثقافية وهرب الأدمغة، الخ. لتحقيق العدالة، آن الأوان حقاً لإحلال منطق إعادة توزيع الثروات محل منطق السيطرة...

الخصم والحكم!

مجموعة الثماني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس يفرضون حقيقتهم الخاصة، عدالتهم الخاصة، وهم طرفٌ فيها، ويلعبون دور الحكَم في الآن نفسه. في مواجهة الأزمة، اتخذت مجموعة العشرين زمام المبادرة وتحاول أن تعيد صندوق النقد الدولي الفاقد للمصداقية والشرعية إلى مركز اللعبة السياسية والاقتصادية. ينبغي وضع حدٍّ لهذا الظلم الذي يفيد القامعين، سواءٌ أكانوا من الشمال أم من الجنوب.. ■■

> الديون هي إحدى الآليات الرئيسية التي تتم بوساطتها عملية استعمار جديدة على حساب الشعوب.. وهي تأتي لتضاف إلى انتهاكات تاريخية قامت بها البلدان الثرية ضد البلدان الفقيرة.

> وصل عدد الجياع في العالم عام 2008 إلى 963 مليون نسمة وسوف تؤدي خسارة عشرات ملايين العاملين لوظائفهم في عامي 2009-2010 إلى ازدياد أعدادهم بشكل مخيف.



* داميان مييه: عالم رياضيات، وهو الناطق باسم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في فرنسا.
- إيريك توسان دكتور في العلوم السياسية، وهو رئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في بلجيكا. كتبا معاً كتاب: «60 سؤالاً و60 جواباً حول الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي»، منشورات لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ودار سيليبس، تشرين الثاني 2008.

1 – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، www.fao.org

2 – انظر داميان مييه وإيريك توسان، «عودة إلى أسباب الأزمة الغذائية العالمية»، 2008.. http://www.cadtm.org/spip.php?article3625. انظر أيضاً إيريك توسان، مرةً أخرى حول أسباب الأزمة الغذائية، http://www.cadtm.org/spip.php?article3773.

3 – مجموعة خبراء من عدة حكومات حول تطور المناخ، انظر: www.ipcc.ch/languages/french.htm

أما زالت هناك إمكانية لإصلاح ما فسد في الدولة والمجتمع؟

ستسعى قاسيون عبر فتح ملفها الجديد «الإصلاح في سورية»، الدخول إلى عمق المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية في سورية وانعكاساتها على مجمل الحياة العامة، وقراءتها قراءة موضوعية، وتحليلها، من خلال استضافتها لعدد من المفكرين والباحثين من مشارب فكرية وسياسية مختلفة..
وضيفانا لهذا العدد المفكر د. أحمد برقاوي الباحث المعروف، والرفيق ماهر حجار عضو مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، اللذان كانت لكل منهما مساهمته الخاصة..



د. أحمد برقاوي: لا يمكن إصلاح جهاز الدولة دون إصلاح سياسي

• هل جهاز الدولة قابل للإصلاح؟

في البداية، وقبل الإجابة عن السؤال، يجب أن نقدم تعريفاً واضحاً لمفهومي «سلطة الدولة» و«جهاز الدولة»، فالتميز بين الدولة وجهاز الدولة يعود إلى الفيلسوف الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير، وكان يقصد منه أنه إذا كانت الدولة طبقية، فإن جهاز الدولة لا يمكن اعتباره جهازاً طبقياً، لأنه يقوم بوظائف خدميّة عامة لمواطني الدولة، كتنظيم العلاقات الاجتماعية قانونياً، وفض المنازعات بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة. وبالتالي فإنه من الممكن أن يطرأ تغيير جذري على سلطة الدولة دون أن يؤثر هذا التغيير على جهاز الدولة.

المقصود بسلطة الدولة إذاً هو تلك العصبية السياسية التي تحكم البلاد (حزب سياسي، أيديولوجيا، طبقة معينة، فئة معينة)؛ أما جهاز الدولة، فهو ذلك الجهاز الإداري المؤسساتي الذي نشأ عبر تطورات تاريخية كثيرة لتنظيم علاقات الناس.

وكمثال على ما قلناه، فإن أية وزارة من الوزارات هي جزء من جهاز الدولة، أما منصب الوزير فهو تعبير عن سلطة الدولة، الوزارة إذاً جهاز عمل إداري، وهذا الجهاز قادر على العمل باستقلال عن الوزير، ويقتصر تدخل الوزير في عمل الجهاز على الحالات العامة الكبرى ذات البعد السياسي، لذلك بإمكان الوزارة في الدول الديمقراطية أن تعمل دون الحاجة إلى وزير، فمنصب الوزير إذاً هو منصب سياسي وليس منصباً إدارياً.

بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نحدد العلاقة بين جهاز الدولة وسلطة الدولة، فإلى أي حد تتحكم سلطة الدولة بجهاز الدولة؟ أي إلى أي حد تمنع السلطة جهاز الدولة من أن يتصرف وفق القوانين التي اشترعها، والتي هو مسؤول عن تطبيقها؟

في العالم الثالث ليس هناك استقلال للجهاز الإداري عن السلطة السياسية، حيث تتدخل تلك السلطة في الجهاز لحمله على التصرف عكس القوانين التي استنَّها للناس. فالقضاء مثلاً هو مؤسسة مهمتها فض المنازعات بين الناس، وهو يعمل وفق قوانينه المعروفة، إلا أن السلطة في العالم الثالث كثيراً ما تتدخل بشكل مباشر في القضاء لتحرفه عن تلك القوانين، وبالتالي فإن الاستقلال عن سلطة الدولة هو أهم شرط لكي يتمكن جهاز الدولة من أن يكون على مسافة واحدة من الجميع.

من ناحية أخرى فإن جهاز الدولة إذا استقل عن سلطة الدولة استقلالاً تاماً، فإنه يصبح معرضاً للخراب من داخله، فبذور الفساد كامنة في أي جهاز إداري، عبر تفضيل المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، والرشوة، والفساد الإداري، والبيروقراطية، ونتيجةً للعلاقات الاجتماعية التقليدية الضيقة التي قد تنتصر على القانون وتؤوله على هواها. هنا إن لم تتدخل السلطة السياسية، فإن بذور الفساد هذه ستنمو وتتجذر بقوة في الجهاز الإداري.

وانطلاقاً من هذا، فإن الحديث عن إصلاح جهاز الدولة في سورية يجب أن ينطلق من نقطتين أساسيتين: أولهما عدم تدخل سلطة الدولة المباشر في الجهاز الإداري، وإعطاؤه حالةً من الاستقلال النسبي عن السلطة السياسية (لأن الاستقلال المطلق غير ممكن)، وهذا شرط لا غنى عنه في أي إصلاح، فالسلطة في الكثير من الأحيان لا تضع الإنسان المناسب في المكان المناسب لاعتبارات سلطوية وسياسية بحتة، لا علاقة لها بضرورات عمل الجهاز الإداري، كما مصالح بعض الجهات السلطوية قد تتدخل في عمل الجهاز الإداري وتؤدي لإفساده، لذلك فإن استقلال هذا الجهاز وتوفير الكادر المطابق له يمنع ظهور الفساد.

الجامعة مثلاً مؤسسة ذات قوانين مستقلة بذاتها، ويجري عندنا التدخل في شؤون الجامعة عبر سلطة الدولة، وعبر الحزب السياسي الحاكم، هذا التدخل يخضع لاعتبارات كثيرة، ويشمل الكثير من المجالات التي هي من اختصاص الجامعة وحدها، كالتعيينات، والمقررات الدراسية، ونشاط الجامعة الداخلي... وهكذا تفقد الجامعة استقلاليتها، ويتفشى الفساد في جهازها الإداري.

النقطة الثانية أنه إذا شاع الفساد الداخلي في مؤسسة ما (كمؤسسة الجمارك مثلاً)، فإن القانون، والمؤسسات المسؤولة عن تطبيقه في دولة القانون، هي من يتولى المحاسبة والمحاكمة والمراقبة، وهي التي تحدُّ من فساد تلك المؤسسة. فإذا أعطيت المؤسسات ذات الصفة الرقابية في سورية سلطة مطلقة في مجال عملها، فهي قادرة على الحد من خراب المؤسسات الداخلي.

• هل إصلاح جهاز الدولة ممكن دون إصلاح سياسي؟

الإصلاح السياسي هو شرط الإصلاح الإداري بالضرورة، فلا إصلاح إداري دون إصلاح سياسي، ودون قوة مجتمعية رادعة، فدون وجود سلطة مجتمع منظم تكبح فساد الجهازين الإداري والسلطوي، فإن الفساد سيصبح فساداً شاملاً. الإصلاح السياسي يؤدي إلى إصلاح إداري، والإصلاح الإداري يحتاج إلى قوة مجتمعية رادعة تضمن ديمومته واستمراريته (قوة النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية والصحافة...الخ).

لا نستطيع أن نقتصر في حديثنا على جانب واحد من جوانب الإصلاح، لذلك فنحن عندما ناقشنا قبل عدة سنوات قضايا الإصلاح، ناقشناها بشكل كلي وشامل، وليس بشكل جزئي.

• الإصلاح السياسي.. هل هو ممكن حقاً؟

الإصلاح السياسي ممكن دائماً، وقد طرحته السلطة السياسية نفسها، وهو يحتاج إلى قرار سياسي، وظروف اجتماعية وسياسية مناسبة. وهذا القرار تتخذه السلطة انطلاقاً من اعتبارات كثيرة أهمها حضور قوى المجتمع المنظمة.

وهناك بالتأكيد، شروط موضوعية تحمل السلطة على الإصلاح، فعندما تجد السلطة أن الخراب المؤسساتي قد عمّ، وأن هذا الخراب ذو علاقة عضوية بعدم تحقيق الإصلاح سياسي، فهي ستجد نفسها مضطرة لتحقيق الإصلاح، وإلا فإن وجودها نفسه سيصبح معرضاً لتهديد جدِّي.

■■

هل يمكن إصلاح جهاز الدولة؟ لماذا... وكيف؟

◄ ماهر حجار

علينا أن نطرح في البداية جانباً تلك الإجابة بالنفي، وبعدم إمكانية إصلاح جهاز الدولة التي لن تقدم معرفياً أكثر من العجز، ولن تقدم سياسياً أكثر من القبول بالواقع والاستسلام له.

ندعي في البداية أن العالم يشهد اليوم تحولاً تاريخياً كبيراً ناتجاً عن كون النظام الرأسمالي العالمي في حالة انهيار وتداع. فلئن كانت السياسة الأمريكية في ولايتي بوش تتمثل بالحربً، وبتوسيع رقعتها، لتجنب انفجار أزمة النظام الرأسمالي العالمي؛ فإن علينا أن ندرك تماماً أن هذه السياسة قد اختلفت بشكل كبير بعد انفجار الأزمة الرأسمالية. ولكي لا يقوم المبتدئون بالسياسة بخلط الحابل بالنابل، علينا أن نحدد ما يلي:

١ – يبقى الهدف النهائي للنظام الرأسمالي هو بقاؤه واستمراره، ومن أجل هذا الهدف يمكنه أن يفعل كل شيء دون استثناء، ابتداءً من الحرب النووية، مروراً بالمساومات، وانتهاءً بتقديم التنازلات الجدية والانكفاء. والخط الأحمر الوحيد الذي لا يسمح بمسه هو بقاؤه، أي بقاء علاقات الإنتاج الرأسمالية.

٢ – يرتفع انسجام الأنظمة العربية والإقليمية مع هذه السياسة، ويفوق بكثير انسجامها مع سياسة محاولة تجنب أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي عبرت عنها سياسة حكومات بوش. وبالتالي سيرتفع أداؤها السياسي أكثر بكثير من السابق، وسيتمثل في محاولات دائبة من أجل هضم واحتواء كل قوى المقاومة والممانعة وبمختلف الوسائل الممكنة.

٣ – من المستبعد نجاح سياسة الاحتواء مع فصائل المقاومة لأسباب تاريخية وعملية، ونقصد بذلك حسم خياراتها في إزالة دولة إسرائيل وتحرير كامل الأراضي المحتلة. ولكن الخطورة الجدية تكمن في محاولة احتواء الجبهات الخلفية لفصائل المقاومة، وسبب الخطورة كامن في بنية جهاز الدولة لهذه الجبهات الخلفية.

ضمن هذا السياق يمكن معالجة السؤال المطروح: هل يمكن إصلاح جهاز الدولة ؟

أعتقد جازماً: أنه وبسبب الوزن النوعي للإستراتيجية السورية في المنطقة، فإنها الآن تقف أمام مفترق طرق؛ خياران لا ثالث لهما: إما انهيار هذه الإستراتيجية أمام محاولات الهضم والاحتواء، وإما التقدم بهذه الإستراتيجية إلى الأمام بشكل يحقق نجاحات لم يسبق لها مثيل في تاريخ سورية المعاصر عبر الاستفادة إلى الحد الأقصى من حالة انكفاء النظام الرأسمالي العالمي.

المشكلة لدى صناع القرار في سورية أنهم مازالوا يتعاملون مع معطيات الواقع المستجد بالأدوات السياسية نفسها التي قد يكون لها نصيب ما من الصحة قبل سنة أو حتى شهور.

نفترض أن الإستراتيجية السورية في السنوات الأخيرة بُنيت على أساس المقاومة السلبية للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة. وقد جرى اصطلاح كلمة «ممانعة» للتعبير عن هذه المقاومة السلبية. ويبدو أن مفهوم المقاومة السلبية بُني على أساس كسب الوقت إلى الحد الأقصى بأقل الخسائر الممكنة.

اليوم... المقاومة السلبية أي الممانعة، في ظل عملية الهضم والاحتواء التي يقوم بها المشروع الأمريكي الصهيوني، لم تعد تتناسب على الإطلاق وطبيعة المرحلة الحالية، المتمايزة كلياً عن مرحلة ما قبل انفجار الأزمة .

ما أردت قوله مما تقدم أنه لا يمكن الحديث عن الدولة وجهاز الدولة وإصلاحه إلا ضمن رؤيا عامة تضع الهدف من إصلاحه لتحدد بعد ذلك أدوات الوصول إلى هذا الهدف، ومن ثم الوقت اللازم لتحقيقه.

المقاومة السلبية والدفاع السلبي في السنوات الأخيرة حتمت على صناع القرار القيام بالتراجع المتحكم به في المجال الاقتصادي الاجتماعي أمام الضغط الخارجي.

الذي جرى أنه تم تنفيذ سياسة يمينية في المجال الاقتصادي الاجتماعي بوجوه يمينية، الأمر الذي أدى إلى تسارع منقطع النظير في الأداء الاقتصادي الاجتماعي نحو اليمين لمصلحة محدثي النعمة على حساب الجماهير الشعبية. ومما ساهم في عدم كبح هذه السياسة الليبرالية اليمينية ضعف الحركة السياسية السورية التي كان من الممكن أن تشكل كابحاً حقيقياً لهذه السياسة الليبرالية.

أحكمت الليبرالية الجديدة في سورية قبضتها على القرار الاقتصادي أو كادت، فتراجع القطاع العام، وأُسقطت أية محاولة لإصلاحه، وجرت محاولات الخصخصة، ثم التأجير والاستثمار، وتم ضرب الإنتاج الصناعي والزراعي عبر سعي مزيف نحو الاقتصاد الخدمي. إذن.. أحكمت الليبرالية قبضتها على القرار الاقتصادي أو كادت، فما الذي ينقصها للانتقال إلى إحكام قبضتها على القرار السياسي؟

ما ينقصها هو المعادل السياسي لها. فإذا كان لكل طبقة حزبها ومعادلها السياسي، ألا نستغرب عدم وجود معادل سياسي لليبرالية في سورية؟ وهل المخططون الكبار للاحتواء والهضم، وأخذ سوريا من الداخل، عاجزون عن رؤية ذلك؟

هل من المصادفة إعلان الإخوان المسلمين تعليق أنشطتهم المعارضة أثناء العدوان على غزة؟

وهل من المصادفة أيضاً أن يهاجم بعض عناصر جبهة الخلاص ممن هم محسوبون على الأمريكان جهاراً نهاراً- الإخوان المسلمين، أم كان القصد تلميع صورة الإخوان؟

وهل انسحاب الإخوان من جبهة الخلاص هو من قبيل المصادفة؟

أظن جازماً أنه على أساس هذه اللوحة يمكن التفكير جدياً بكيفية إصلاح جهاز الدولة واتجاهه، أي أننا بحاجة إلى خطة إستراتيجية للإصلاح. والخطة كما أشرنا آنفاً، ولكي تكون جدية تحتاج إلى تحديد الهدف والأدوات والزمن.

أما الهدف: فهو الانتقال من سورية الدفاع السلبي- الممانعة إلى سوريا الدفاع النشط، إن لم نقل الهجوم.

وأما الأدوات: فمن الخطأ البين الحديث عن إجراءات إدارية لإصلاح جهاز الدولة، أو عن وعظ أخلاقي لموظفيه، كما أنه من الخطأ البين الظن أن الترقيع هنا أو هناك عبر موظفين طيبين يمكن أن يحلَّ هذه المشكلة. ومن السذاجة بمكان أن نظن أن جهازاً ما من أجهزة الدولة يمكن له أن يصلح جهاز الدولة، فلن يُصلح جهاز الدولة إلا أجهزة وبُنى من خارج هذا الجهاز. تحديداً قوى سياسية واجتماعية تمثل الطبقات والشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية بهكذا إصلاح.

فلما كانت هذه القوى السياسية والاجتماعية ضعيفة وغير فاعلة حتى الآن، فإن تفعيلها لن يتم إلا بأوسع ديمقراطية فعلية، عبر قانون أحزاب وقانون انتخابات عصريين. وإلى أن تبرز فاعلية هذه القوى السياسية والاجتماعية على الأرض وتصبح الأداة الفعلية والدائمة لإصلاح جهاز الدولة، يمكن الاستفادة من أداة أخرى مؤقتاً، تتمثل بمجلس شورى يضم مائة شخصية تمثل الكفاءة والنزاهة في خدمة الوطن، وتشكل ضابط إيقاع إصلاح جهاز الدولة.

أما الزمن المقترح فهو سنتان، تبدأ فوراً بتشكيل مجلس الشورى، وتكتمل بانتخابات مجلس الشعب القادمة بعد سنتين، والتي يجب أن تتم بأقصى ديمقراطية ممكنة وعلى أساس النسبية، ليستعيد المجلس دوره الوظيفي كمعبر عن إرادة الشعب وممثلاً عنه في الرقابة على جهاز الدولة وإصلاحه وتطويره.

m.hajjar@kassioun.org ■

كتاب

«جمهوركية آل مبارك.. صعود سيناريو التوريث»



صدرت عن دار «ميريت» الطبعة الثالثة من كتاب «جمهوركية آل مبارك.. صعود سيناريو التوريث» للكاتب المصري محمد طعيمة، بمقدمة وضعها الروائي المعروف صُنع الله إبراهيم، يتساءل المؤلف: «هل جمال آت.. آت.. كما يصر البعض»؟ سؤال شغل من كتبوا عن هذه القضية، فالمسألة لا تتوقف عند تصفية الحرس القديم، كما نبه تقرير معهد الشرق الأوسط، فهناك «مؤسسات حاسمة في مصر يجب ان تدعمه».

يحاول المؤلف الحديث عن قوة جمال الذي ينادي بالإصلاح، فهو يعرف أن هناك ٨٠٠ ألف خريج يفدون إلى سوق العمل كل عام، ويشكلون ٩٠ ٪ من البطالة. ويفهم جمال أيضاً مشكلة المجتمع المصري الثانية، وهى نتيجة للأولى، أي انتشار التطرف، خاصة بين الشباب. وهكذا يصبح الدين حديثنا الوحيد، فكل مسألة يتم إلباسها عباءة الدين: فائدة البنوك.. السياحة.. نمط الحياة الاسلامية الملائم.. الدين يتخلل كل شيء.

ويتضمن الكتاب عدداً من الفصول تتناول «تكهنات غربية ترصد سيناريو"التوريث"»، «الجمهوركية»، كما وأن فيه عدداً من القضايا الساخنة كـ«جمال وبيع الديون: حوار مُجهل للأب»، «الإبن والشيخ والجنرال: دراسة أمريكية»، بالإضافة إلى ملحق صور.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/5/13) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

في اليوم العالمي لحرية الصحافة
أمازالت هناك سلطة رابعة؟

◀ جهاد أبو غياضة

تأتي أهمية اليوم العالمي لحرية الصحافة لكونه جرس تذكير للحكومات باحترام التزاماتها تجاه حرية الصحافة، وأخلاقيات المهنة، وتقديم الدعم لوسائل الإعلام التي تكون في أكثر الدول وأغلب الأوقات هدفاً للتقييد والتأطير الإيديولوجي وحبس الحريات. كما أنه يوم لتذكر أولئك الصحفيين الذين فقدوا حياتهم أثناء ممارستهم لعملهم.



وقد تم الإعلان عن اعتبار يوم الثالث من أيار كيوم عالمي لحرية الصحافة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٣ وذلك عقب تبني توصية في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في العام ١٩٩١. وبذلك اتخذ هذا اليوم مناسبة احتفالية سنوية لتذكير المجتمع الدولي بحقوق الصحافيين والصحافة والكتاب في التعبير الحر ونشر المعلومات وحقائق الأحداث والقضايا بحرية كاملة. وصار يرافقه منح العديد من الجوائز التشجيعية للمؤسسات الإعلامية والأفراد تكريما للجهد المبذول في كشف الحقائق كجائزة اليونسكو العالمية لحرية الصحافة، التي تعتبر أعلى الجوائز في عالم الصحافة وتحمل اسم الصحافي والناشر الكولومبي (غييرمو كانو) الذي اغتيل عام ١٩٨٦ بسبب انتقاده لأباطرة المخدرات ببلاده، وقد منحت جائزة هذا العام للصحافي السريلانكي المتوفى (لاسانتا ويكريماتونج) رئيس تحرير صحيفة ساندي ليدر الذي اغتيل في ٨ كانون الأول الماضي. ومن الجوائز العالمية للصحافة، جائزة «بيوليتزر» الامريكية التي تمنح لتكريم الإنجازات في مجالي الصحافة والفنون والآداب، وتعتبر أعلى جائزة في مضمار الصحافة المطبوعة وتشرف على منحها جامعة كولومبيا، وتقسم الجائزة على ٢١ مجالاً من مجالات الصحافة المكتوبة، وقد بدأت الجائزة في أوائل القرن العشرين بوصية من (جوزيف بيوليتزر) وكان من كبار أصحاب دور النشر في ذاك الوقت. غير أن المضحك في الأمر كون الصحافة العالمية قد غدت رأس الحربة في التنظير والتبرير للحملات الامبريالية الجديدة ونشر ثقافة القطب الواحد وتعاليم الليبرالية الجديدة وإرساء مفهوم الإرهاب بدل المقاومة وتشويه صورة حركات المقاومة في العالم فلكل حرب جوقة من الأبواق التي تسبقها وترافقها. فباستعراض سريع لأسماء الحاصلين على جائزة اليونسكو العالمية مثلا تتضح اللعبة وخفاياها، فالفائزون ترشحهم الدول الأعضاء في اليونسكو بالإضافة لمنظمات دولية تدعي أنها تعنى بشؤون الحريات في العالم. فعلى الرغم من الجانب المهني الرفيع للجائزة إلا أن للسيطرة السياسية ثقلها المحوري فمثلا أول نسخة من الجائزة منحت للصحفي الصيني المعارض (غاو يو).. وفي عام ٢٠٠٣ للصحفية الإسرائيلية (أميرة هاس) وكلمة إسرائيلية فقط تغني عن الشرح.

والآن تشهد حرية الصحافة انتهاكات صارخة وتراجعاً خطيراً وخصوصا في العقد الأخير فعلى الرغم من وجود القرار(١٧٣٨) الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، الذي يدين الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين ويطالب الجهات المسؤولة إيقاف هذه الممارسات، ويشير إلى ضرورة اعتبار الصحفيين مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه، وإلى أن المعدات الخاصة بهم تشكل أهدافا مدنية ولا يجوز أن تكون هدفاً لأية هجمة أو أعمال انتقامية. كشف تقرير صادر عن منظمة «مراسلون بلا حدود» أن العام ٢٠٠٨ شهد مقتل ٦٠ صحافياً وتوقيف ٦٧٣ آخرين حول العالم فيما قتل في العام السابق ٨٦ صحفيا و٢٠ معاوناً إعلاميا واعتقل ٨٨٧ آخرين.. وأشار تقرير المنظمة إلى أن الشرق الأوسط كان الأكثر دموية، إذ بلغ عدد الصحفيين القتلى في العراق (١٥ قتيلاً) وفي باكستان (٧ قتلى) وفي الفلبين (٦ قتلى)، كما أشارت إحصائيات المنظمة إلى أن العام ٢٠٠٨ شهد الاعتداء على ٩٢٩ صحافياً حول العالم وفرض الرقابة على ٣٥٣ مؤسسة إعلامية واختطاف ٢٩ صحافياً، كما شهد مقتل مدون على الانترنت واعتقال ٥٩ آخرين فضلاً عن الاعتداء على ٤٥ مدوناً وإقفال ١٧٤٠ موقعاً إخبارياً، ناهيك عن فصل كامل يسجل للاعتداءات التي طاولت الصحافة والصحفيين الفلسطينيين في الضفة وإبان العدوان على غزة. لكن ما تناساه التقرير أن يشير بأصابع الاتهام للواقفين وراء هذه الاعتداءات فمن ينسى في فترة الغزو الأمريكي للعراق القصف الشهير على فندق فلسطين في بغداد الذي كان مقراً للبعثات الصحفية وسقوط شهيد والعديد من الإصابات وما تبتدعه (إسرائيل) يوميا من تقييد وتقليص للحريات الصحفية والشواهد كثيرة ولعل أهمها منع الصحفيين من الاقتراب من أماكن الأحداث أثناء العدوان على لبنان ٢٠٠٦ وسقوط الكثير من شهداء الصحافة في الجانب اللبناني (مراسل تلفزيون الجديد اللبناني) وقانون الرقيب العسكري الذي رافق العدوان على غزة .

في اليوم العالمي لحرية الصحافة والحال على هذا المنوال نسأل: هل مازالت الصحافة صاحبة الجلالة والسلطة الرابعة في المجتمعات أم؟؟؟

Jihad-ag@hotmail.com

«يوم صدور الحكم»:
فيلم إيراني سوري يشرّح الوجع الفلسطيني

◀ عتاب لباد

بعد مجموعة من الأفلام الإيرانية التي تناولت القضية الفلسطينية وتم تصويرها في سورية، ها هي كاميرا المخرج الإيراني عباس رافعي تدور في عدة أماكن لتصوير فيلم «يوم صدور الحكم» الذي يحكي قصة عائلة فلسطينية هُجرت إلى حيفا وريفها في الأربعينات، من خلال قصة حب استثنائية تجري أحداثها في أكثر من مكان، بين ابني الجيران حسام (قصي خولي) وليلى (ليليا الأطرش) اللذين تفرقهما أحداث النكبة، لكنهما لا يلتقيان إلا في نهاية الفيلم وقد صارا عجائز، في مخيمات اللجوء. بالإضافة إليهما يشارك في الفيلم: مكسيم خليل، محمد حداقي، كيندا علوش، محمود الأطرش، وسيم الرحبي، جمال العلي، رجاء يوسف، يوسف مقبل، محمود خليلي، ومن لبنان الفنان بول سليمان.

قصة حياة حسام التي تبدأ في الأربعينات وحتى وقتنا الحالي هي حكاية الشعب الفلسطيني نفسه، حيث تلعب الذاكرة دوراً حاسماً في التأثير بحركة الحياة نفسها، إضافة الى عدد من المسائل الإنسانية الشائكة التي يطمح من خلالها المخرج عباس رافعي إلى التأكيد على إنسانية الفلسطيني، من جهة أخرى يرى رافعي أنه وجد سورية مكانا ملائما لصناعة فيلمه لمجموعة من الأسباب أهمها «موقف سورية كبلد وثقافة ضد المشروع الإسرائيلي ودعمها المستمر وتبنيها للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى كون سورية من الدول القليلة في المنطقة التي تسمح لسينمائيين أجانب بإجراء عمليات تصوير على أراضيها». أما الفنان قصي خولي فيقول: «بعد قراءتي للنص أعجبني جدا، فهو مكتوب بطريقة رائعة بالإضافة إلى أن المخرج عباس رافعي اسم مهم في عالم السينما الإيرانية، وطبعا والأهم أن الفيلم يتحدث عن القضية الفلسطينية والوجع الفلسطيني وجع عربي، ومن واجبنا أن نشارك بعمل يخص قضيتنا».

مهندس الديكور ومصمم الملابس الفنان موفق السيد قال لـ «قاسيون»: «أنجزنا الديكور بزمن قياسي نتيجة ظرف السرعة المطلوبة»، وأضاف بأن هذه السرعة إنما تأتي من الخبرة الطويلة في هذا المجال.



«يوم صدور الحكم» بانوراما عن العذاب الفلسطيني، وعن نضال هذا الشعب العنيد في سبيل تحقيق حريته واستقلاله من جانب، وصورة مقربة لروح إنسان هذه القضية من جانب آخر. ■■

حوار تشكيلي بين الأب والابن

تقيم «صالة السيد للفنون التشكيلية»، بمناسبة مرور عشر سنوات على رحيل الفنان الكبير فاتح المدرس، معرضا مشتركا لفاتح ونجله الفنان فادي المدرس.

فادي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاء خصيصا من أجل المعرض الذي يحتفي بذكرى واحد من رواد التشكيل السوري. وفيما يقدم المعرض لوحات لفاتح وأخرى لفادي فإنه يقدّم أيضا لوحات مشتركة رسمها الأب والابن أيام طفولة الأخير من باب التسلية، لكن عملية التلقي التي تفترض أن هذا المعرض فرصة لحوار بين جيلين وأسلوبين وعالمين لا تتركنا نتغاضى عن الفروق الكبيرة في المستوى، فبينما يقف المدرس الأب في الذروة، سنجد أن أعمال الابن تحاول إيجاد مساحة ما بين التعبيري والتجريدي دون أن تصنع لنفسها هوية، فيغلب التزيين على السطح، وتطغى الصنعة على الحس. ■■

الأسمنت في التشكيل

◀ ندى العبد الله

بما أن الأسمنت قد أصبح مادةً مفروضٌ علينا أن نعيش فيها، وتحكم جوانب عديدة من حياتنا ببشاعتها وبرودتها وتصنعها، وقد ابتلعت قرانا وحقولنا وإنساننا، وشوهت كل جمال بصري..

ألا يمكن في ظل هذا الوضع أن يصبح الأسمنت ضرورة وجمالاً في آن واحد؟

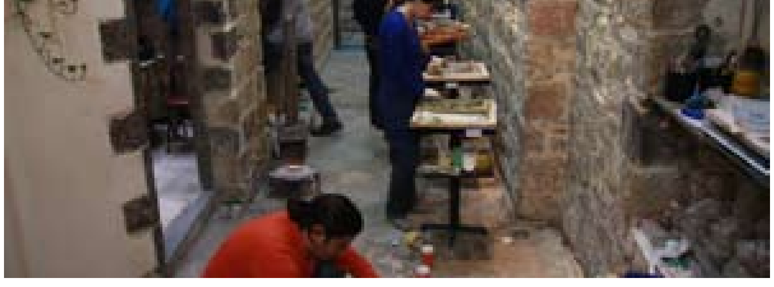
«الإسمنت في التشكيل» من هنا انطلقت فكرة ورشة عمل أقيمت في مشغل «شغل وفن»، حيث قامت هذه الورشة بمحاولة لخلق فسحة للتلاقي والحوار، وتأمين مناخ جديد ومبدع من العمل الفني الجماعي، وفتح مجالات وفرص أكبر لعرض أعمال الفنانين والاقتراب بها من الناس والمجتمع، حيث كانت الورشة مفتوحة أيضاً لمشاركات الأشخاص غير المحترفين بالفن أو النحت.

مشغل «شغل وفن» هو مكان عام مفتوح، يتبادل فيه الرواد خبراتهم في مجال الفنون، وهو أول محترف فني أهلي من نوعه في سورية، يؤمن لرواده الفضاء والمواد الخام وأدوات العمل التي يحتاجون إليها، إضافة إلى الاستشارات الفنية والتقنية في مجال النحت خاصةً.

تمَّ افتتاحه بتاريخ ٢٢\١١\٢٠٠٨ وارتاده أعداد كبيرة من الفنانين وأنجزوا فيه العديد من الأعمال الإبداعية.

وكانت ورشة «الأسمنت في التشكيل» خطوة أولى في عمل المشغل للوصول إلى تنشيط حقيقي للتبادل والتفاعل الفني بين الشباب والفنانين المخضرمين. وقد وصل عدد المشاركين فيها إلى أكثر من ١٢٠ مشاركاً، ستعرض خلاصة تجربتهم (١٤ عملاً) لمدة شهر في معرض سيقام في المركز الثقافي الفرنسي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠، ومشغل «شغل وفن».

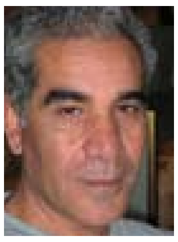
العنوان: سوق ساروجة، نزلة جوزة الحدباء. ■■



بين قوسين

«بدوي حاف»

◀ خليل صويلح



كان الشاعر الراحل محمد سليمان الأحمد اختار أن يوقّع أشعاره باسم «بدوي الجبل»، فيما أطلق محمد الماغوط اسم «البدوي الأحمر» عنواناً لآخر كتبه.

أما أنا – من دون مقارنة– بالطبع، فـ«بدوي حاف»، وهذه العبارة بدأت تلتصق بي في هجائيات صبيانية متتالية كنوع من الشتيمة والعار، وصرت مقتنعا بأنني البدوي الوحيد في الوسط الثقافي السوري، فأينما التفتُّ أجد مسرحياً فرنسياً من القلمون، وروائياً إيطالياً على صلة قرابة بإيتالو كالفينو من قرى حلب، وآخر ألمانيا من سلالة غونتر غراس من الشاغور، وناقداً هولندياً من الرقة، وقاصاً أسبانياً من أبناء عمومة سرفانتس من حمص، وشاعراً بلجيكياً من الدرباسية. هكذا صرت أعيش وحدةً وعزلة لا تطاقان، فحين أتجه إلى مقهى الروضة أضطر إلى الجلوس في ركن منزو، أتسلى بحل شبكة الكلمات المتقاطعة في جريدة «غارديان كفرسوسة» كنوع من التمويه، وفي محاولة عابثة لتغيير جلدي، وعلى أمل ضعيف بتحسين لغتي الانكليزية، كي أفهم ولو عبارة واحدة من جواهر برنارد شو حلب، الذي يحتل الطاولة المجاورة، أو أن أنصت لما يقوله صموئيل بيكيت مساكن برزة بخصوص مسرح العبث، وما طرأ عليه من تجديدات حداثية، أو أن يوقّع رامبو نهر عيشة نسختي من ديوانه، لكنني سرعان ما أحس بالضجر والعزلة، فأتسلل إلى مقهى الشام، وأختار طاولة على الشباك بالقرب من براد بيت طرطوس، ومايكل دوغلاس درعا، وفرجينيا وولف تدمر، متمنيا التفاتة ولو عابرة نحوي، كي أكحّل عيني بنظرة من هؤلاء العباقرة. في الواقع، فإن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، ذلك أنهم يكتشفون بداوتي على الفور، فألملم نفسي وأشرد في الشوارع، وحين أشعر بالتعب، أجلس على رصيف سوق ساروجة، أدخّن أحزاني، وأدعو من الأعماق، أن يعبر غابرييل غارسيا ماركيز ركن الدين، أو شكسبير جرمانا، أو جان جينيه صحنايا، كي أسمع من أحدهم جملة مفيدة يقولها عرضاً للمعجبين. أكمل طريقي إلى المركز الثقافي الفرنسي فأتفشكل بالباب كالعادة، ذلك أنني بوغتت صراحة، أكثر من مرة، بخروج رودان دمّر البلد وهو يرطن بالفرنسية برفقة بيكاسو الشيخ محيي الدين، ووراءهما سيمون دوبوفوار الطبّالة، وفكرت لحظة بتعلّم الفرنسية عسى أن أزوّر نفوسي وأتخلص من بداوتي. لا عزاء.. لا فائدة.. دمشق لا حاجة لبدوي مثلي بين هذه السلالات الزرقاء.. هكذا أعود إلى خيمتي في ساحة الشهبندر، أندب حظي العاثر، ثم أستل نايي وأعزف آلام الهجران، وإذا بالذئاب تحيطني من كل جانب! ■■

مهرجان الأفلام الأوروبية



تحتضن «سينما الكندي» في دمشق «مهرجان الأفلام الأوروبية» الذي تنظمه بعثة المفوضية الأوروبية بالتعاون مع المؤسسة العامة للسينما والذي افتتح بالفيلم التشيكي الكوميدي «فوارغ»، يستمر المهرجان حتى الحادي والعشرين من الشهر الحالي، حيث ستقدم فيه مجموعة كبيرة من أبرز إنتاجات السينمات الأوروبية التي تعكس صورة نابضة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا. ■■